نموذج ترخيص

أنا الطالب : وليد عبدالله حمد البرشن أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

مستقبل العلاقات السعودية / التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: وليد عبدالله البرشن

التوقيع:

التاريخ: ٢/٩/٢٠١٧.

مستقبل العلاقات السعودية/ التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية

(2020-2016)

اعداد

وليد عبد الله حمد البريثن

المشرف

الاستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ... التاريخ 2017/11/28
كلية الدراسات العليا

تشرين ثاني، 2017

قرار لجنة مناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان

مستقبل العلاقات السعودية/التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية
(2020-2016)

وأُجيزت بتاريخ٥/١١/٢٠١٧

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- **الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع** أستاذ في العلاقات الدولية	مُشرفاً....................
- **الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة** أستاذ في العلوم السياسية / سياسة مقارنة	عُضواً....................
- **الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة** أستاذ في النظم السياسية	عُضواً....................
- الاستاذ الدكتور عمر حمدان **الحضرمي** أستاذ في العلاقات الدولية/ جامعة الشرق الاوسط	عُضواً....................

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.......التاريخ...2017/11/8

كلية الدراسات العليا
محمد حبيب

الإهداء

الى روح والدي الطاهرة (رحمه الله)

الى من تعهدتني بالتربية في الصغر، وكانت نبراساً يضيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر، الى منبع الحب والحنان

والدتي الغالية حفظها الله وأطال بعمرها

الى من سهر معي الليالي وتحمل قلقي وخوفي وسار معي خطوةً خطوةً لتحقيق حلمي..الى من شجعتني لنيل ما أطمح له ودعمتني معنوياً ... **زوجتي الحبيبة**

الى نور عيوني وأحباب قلبي...

أبنائي وبناتي الأعزاء

الى الأهل والأصدقاء جميعاً، وإلى كل من علمني حرفاً وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم، والمعرفة.

أهدي هذه الثمرة

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة،

ثم الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور الفاضل فيصل عودة الرفوع، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما بذله من جهد في تقديم النصح والتوجيهات المفيدة والإرشادات السديدة، فقد كان لصبره وعلمه الأثر الكبير في جودة هذه الرسالة، أسال الله أن يبارك في علمه وعمره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأثرائها بالتوجيهات والإرشادات الصائبة.

سائلاً الله العلي القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

مستقبل العلاقات السعودية/ التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية (2016–2020)

إعداد

وليد عبد الله حمد البريثن

المشرف

الاستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع

الملخص

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تقديم لمحة عن العلاقات السعودية التركية ومراحل تطورها، وأهدافها ودوافعها، والبحث في طبيعة معطيات البيئة الإقليمية التي دفعت بالسعودية وتركيا إلى تطوير علاقاتهما، بما يعزز دورهما الإقليمي في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وتقديم تصور مستقبلي عن العلاقات بين الدولتين .

وقد اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وعالجت الدراسة الفرضية التالية: يوجد تأثير سلبي للمتغيرات الإقليمية (الأزمة السورية، الأزمة اليمنية، الدور الروسي والإيراني في المنطقة العربية) على مستقبل العلاقات السعودية – التركية خلال الفترة (2016–2020)، وتوصلت الدراسة الى نتائج كان من أهمها أن السعودية وتركيا ركنان أساسيان في الأمن الإقليمي للمنطقة العربية، لذا فإن التقارب السعودي التركي يتعلق بهذه الخصوصية الأمنية في المستوى الإقليمي، وإن الأمن الإقليمي وتحقيقه في المنطقة ينعكس على العلاقات السعودية التركية انعكاسا إيجابياً. والرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية – التركية تتميز بالإيجابية والتفاؤل . وأن مستقبل العلاقات بين الدولتين يرتبط الى حد كبير بتوفر الارادة السياسية للدولتين. وقدرة الدولتين على الحد من تأثير تداعيات القضايا الاقليمية على العلاقات بين الدولتين، وتوصي الدراسة بقيام الدولتين بتوحيد جهودهما الدبلوماسية وتجاوز نقاط الخلاف بينهما تجاه بعض القضايا الاقليمية، ومن الاهمية أن تقوم تركيا باتخاذ مواقف محايدة من الازمة القطرية – الخليجية لانعكاسه على العلاقات التركية – السعودية .

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

إن إدراك المملكة العربية السعودية لمفهوم العلاقات الدولية، ووحدة القضايا المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي، وضرورة دعم الاستقرار والأمن الدوليين هو منطلق علاقات المملكة مع دول العالم، وكذلك مواقفها حيال القضايا العالمية المعاصرة. ويعتبر الحفاظ على مكانة المملكة في المحيط الإقليمي والدولي إحدى مسلمات السياسة الخارجية السعودية وثوابتها، والمملكة تستخدم لبلوغ هذا الهدف الإمكانات المالية المتوفرة لديها كأكبر منتج للنفط في العالم، والمكانة الدينية وما اكتسبته من مكانة سياسية دولية.

شهدت المنطقة العربية تحولات استراتيجية مهمة منذ بداية عام 2001، تقاطع معظمها مع المصالح الجوارية وخاصة التركية ونظامها السياسي الحاكم منذ عام 2002، فمن الطبيعي أن يظهر تحدي واستجابة من دول المنطقة وخاصة الدول المحورية كالمملكة العربية السعودية التي سارعت إلى تغيير سياستها الخارجية استجابة للمتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، ولعل إعلان تركيا مساندتها لعاصفة الحزم عام (2015) يعد رسالة واضحة مفادها أن تركيا ترغب في بناء تحالف إقليمي قوي لمواجهة التهديد الإيراني الذي وصفته تركيا بالمزعج، وقد تعود الحاجة الملحة لذلك التحالف بين كلٍّ من السعودية وتركيا أكثر من أي وقت مضى لعاملين أساسيين:

الأول: تراجع زخم الربيع العربي الذي تباينت وجهات نظر الطرفين حول انعكاساته على الأمن الإقليمي.

الثاني: محاولة الإيرانيين السيطرة على عواصم عربية عدة، وبالتالي؛ فإن وجود عناصر تهديد مشتركة لكل من تركيا والسعودية كفيلة بدفعهما لوضع خلافاتهما جانباً، للتعامل مع المستجدات في المنطقة، والتركيز على نقاط الاتفاق ومعالجة الملفات الشائكة كلاً على حدة. بهدف تجاوز نقاط التماس.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في المحددات الإقليمية التي أثرت على العلاقات السعودية التركية، ومستقبل هذه العلاقات في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا والعراق واليمن والتدخلات الإيرانية في المنطقة العربية والأزمة القطرية.

مشكلة الدراسة:

مع تولي الملك سلمان الحكم في المملكة العربية السعودية مطلع العام 2015، وبروز تهديدات إقليمية مؤثرة على الاستقرار في المنطقة العربية، وخصوصاً بروز التهديدات الايرانية للمنطقة والصراع في سوريا والعراق واليمن، كل ذلك جعل من ضرورات التعاون والتنسيق مطلباً فرضته المتغيرات الحادة التي تشهدها المنطقة والتي تؤثر بشكل واضح على معادلات السياسة والأمن في النظام الإقليمي، فهل تستطيع القوتان الإسلاميتان الكبيرتان بلورة رؤية استراتيجية مشتركة، تتناول هذه الملفات الشائكة والمتقاطعة كافة وتنهي حالة الصراع في المنطقة؟ أم أن التحالف ليس كما يحلم البعض وأنه قد يقتصر على حالات الالتقاء في المصالح الآنية التكتيكية فقط؟ فالملف المصري الليبي مثلاً ليس كالملف السوري، اليمني، والعراقي، حيث تقف تركيا إلى

جانب تحالف دعم الشرعية في مصر بينما وقفت المملكة ودول الخليج إلى جانب الانقلاب العسكري، وقد لا يختلف المشهد الليبي عن المصري مع فارق حساسية الملف المصري لدى تركيا والسعودية في المقابل يتفق الطرفان في الخطوط العريضة في كلٍّ من سوريا والعراق واليمن، وذلك لوجود الطرف الإيراني في الصراع الدائر هناك، مع تفاوت نسبة الأولويات، فالحالة اليمنية تمثل أولوية بالنسبة للرياض كما هو الحال لأنقرة في سوريا ، من هنا فأن الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي : كيف يمكن أن تؤثر المتغيرات الاقليمية في المنطقة العربية على مستقبل العلاقات السعودية – التركية في الفترة 2016–2020؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلين الآتيين:

- ما مستوى تأثير المحددات الإقليمية في حدوث تحولات استراتيجية في مستوى العلاقات السعودية – التركية؟
- ما مستقبل العلاقات بين الدولتين في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا والعراق واليمن والتدخلات الإيرانية في المنطقة العربية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة مما يلي:

- **الأهمية العملية:** تنبثق أهمية الدراسة من أهمية العلاقات السعودية – التركية وطبيعتها ودوافعها، وفهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في دفع الدولتين لتحقيق تقارب في

مواقفهما تجاه القضايا والأحداث في منطقة الشرق الأوسط التي تهدد امن الدولتين واستقرارهما ونفوذهما الإقليمي.

- **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية للدراسة فيما يمكن أن تطرحه الدراسة من تصورات مستقبلية للعلاقات السعودية – التركية ، والتحالف الاستراتيجي بين الدولتين في ضوء التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية ، حيث يمكن أن تشكل الدراسة نواة لدراسات مستقبلية في هذا المجال .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى

- تقديم لمحة عن العلاقات السعودية – التركية ومراحل تطورها.
- البحث في طبيعة معطيات البيئة الإقليمية التي دفعت بالسعودية وتركيا إلى قيام تحالف استراتيجي يعزز دورهما الإقليمي في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.
- تقديم تصور مستقبلي عن العلاقات السعودية – التركية في ضوء معطيات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .

مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك على ضوء من بديهيات الجغرافيا السياسية وتاريخ كل من الدولتين والتطورات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011، وذلك في تحليل طبيعة معطيات البيئة الإقليمية التي دفعت بالسعودية وتركيا إلى قيام تحالف استراتيجي يعزز دورهما الإقليمي في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة

العربية، واستعراض آليات الحوار الاستراتيجي بين الدولتين، واستعراض للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة للتحالف بين السعودية وتركيا.

المنهج الاستقرائي: يقوم هذا المنهج على أساس تحليل الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية ويهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة، ويبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة وسيتم استخدام هذا المنهج في عرض التصورات والسناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية السعودية .

فرضية الدراسة:

تعالج الدراسة الفرضية الفرضيتن التاليتين :

1. هناك علاقة ترابطية بين مصالح الدول المشتركة وقدراتها والأحداث المحيطة بها ، وبين العلاقات فيما بينها.
2. هناك علاقة ترابطيّة بين المعطيات الاقليمية والأزمات الدوليّة ومصالح الدول وبين العلاقات بين الدول.

مصطلحات الدراسة:

الاستراتيجية: ينطوي مصطلح الاستراتيجية على العديد من المفاهيم، فقد تعني الأسلوب الذي بموجبه تستخدم الإمكانات العسكرية لتأمين الوصول إلى الأهداف المعنية، أو هي أفضل وسيلة لاستخدام جميع الإمكانات للتغلب على العدو وإحراز النصر لنيل الغايات التي يقررها النظام السياسي أو الخطة القومية. وقد ظلت الاستراتيجية محصورة إلى وقت قريب في النطاق العسكري ثم تدرج هذا المفهوم بعض الشيء ليشمل السياسة والقوة العسكرية، ثم اتسع نطاقه في

مجال أرحب ليشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية، ومن هنا فقد أصبحت الاستراتيجية تحتل مكانة وأهمية كبيرة للقيادات العليا، وأضحت تحتل أهم أهدافها، وبهذا تكون الاستراتيجية قد حلت نفسها من جمودها كمفهوم عسكري يتسع للعلاقات الدولية، والقانون الدولي، والسياسية، والاقتصاد، والجغرافياً، وعلم النفس، والتاريخ، والإعلام، وغيرها من العلوم التي تلعب دوراً مؤثراً في استراتيجيات الدول[1].

الحلف: هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ولحماية أعضائه من قوةٍ أخرى، وتبدو هذه القوة مهدِدة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء[2].

المتغيرات الاقليمية: يشير المصطلح الى التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تشهدها دول الاقليم.

الاستشراف: هو عبارة عن عملية علمية منظمة لمجموعة من التنبؤات المشروطة، التي تتضمن المعالم الرئيسية لمجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات لحقبة زمنية لا تتجاوز عشرين سنة. والاستشراف هو عملية بعيدة عن أمور التكهن والاعتبارات الشخصية، ويخضع للأساليب العلمية، التي تحلل الماضي وتفسر الحاضر، ويدرس العلاقة السببية بين العوامل والمتغيرات المؤثرة. ما يعني أن الاستشراف يستند إلى قاعدة صلبة من البيانات العلمية والمعلومات الدقيقة كميا ونوعيا بشأن الظاهرة الآنية حاضرا وأصولها التاريخية ماضيا، باعتبارها جزءا مهما في التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. كما تضبط قائمة بالأولويات والأهداف

---

(1) الجهني، عيد مسعود (1994). **الحدود والعلاقات السعودية اليمنية**. صنعاء: دار عبادي للنشر والتوزيع، ص ص 39-40.

(2) الكيالي، عبد الوهاب (1983). **الموسوعة السياسية**. لبنان.

الاجتماعية للمجتمع مستقبلا، والتي من خلالها يستشرف أحداث المستقبل، مستهدفا مدى احتمال وقوعها(1).

المستقبلية: هي دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتقويم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية...وإن كانت تفسح مجالا للخلق والإبداع الإنساني وللتجارب العلمية ما دامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف(2).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

تعمل تركيا على التصدي لملء ما تراه "فراغاً سياسياً" قد تولد حولها، وذلك نتيجة لمجموعة من المتغيرات الإقليمية والعالمية، خاصة في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية، ومنطقة الخليج العربي وذلك بهدف قيادة النظام الأمني، سواء في الوجود العسكري المباشر، أم من خلال اتفاقيات عسكرية تعقدها مع دول المنطقة. وتصدير المياه العذبة عبر خطين من الأنابيب (خطوط السلام التي تنقل المياه من نهري سيحون وجيحون، بهدف موازنة الفاعلية الاستراتيجية للنفط). وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات والصناعات التركية خاصة في منطقة الخليج. لذا فقد أعادت تر كيا اكتشاف الشرق الأوسط بعد تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعدة عقود(3).

---

(1) جندلي، رابح عبد الناصر (2017). الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي. **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، العدد (1)، ص 4

(2) Edward Cornish (1977). **the Study of the Future, World future Society** ,Washington, PP 85

(3) الحضرمي، عمر حمدان (2014). **تركيا الحديثة – الجدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي انموذجاً**. عمان: عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، ص 51.

دوافع التقارب التركي:

يمكن تصنيف الدوافع إلى مستويين، دوافع إقليمية تخص تطورات في دول إقليم منطقة الشرق الاوسط، وداخلية تخص الداخل السعودي والتركي[1].

1. الدوافع الإقليمية للتقارب:

فبعد قرابة عامين من التباعد بين أنقرة والرياض (منتصف 2013– ربيع 2015) حدثت ثلاثة متغيرات اقليمية مهمة جعلت التقارب بين تركيا والسعودية ممكناً، أولها تعقد ملفات المنطقة وتأزمها بسبب تداخل الأزمتين السورية والعراقية، والإعلان المدوي لأبي بكر البغدادي عن قيام الخلافة الإسلامية بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل العراقية الاستراتيجية في يونيو 2014، وما تلاه من تداعيات سياسية واستراتيجية لا تزال مستمرة وفاعلة إلى وقتنا هذا[2].

والثاني تزايد ملامح التقارب الأمريكي – الإيراني، وتوقيع واشنطن وطهران اتفاق حول الملف النووي الإيراني، والذي عزز من قدرة ايران في زعزعة أوضاع دول المنطقة، خصوصاً تركيا وإقليم المشرق العربي والخليج العربي مضافاً إليه اليمن عبر ذراع جماعة أنصار الله أو الحوثيين[3].

وقد بلغت السياسة الإيرانية حداً غير مسبوق في ممارسة تدخلات في كل من العراق وسوريا يقودها الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وتقوم بتنفيذها مليشيات طائفية غير ملتزمة بأية ضوابط قانونية أو أخلاقية في العنف الطائفي الذي

---

(1) المرزوقي، منصور (2015). العلاقات السعودية– التركية : تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط:**http://www.studies.aljazeers.net**

(2)الغالي، خالد (2017). كرونولوجيا الموصل.. ماذا حدث منذ احتلها داعش إلى اليوم؟، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط:**http://www.studies.aljazeers.net**

(3) المرزوقي، منصور، **العلاقات السعودية– التركية : تحول بنية التحالفات الإقليمية**، مرجع سابق،

تمارسه ضد المدنيين العزل هنا وهناك، والذي قد يقود المنطقة إلى حرب اقليمية طائفية، يرى كثيرون مقدماتها في المعركة لاستعادة تكريت (عاصمة محافظة صلاح الدين العراقية) اذار عام 2015، من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، التي كان استولى عليها في عام 2014[1].

أما المتغير الإقليمي الثالث، فيتمثل بسيطرة الحوثيين على صنعاء 2014/9/21، والذي يشكل مصدر ضغط على تركيا ومنطقة الخليج العربي وخصوصاً المملكة العربية السعودية، وبفعل تداعيات هذا المتغير وتطوره منذ عام 2015، بات أهم ملامح الضغط الإيراني على السعودية في سياق علاقة البلدين التنافسية في سوريا والعراق ولبنان والبحرين واليمن، وصولاً إلى الاتهامات الإيرانية والروسية للرياض بالتلاعب في مسألة أسعار النفط في سياق توافق سعودي- أمريكي ضدهما؛ إذ تهدف واشنطن (بمساعدة الرياض) للضغط على موسكو في الملف الأوكراني، وعلى طهران في ملفها النووي وتخفيف حدة تدخلاتها في سوريا واليمن[2].

ونتيجة لتلك المتغيرات، تتعرض المملكة العربية السعودية وتركيا إلى تهديدات مشتركة تتمثل في ضعف الدولة المركزية في بلدان الإقليم، وبالتالي عدم الاستقرار الأمني في تلك البلدان، مما يشكل بيئة مثالية لتمدد المشروع الإيراني التوسعي، مثل جماعات الحشد الشعبي في العراق أو جماعة الحوثي في اليمن. وهي كذلك بيئة مثالية لتمدد كل من تنظيم الدولة الإسلامية، والقاعدة، واللذين يشكلان خطورة أكثر على أمن تركيا والسعودية واستقرارهما. كما تمثل سياسة المحاور الإقليمية عاملاً يستهلك نفوذ السعودية وتركيا ويفيد إيران؛ بما يسهم، دون أدنى شك، في إقناع البلدين بضرورة تعاونهما بدل تنافسهما"[3].

---

(1) الغالي، خالد، **كرونولوجيا الموصل.. ماذا حدث منذ احتلها داعش إلى اليوم؟**، مرجع سابق،

(2) المرزوقي، منصور، **العلاقات السعودية- التركية : تحول بنية التحالفات الإقليمية**، مرجع سابق،

(3) باكير، علي (2014). تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 14 /آب، نقلا عن الرابط:**http://bit.ly/1wZRNu3**

ولقد ساهم في تعزيز التقارب بين البلدين، مجموعة من التحولات الداخلية التركية والنمو والتطور الاقتصادي فيها ووصول الناتج القومي الإجمالي إلى حوالي 820 بليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في امتحاناته الانتخابية وتثبيته في الحكومة والبرلمان والرئاسة. وحرصاً على أولوية الشروط المحلية، كان لا بد من إجراء بعض التعديلات في السياسات الإقليمية التي تستوجب مزيداً من التنسيق والتكامل.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة الحضرمي (2014) تركيا الحديثة: جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي: انموذجاً 2003-2013[1]، لقد سعت هذه الدراسة إلى مقاربة تركيا الحديثة من زاوية موضوعية مع محاولة وضع المعلومات في سيافها الصحيح والعلمي، وبالتالي الخروج بنتائج تميل إلى الحيادية. كما أنها تعالج الدور التركي من حيث ازدواجية الموروث المقدس والموروث التاريخي من جهة، والتوجه التركي نحو المحافظة على مصالحها الإقليمية من جهة أخرى. وعملت تركيا على الإفادة من المميزات الجيواستراتيجية والفكرية والعقائدية والتاريخية والثقافية التي جعلت منها دولة محورية في المنطقة. وقد نجحت بداية في كثير من الأحيان، حتى أصبح البعض من الأنظمة السياسية العربية ينادي باتخاذ تركيا نموذجاً استراتيجيا وبديلا استراتيجيا، إلا أن ذلك المركز قد بدأ يهتز عندما أعادت تركيا علاقاتها بإسرائيل، وعندما فشلت في التأثير عليها للتخفيف من الحصار على غزة. كما أضاف الموقف التركي من الأزمة السورية

([1]) الحضرمي، عمر حمدان. **تركيا الحديثة – الجدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي انموذجاً**، مرجع سابق.

بعض الأعداء العرب والإقليمين لتركيا. ولما أن عجز الجانب العربي عن لعب دور مؤثر وفاعل في المنطقة، اندفعت القوى الدولية نحو ملء هذا الفراغ، واشتد ساعد كل من إيران وإسرائيل في أخذ المواقع الأهم في مصير الشرق الأوسط. أما تركيا فإنها ظلت، وما تزال، تحاول الاستمرار في تطوير وجودها وقدرتها لهدفين. أولهما ما يحمله هذا من فائدة وقوة تمكنها من المحافظة على مصالحها، وثانيهما تعزيز أسبابها الدافعة تحو انضمامها إلى المجموعة الأوروبية وهي من الأهداف الرئيسية التي تسعى تركيا من زمن بعيد لتحقيقها.

دراسة مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث (2015) العلاقات التركية السعودية الواقع والمستقبل[1]هدفت هذه الدراسة إلى تفكيك الصورة العامة المشتبكة بين الدوافع والتحديات التي ترسم مسار هذه العلاقة وطبيعتها والديناميكيات الحاكمة لها عارضةً مسارها التاريخي وتحدياتها الراهنة وحتميتها المستقبلية. وخلصت الدراسة إلى أنه من السابق لأوانه الحديث عن تحالف استراتيجي شامل، لوجود أكوام من الموانع والتحديات. غير أن مسارعة تركيا لمساندة عاصفة الحزم والزيارات المتكررة بين مسؤولي البلدين، زادت من حجم التوقعات عن إمكانية الوصول إلى رؤية مشتركة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن المتوقع أن تدعم تركيا الموقف السعودي في اليمن، بينما تدعم السعودية الموقف التركي في سوريا.

دراسة (أبو عز، 2016) العلاقات التركية السعودية: من أين إلى أين؟ تعرض هذه الدراسة خلفية العلاقات التركية–السعودية من عام 2002: 2016[2]، أي منذ صعود حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم في تركيا، والذي أحدث طفرة في السياسات الخارجية للدولة التركية

---

(1) مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث (2015). العلاقات التركية السعودية الواقع والمستقبل. نقلا عن الرابط: **http://islameiat.com/Pages/Subjects/Default.aspx?id=**

(2) أبو العز، إسلام (2016). العلاقات التركية السعودية.. من أين إلى أين؟. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. نقلا عن الرابط: **http://pss.elbadil.com/2016**

في توجهها من جديد لدول المنطقة العربية وعلى رأسها السعودية ومدى استجابة السعودية لهذا التوجه بالإضافة إلى التأثيرات التي نتجت عنه. وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين تركيا والسعودية كان الاستثناء فيها هو التحالف قصير المدى، أما القاعدة فهي أن كلاً منهما ، باعتبارهما قوى إقليمية فاعلة، يمكنهما التعاون في الملفات المشتركة طبقاً لرؤية واضحة لم تتوفر لكل منهما مع اختلاف الظروف البنيوية في السياسات الداخلية والخارجية وأسلوب إداراتها. كذلك لم يشكل هذا التعاون أولوية إلا في فترات طارئة قصيرة المدى والمفعول، وإن كل من البلدين لا يستقر إيقاع علاقاتهم الثنائية أو تعاونهم الإقليمي إلا عند حدوده الدنيا المتمثلة في الشأن الاقتصادي.

دراسة أحمد (2016) التدخل البري السعودي–التركي في سوريا.. الدوافع والقيود[1]

تناولت الدراسة دوافع ومحددات إمكانية حدوث تدخل بري عسكري سعودي تركي في سوريا. وتوصلت الدراسة إلى ان حدوث تدخل عسكري نوعي من قبل السعودية وتركيا في سوريا خلال المرحلة القادمة لم يعد أمراً مستبعداً، إلا أن احتمالات حدوثه تظل محكومة بمجموعة من القيود والكوابح التي تجعل حسابات الطرفين السعودي والتركي في سوريا غاية في التعقيد، في ظل حالة الوجود العسكري الروسي وفي ظل حالة التفاهم الأمريكية الروسية.

دراسة عنتر (2016) التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية: الأبعاد والآفاق[2].

المعهد المصري للدراسات السياسيات والاستراتيجيات. شهدت العلاقات السعودية التركية خلال العام 2015 تطوراً كبيراً على عدة مستويات أهمها السياسي الذي تحول فيه البلدان من علاقة

---

(1) أحمد، صافيناز محمد (2016). التدخل البري السعودي– التركي في سوريا.. الدوافع والقيود. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. نقلا عن الرابط: **http://acpss.ahram.org.eg**

(2) عنتر، غاندي (2016). التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق، المعهد المصري للدراسات والسياسية والاستراتيجية، **www.eipss-eg.org.**

التعاون إلى علاقة التنسيق الاستراتيجي، فبعد رحيل الملك عبد الله بن عبد العزيز اعتبر خلفه الملك سلمان أن هناك تطابقاً كبيراً في المصالح الاستراتيجية بين الرياض وأنقرة، خاصة فيما يتعلق بتوافق الرؤى تجاه الأزمة السورية، ما دفعه إلى استغلال هذا التلاقي الكبير في مصالح البلدين والدفع في اتجاه تعظيمها وتحويلها إلى تحالف استراتيجي، وهو ما تم الإعلان عنه في زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية نهاية ديسمبر 2015 .

دراسة مركز عمران للدراسات والأبحاث (2016). التحالف التركي السعودي والأزمة السورية[1]، بحثت هذه الدراسة في طبيعة وأبعاد التحالف التركي السعودي ودوره في الأزمة السورية، وخلصت الدراسة إلى انه رغم توافق السياسة السعودية مع نظيرتها التركية في الملف السوري فيما يتعلق بدعم قوى المعارضة سياسياً وعسكرياً، وفيما يرتبط بالملامح العامة للتغيير والانتقال السياسي خاصة في الموقف من رحيل بشار الأسد عن السلطة وعدم وجود أي دور له في مستقبل سورية، إلا أن مبدأ الإدارة الإقليمية بالتنافس الذي شهدته التفاعلات المحلية كان له عدة مفرزات سلبية ساهمت بشكل رئيس مع ديمومة الصراع في خلق حالة استقطاب سياسي وعسكري.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Jean Kurds, 2010) بعنوان[2]:

Turkish Role In The Middle East State Of Succession To The Interior Minister Dawoodoglu.

الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية داود أوغلو، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في الشرق الأوسط من دولة الخلافة إلى وزير الداخلية

---

(1) طلّاع، معن (2016) التحالف التركي السعودي والأزمة السورية، **مجلة آراء**، العدد (105)، ص 84.

2) Jean, Kurds, (2010) , Turkish Role in the Middle East State of Succession top the (Interior minister DawoodOglu. **Journal of Civilized Dialogue**, Studies and Research in the History and Heritage. ,No. 3044

داود أوغلو، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذا الدور، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أنه على الرغم من الزحف الذي قام به تيمورلنك من ناحية الشرق على الإمبراطورية العثمانية، وعلى الرغم من التحركات الكبيرة للشاه اسماعيل الصفوي من ناحية ايران غرباً بهدف نشر المذهب الشيعي بالقوة في كوردستان والأناضول الذي أصبح جزءاً مما سمي بعد قرون ب"تركيا"، فإن العثمانيين أظهروا قدرة فائقة على صد الهجمات التي قامت بها الإمارات والمالك المسيحية في أوروبا على إمبراطورتيهم من ناحية الغرب، على انفراد أو مجتمعة، وحيث أن الحروب الناشبة بين العثمانيين والصليبيين في شرق أوروبا اتسمت بالرعب والدمار، فقد ظل اسم "الترك" حتى يومنا هذا في أذهان الأوروبيين الذين يقرؤون تاريخهم بشغف، مثيراً للفزع، وكأن الأتراك على وشك احتلال بلدانهم قريباً وإرغامهم على الإسلام.

دراسة (Tucci Natalie, 2013) بعنوان: [1]

The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East

أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق المتعلقة بهذه الأبعاد. وبينت الدراسة أن سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه أخيراً، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط، وقد أعادت تركيا اكتشاف

1) Tucci, Natalie, (2013), **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East,** (**The Emirates Center for Strategic studies and Research**, the United Arab Emirates, no. 109

الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدوداً، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييرا نوعياً قد طرأ على طبيعة هذا الدور أخيراً، وفي التسعينيات، كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، جاءت اتفاقيات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام 2009، مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمحاولتها الوقوف على المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية – التركية، ومستقبل العلاقات بين الدولتين في ضوء المتغيرات الإقليمية والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية خلال الفترة 2016–2020 .

الفصل الثاني

لمحة عن العلاقات السعودية التركية ومراحل تطورها

أن العلاقات الخليجية- التركية لم تنشأ من فراغ، وإنما كانت هناك جذور تاريخية لها تمتد إلى أيام الدولة العثمانية وبعد قيام الدولة التركية الحديثة عام 1923م، فقد سعى المسؤولون الأتراك إلى مد الجسور مع بلدان الخليج العربي، ولقد كانت المملكة العربية السعودية من أكثر البلدان الخليجية قدرة على إقامة العلاقات مع تركيا والسعي باتجاه تنوعها، وتشجيع بقية دول الخليج لتمكين العلاقات مع أنقرة. وبعد ظهور الكيانات السياسية المستقلة في الخليج العربي عام 1971م، بدأت العلاقات الخليجية- التركية وبخاصة في الميادين السياسية والدبلوماسية[1].

لقد أصبحت تركيا دولة كاملة العضوية في منظمة التعاون الإسلامي، مما جعل العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية تتطور بشكل كبير مقارنة مع الفترات السابقة، كما أخذت الزيارات الرسمية تتكثف بين تركيا ودول الخليج، ففي الرابع والعشرين من أيار عام 1977م، قام وزير الخارجية التركي إحسان صبري بزيارة للسعودية، أجرى خلالها مباحثات مع وزير الخارجية السعودي الراحل سعود الفيصل[2].

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية السعودية – التركية.

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات السعودية – التركية.

---

(1) جلود، ميثاق خير الله (2008)، **العلاقات الخليجية التركية 1973-1990م**، منشورات مركز الدراسات الاقليمية وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق، ص ص 63-72.

(3) طلَّاع، معن. التحالف التركي السعودي والأزمة السورية، مرجع سابق، ص90.

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية السعودية التركية:

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة انعكاساً لسياستها الداخلية، والسياسة الخارجية تشمل مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط، التي تكوِّن بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين وسماته الأساسية. وتجد السياسة الخارجية أساسها وسندها بهذا الشأن في فلسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة، وتقاليد عمله على المستويين النظري والتطبيقي، مع الأخذ في الاعتبار أن فاعلية هذه السياسة ترتبط بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها[1].

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه السعودية .

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية تجاه تركيا.

المطلب الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه السعودية

بدأت تركيا بصياغة دورها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة وأن هناك تحولات ضخمة بدأت تشهدها المنطقة والإقليم والعالم. وفي مواجهة ذلك بدأت تركيا بطرح مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة القائمة على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم السياسة الخارجية. وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو، حركة شملت كل الأساسيات وجوهر العلاقات التركية الخارجية. وقد شمل ذلك العلاقات التركية– العربية وفي سياقها العلاقات التركية– السعودية. وقد حكم هذا التحول مجموعة من المعطيات التاريخية والجغرافية والدينية والاجتماعية والفكرية، ومحاولة تركيا الجادة في لعب الدور الإقليمي الأول في

---

(1) زكي، فاضل، (1974)، **مذكرات في السياسة الخارجية**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ص3.

المنطقة، إذ أن مرتكزات السياسة الخارجية التركية هي انعكاس لطبيعة تركيا، دولة، وهوية، ونظاماً، وتقاليد ، عملت عليها الدولة التركية الحديثة التي بناها مصطفى كمال أتاتورك عام 1924، فقد كان لابد لتركيا التي ودعت قيم الشرق وتاريخه، من أن تعود إليه بالضرورة، ولاسيما في الأقاليم العربية، ولكن بصيغة أخرى لا تتناقض مع الانتماء السياسي والثقافي الغربي، وهي الصيغة السياسية الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، بعد أن كانت سابقاً صيغة الولاء السياسي الديني[1].

إن واقع الخليج العربي، وموقعه الجيوستراتيجي، حقيقة لا يمكن تجاهلها من قبل السياسة الخارجية التركية بسهولة، بوصفها عاملاً مهماً ومتميزاً ومؤثراً في مجمل مفاتيح الإطار الإقليمي بشكل خاص، والعالم بشكل عام؛ إذ تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية تجارية واقتصادية كبيرة إقليمياً وعالمياً، نظراً إلى توافر إمكانات مادية مقدرة وتوفر العديد من فرص التشغيل، مما يجعل تركيا معنية بأن تجد لها مكاناً بارزاً فيها، وعليه فإن من أبرز المرتكزات السياسية الخارجية التركية تجاه السعودية:-

- العمل على تعظيم التحالف مع الرياض بشكل كبير لانها تعد بوابة دخول تركيا للعالم العربي ما يضمن لها الفعالية في قيادة العالمين العربي والإسلامي.
- زيادة التعاون الأمني والعسكري مع السعودية في ظل توافق وجهات النظر بين الرياض وأنقرة حول الأزمة السورية، والتدخل الروسي والإيراني في سوريا ومحاربة تنظيم داعش. وفي نفس الوقت ايجاد بديل للأسواق التركية بعد، الأزمة مع روسيا.

---

(1) Vahit, Halef Oglu, "Turkey and the Middle East," **Turkish Review Quarterly Digest** vol. 1, 3, (spring 1986): p,8.

- الانفتاح بشكل أكبر على الدول الإسلامية السنية الكبرى الأخرى مثل أندونسيا وباكستان وماليزيا وتفعيل منظمة التعاون الإسلامي بقيادة الدول الفاعلة كتركيا والسعودية .
- البعد عن القضايا الخلافية التي تثير غضب السعودية مثل الحديث عن الحريات في الداخل السعودي، وبعض الشؤون الداخلية، في إطار من ترتيب الأولويات، ولأن هناك قضايا أكثر إلحاحاً، وتجنب الصدام المباشر مع السعودية في هذه القضايا، خاصة أن التحديات التي تواجه الدولتين معاً أكبر من قدراتهما معاً، وإن كان هذا لا يعني التأكيد على الثوابت القيمية في السياسة الخارجية، وإعلان مواقف واضحة في الأمور التي تفرض ذلك .
- التنسيق بشكل أكبر بينها وبين الرياض في دعم المعارضة السورية المسلحة لتحجيم المد الإيراني الطائفي الذي يزداد في الدول العربية التي تشهد تأثيرات إيران عليها مثل سوريا ولبنان والبحرين واليمن[1].

إن التأثيرات الإقليمية والدولية، سواء أكانت حافزة دافعة أم كابحة معوقة، لا يمكن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية، على وجه التخصيص، وهي تأخذ بعداً إضافياً في علاقات تركيا الخليجية؛ لسببين. الأول، ماهية السياسة التركية، وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية. والثاني، ماهية المعطيات الخليجية، من حيث منطلقات التحليل الاستراتيجي الشامل للمنطقة الخليجية[2].

ويمكن تحديد أبعاد الإطار الإقليمي المحيط بالسياسة التركية في علاقاتها الخليجية، بما يأتي:

---

(1) عنتر، غاندي (2016). التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق، المعهد المصري للدراسات والسياسية والاستراتيجية، **www.eipss-eg.org**.

(2)السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار (2000). العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ابوظبي، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية**، العدد(43)،،ص15.

1. اعتبارات التجاور الجغرافي التركي– العربي (العراق– سوريا).
2. اعتبارات العلاقات التركية– الإيرانية.
3. اعتبارات العلاقات التركية– الإسرائيلية.
4. جعلت المنافذ التركية في الشرق والشمال الشرقي صناع القرار السياسي التركي ينطلقون من اعتبارات المتغيرات الإقليمية الحاصلة على مقربة منهم، والدفع باتجاه توثيق أواصر التعاون والصداقة، كصيغة لطموح مستقبلي، في تجميع العنصر التركي وتركيزه، بما يشكل قوة إقليمية كبيرة من حيث الحجم والسكان والإمكانات، وبالشكل الذي يؤدي إلى إمكانية عودة الروح الإمبراطورية إلى تركيا. وفي هذا الصدد تجد الدراسة أن جملة معطيات منها[1]:-

- أن تركيا لا تستطيع التخلي عن ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، والتي وسمت سياستها الخارجية بسمة محددة من حيث المنهجية الفكرية (التغريب، العلمانية، الرأسمالية ... وغيرها).
- تهدف تركيا إلى أن تكون جزءاً من النظام الدولي الجديد، الذي أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في أيلول لعام 1990، من خلال إيجاد مكان دولي لها ينعكس إقليمياً، سواء على مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط، أو المشاركة في المشروعات الاقتصادية المستقبلية (السوق الشرق أوسطية)، أو في المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية غزو الكويت 1991، أو في حرب البلقان 1995.

(1) رسلان، أحمد (1997)، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق إلى القوقاز، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 130، ص 117.

- تسعى تركيا إلى تأمين تجاوب الدول الغربية وعدم معارضتها لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظراً إلى ما تمثله الأخيرة من أهمية كبيرة في السياسات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية تجاه تركيا

شهدت العلاقات التركية السعودية تطوراً كبيراً منذ تولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرئاسة التركية بتاريخ 28 آب 2014، والملك سلمان بن عبد العزيز حكم المملكة في 23 يناير 2015. فقد بلورت السعودية نظرة واقعية للدور التركي، حيث ترتكز فلسفة السياسات الخارجية السعودية على عدة منطلقات أساسية قد يتفرع عنهما تعبيرات عديدة ضمن المحاور المختلفة؛ ومنها: التجذر العربي- الإسلامي، والانفتاح على المحورين الإقليمي والدولي، بالإضافة لوجود حليف إقليمي قوي في مواجهة المد الإيراني الطائفي. وبهذا الشأن فإن حدود التجذر والانفتاح قد تم التعبير عنها ضمن اشتراطات الموقع والمعطيات الإقليمية والدولية ومنهجية فلسفة نظم الحكم الخليجية القائمة على ضرورة التوازن بين المطلوب عربياً وإسلامياً، والمطلوب إقليمياً ودولياً. وفيما يتعلق بالمنظور السعودي لتركيا، فإنه لا يستمد من كون تركيا دولة إسلامية فقط، أو من مشاعر الشعب التركي المسلم فحسب، وإنما أيضاً من جملة اعتبارات وصيغ أخرى تجسدها السياسة الخارجية السعودية في علاقاتها مع تركيا ضمن بنود محددة منها[1]:

---

(1)السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار، **العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 26.

- تعظيم التحالف مع تركيا، لحاجة الرياض إليه سواءً اقتصادياً في ظل التدهور الكبير في أسعار النفط، وكذلك سياسياً في ظل عدم وجود حليف عربي قوي، لكسر الهيمنة الإيرانية وتكوين تكتل سني قوي يدعم مشروع المذهب في المنطقة.
- التدخل بشكل فعال لحل الأزمة بين مصر وتركيا على قاعدة تحقيق مصالح الطرفين، لحاجة المنطقة إلى الدور المصري الذي يمثل إضافة قوية إلى المشروع السني في حال وجدت الإرادة لذلك.
- احتضان بعض التيارات الإسلامية مثل (جماعة الإخوان المسلمين) لمجابهة الأفكار الإسلامية المتطرفة مثل "داعش والقاعدة" ورفع اسم الجماعة من قوائم الإرهاب من أجل تحقيق توازن كبير في المنطقة في ظل تغلل إيران في الدول العربية.
- لعب دور القوة الإقليمية العربية المهمة بالتعاون مع تركيا من أجل قيادة العالم السني، وذلك للمكانة الدينية الرمزية التي تتمتع بها السعودية في الأوساط الإسلامية[(1)].
- إطلاق الحريات التي لاتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في الداخل السعودي بشكل متدرج يضمن زيادة التحام الشعب السعودي خلف القيادة في الفترة المقبلة للحاجة إلى ذلك بسبب إتهام السعودية في بعض الملفات.
- حقائق التاريخ والجغرافيا، إذ أن تركيا كانت وما تزال شرقية التاريخ والموقع والقيم على المستوى الشعبي، على الرغم من علمانية النظام.
- حقائق السياسة والثقافة الرسمية المرتبطة بالهوية الغربية، بما يتفرع عنها من مناهج حياتيه عامة.
- حقائق القوة العسكرية المرتبطة بالغرب، على مستوى العقيدة والمؤسسات والقوى البشرية.

---

(1) عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، مرجع سابق.

- الظل التركي في منطقة الشرق الأوسط، والذي تزايد بشكل خاص أثناء حرب الخليج الثانية 1991 وبعدها، وانعكس على اتجاهين مترابطين على مستوى العلاقات التركية- العربية، ولاسيما الخليجية منها من جهة، وعلى مستوى العلاقات التركية- الإسرائيلية من جهة أخرى.

ويؤثر هذا الانعكاس في هيكلية الأمن الخليجي ومنطلقاته، ففي مستقبل المعطيات الاقتصادية الخليجية، فإن السياسات الخارجية الخليجية تشترط أن يكون الإطار التركي في علاقاتها الإقليمية مرتبطاً بـ[1]:

أ- علاقات مرنة، لا تستجيب لمعطيات الوضع الإقليمي والدولي فحسب، وإنما تتوافق ابتداءً مع منطلق فلسفة السياسات الخارجية الخليجية نفسها.

ب-التأكيد على المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما في توظيف علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة، تكون فيها المعايير الاقتصادية ذات طبيعة منسجمة مع الأسس التي يفترضها واقع الارتباط بين الانفتاح الاقتصادي وماهيته، وتعزيز الدواعي الأمنية بما لا يتيح مجالاً لدرجة ما من الانكشاف، بمعنى درجة من الضعف الأمني تجاه الآخرين.

ج- تدرك السياسات الخارجية الخليجية أن عوامل ومؤثرات صنع القرار السياسي الخارجي التركي مرتبطة بمعطيات إقليمية ودولية، وأن هناك ترتيبات إقليمية (شرق أوسطية) لا تستطيع تركيا الانفصال عنها في الوقت الذي يحكم فيه القرار التركي عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وهويتها السياسية الغربية، لذا فإنه ليس من مهمة السياسات

---

(1) رسلان، أحمد، **التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق إلى القوقاز**، مرجع سابق، ص 118.

الخارجية الخليجية تغيير الاقتناعات التركية، بقدر ما يعنيها الحرص على عدم امتداد تأثير هذه الاقتناعات بأساليب عملية في منطقة الخليج العربي.

د- ترى السياسات الخارجية الخليجية نفسها معنية بقدر أو بآخر بالشؤون الإقليمية والتأثير الإيراني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، كما هي الحال بالنسبة إلى تركيا. وتنطلق هذه الشؤون من اقتناع الخليجيين بأن الوجود التركي لا يمكن تجاهله على هذا المستوى، ولاسيما بعد أن تعززت مسارات التسوية السلمية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، ومباركة تركيا لهذه المسارات من جهة، وتعزيز العلاقات التركية- الإسرائيلية وتنويعها من جهة أخرى[1].

وتدرك المملكة العربية السعودية سعي تركيا نحو تطوير علاقاتها الخليجية، ذلك السعي الذي عبر عنه بعض القائلين بـ "تقديم قائمة طويلة من المشروعات الطموحة، وطرحها على الخليجيين"، بحيث يكون للسعودية أوراق أفضل في عملية تخطيط مستقبلي للخليج، إزاء الطموحات التركية[2]. لذلك فإن صناع القرار السياسي الخارجي في دول الخليج العربية يدركون تماماً، الخيارات المتاحة مستقبلاً على المستوى الإقليمي؛ فهي إما ستكون بالانصهار في نظام شرق أوسطي، أو المشاركة كقطب أساسي في هذا النظام[3].

فالمملكة العربية السعودية التي تمتلك ما لا يقل عن (25%) من احتياطيات النفط العالمية، تولت دور المنتج والمصدر العالمي الأول للوقود، وهذا هو مبعث أهميتها الاقتصادية السياسية بالنسبة إلى البلدان المتطورة صناعياً في وقت جرت فيه محاولات على الصعيدين

---

(1)السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار، **العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 27.

(2) مرهون، عبد الجليل (1997).**أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر، ص249.

(3) **Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook** (1994), New York: Oxford University Press, P143.

الإقليمي والدولي لتقويض الوضع القائم، ويعني ذلك أن النظام المالي والاقتصادي يجب أن يعمل لضمان تدفق الطاقة إلى دول العالم على أساس التعاون، وتنسيق الأعمال بين المملكة والدول المنتجة للنفط من جهة، وبين الدول المستهلكة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان من جهة أخرى. وأن أية محاولة للتهديد الاقتصادي، أو السياسي، أو العسكري لهذا المصدر الحيوي المهم للنمو الاقتصادي إنما يخلق أمام الدولة السعودية وضعاً خطيراً للغاية، يهدد الاستقرار العالمي[1].

وتعمل المملكة على تنويع مصادر دخلها، وهي تمتلك لهذا الغرض إمكانيات مادية كبيرة، ومع ذلك فهي بحاجة إلى علاقات دولية خصوصية لمساعدتها في الحصول على التقنية اللازمة والعقول المدربة، وإلى ذلك فإن الموقع الجيوبوليتيكي للمملكة يلقي عليها مسؤولية الإنماء الاقتصادي في المجال الجغرافي المحيط بها، وليس بإمكان المملكة أن تحل مهمات تنميتها الاقتصادية المحلية من جهة، وبناء بيئة إقليمية مجاورة مستقرة وآمنة من جهة أخرى، إلا بمواصلة التعاون العلمي والتقني مع جميع أقطار العالم المتحضر، ويعني ذلك كله أن للعالم أيضاً مصلحة في أمن المملكة العربية السعودية. فالمملكة في ظل النظام الدولي الجديد تغدو سوقاً هائلاً لقسم كبير من منتجات الدول المتطورة صناعياً، وفي هذه الظروف يمكن للشركات الأجنبية العالمية أن تستثمر رؤوس أموالها في العديد من المنشآت السعودية، مستفيدة من شروط الاستثمار التشجيعية المرنة، ومن البنية التحتية المتطورة في المملكة، ومن الاستقرار السياسي،

---

(1)مرهون، عبد الجليل.**أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 250.

والأمن المستتب فيها، ومن الأيدي العاملة الرخيصة، وموارد الطاقة الكبيرة، والسوق الداخلي والخارجي (العربي الإسلامي) الواسع[1].

ويرى الباحث أن المملكة قد أصبحت لاعباً فاعلاً في العلاقات الدولية والإقليمية في إطار النظام الدولي الجديد، وقد أتضح هذا الدور من خلال علاقات المملكة التي أصبحت تتصف بالشمولية، وقيام هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والمكانة التي تتمتع بها المملكة في ضوء ما تمتلكه من احتياطيات الطاقة. وموقعها في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية والاقتصادية، مما مكّن المملكة أن تكون عامل مؤثر في الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، نتيجة للأهمية الجيواستراتيجية للمملكة والتي برزت في ظل النظام الدولي الجديد.

---

(1)السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار، **العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص28.

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات السعودية– التركية:

تعايش العرب مع الأتراك ضمن إطار الحضارة الإسلامية ، حيث أن هذه الجذور التاريخية ما زالت تؤثر على العلاقات بين تركيا والدول العربية، وذلك لأن العلاقات بين الطرفين علاقات ليست تقليدية، بل علاقات متميزة وفريدة جمعتها جوانب إيجابية وأحياناً سلبية. كما مرت هذه العلاقات بمنحنيات كثيرة صعوداً وهبوطاً، لأنه منذ ظهور الإسلام امتزجت الحضارتان العربية والتركية في إطار الحضارة الإسلامية، وعاش الطرفان خمسة قرون في ظل الدولة العثمانية[1].

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات السعودية – التركية.

المطلب الثاني: مرحلة الشراكة والتحالف في العلاقات السعودية التركية بعد عام 2015.

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات السعودية التركية قبل عام 2015:

إن لدراسة العلاقات السعودية – التركية أهمية كبيرة، وذلك لكون البلدين من الدول المحورية على المستوى في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، حيث تعد تركيا قوة إقليمية صاعدة ذات ثقل ديمغرافي، أما المملكة العربية السعودية فهي تتصل بروابط استراتيجية تشمل الجزيرة العربية، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، فهي تمتلك أوراق قوة تستطيع من خلالها التأثير على مسار الأحداث في بيئتها الإقليمية[2].

---

(1) أوغلو، برهان (1995)، **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، بيروت، بحوث ومناقشات وقائع ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص27.

(2)أتامان، محي الدين (2012). العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟، نقلا عن الموقع:**http://rouyaturkiyyah.com/** .

شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين تكثيفاً في الزيارات الرسمية بين تركيا ودول الخليج العربي، ففي أيلول 1981م قام أمير الكويت جابر أحمد الصباح بزيارة رسمية إلى تركيا للتباحث في سبل تقوية العلاقات بين البلدين[1]. وفي تشرين الثاني 1981م قام توركوت اوزال[2] الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس آنذاك، بزيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، يرافقه ثمانية مسؤولين أتراك، وقد اعتبرت هذه الزيارة مهمة جداً، لكونها أول زيارة لرئيس وزراء تركي للإمارات، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أيام أجريت خلالها مباحثات استهدفت تعزيز العلاقات على الأصعدة كافة. وفي الشهر نفسه كان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي السابق، قد قام بزيارة إلى تركيا لإجراء مباحثات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين[3].

دخلت العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وتركيا مرحلة جديدة خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980- 1988، ونتيجة لتبادل زيارات المسؤولين من كلا البلدين منحت المملكة العربية السعودية تركيا حوالي 1.2 بليون دولار[4]. بالإضافة إلى مليار دولار آخر لتمويل الجيش التركي، وبالرغم من أن العلاقات بين البلدين قد تحسنت في عام 1996 خلال

---

(1) جلود، ميثاق خير الله، **العلاقات الخليجية التركية 1973-1990م**، مرجع سابق، ص 75.

(2) ولد توركوت اوزال في مالطا سنة 1927م. أنهى دراسته الأولية في مناطق مختلفة من الأناضول ثم تخرج مهندساً كهربائياً. أرسل سنة 1952م إلى الولايات المتحدة للتخصص في مجال اقتصاد الهندسة، عمل في وظائف متعددة من ضمنها هيئة التخطيط، وبعد انقلاب 1970م سافر مرة أخرى إلى الولايات المتحدة. عمل موظفا في البنك الدولي سنة 1977م، ترشح في الانتخابات النيابية عن حزب السلامة الوطنية في منطقة ازمير لكنه لم ينجح، وفي سنة 1979م عمل مستشاراً لرئاسة الحكومة، بعد انقلاب 1980م تولى منصب نائب رئيس الحكومة لكن استقال سنة 1982م حزب الوطن ألام وانتخب نائباً عن استانبول وتولى الحكومة السادسة والأربعون في تركيا خلال السنة نفسها، في سنة 1987م حصل اوزال وحزبه على الأكثرية النيابية لتأليف الحكومة، وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1989م انتخب كرئيس للجمهورية.

(3) وزارة الثقافة والأعلام، وكالة الأنباء العراقية، **الأخبار**، العدد(325)، 21تشرين الثاني 1981م، ص14.

(4) أيوب، مدحت (2010)، البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية- التركية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد61، ص62.

حكومة "نجم الدين اربكان"، إلا أن المناخ السياسي التركي المتوتر بعد انقلاب 28 فبراير 1997سبّب شرخاً آخر، وبالتالي فإن العلاقات الثنائية قد تدهورت بسبب الراديكاليين العلمانيين في الجيش التركي الذين دعموا الحكومة الائتلافية، ففي ظل ذلك، عادت تركيا إلى نهجها التقليدي المتمثل في عدم الثقة والإهمال، إذ قامت باصطناع بعض الأزمات، مثل هدم برج أجياد، الذي بني في مكة المكرمة خلال حكم العثمانيين، مما أدى إلى ارتفاع حدة توتر العلاقات بين البلدين، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 18 تشرين الثاني 2002 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية. فمنذ قدومه إلى السلطة، بدأ حزب العدالة والتنمية في إعادة هيكلة السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية لتركيا، بما في ذلك علاقاتها مع الدول الإسلامية[1].

أولًا- التطور التاريخي للعلاقات السعودية - التركية:

انطلقت العلاقات التركية السعودية منذ القرن الثامن عشر، إذ ثارت عائلة آل سعود منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى العشرينيات من القرن العشرين مراتٍ عديدة ضد العثمانيين، أي عندما تم تأسيس الدولة السعودية الأولى عام 1744م كدولة مستقلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1745م اعترفت عائلة آل سعود بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد كانت الحركة الوهابية أكبر تهديد ديني وسياسي للحكم العثماني، حيث قام المتأثرون بفكر الشيخ محمد عبد الوهاب، بمحاربة العثمانيين السنّة التقليديين عدة مرات.

وفي مطلع القرن التاسع عشر، قام الملك الراحل عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية، باكتساح بعض مناطق شبه الجزيرة العربية، وبالتالي هاجمت القوات العثمانية أتباع الإمام محمد بن عبد الوهاب وهزمتهم بمساعدة محمد علي من مصر، وبعد هزيمة أتباع

(1) أيوب، مدحت، **البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية- التركية**، المرجع نفسه، ص65.

الإمام تم إرسال بعض القادة منهم إلى اسطنبول، حيث تم إعدامهم. ومع ذلك، استطاع تركي بن عبدالله أن يعلن أول دولة في عام 1821، لتتبع فكر الإمام محمد بن عبد الوهاب واستمرت هذه الدولة حتى عام 1891، أما في عام 1902 فقد تم تأسيس الدولة السعودية "الثانية" بقيادة الملك عبد العزيز بن سعود، وأثناء حرب البلقان والحرب العالمية الأولى، اتفق مع حكومة بريطانيا على الحفاظ على جميع الأراضي التي احتلها خلال حربه مع العثمانيين، ومن ثم تمت مبايعة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملكاً على نجد والحجاز. وتم الاعتراف بالدولة السعودية "الثالثة" في عام 1927، وأُعيد تسميتها في عام 1932، بعد توحيد مناطقها باسم "المملكة العربية السعودية."[1]

وفي 24 تموز 1923 تم توقيع معاهدة لوزان بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا، وبموجبها انتهجت تركيا سياسة خارجية جديدة، كذلك اعترفت باستقلال الدول التي كانت تتبع الدولة العثمانية، كما تعد تركيا أولى الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية ووقعت معاهدة صداقة معها. ومع ذلك، ونتيجة لاختلاف الانظمة والايديولوجيات والسياسة الخارجية، لم تبذل تركيا أو المملكة العربية السعودية أي جهد لتحسين العلاقات الثنائية، وبالتالي، فإن العلاقات بينهما لم تشهد أي تحسن طوال الفترة الكمالية، وعلى مدار القرن العشرين، أي في عام 1966زار الملك فيصل بن عبد العزيز تركيا، أما في عقد السبعينيات من القرن العشرين طرأ تحسن نسبي في العلاقات السعودية –التركية، عندما دعمت تركيا الموقف العربي سياسيًا خلال حرب رمضان عام 1973م، ضد إسرائيل [2].

---

(1) خولي، معمر فيصل (2015)، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

(2) أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟**، مرجع سابق.

في ثمانينات القرن العشرين، كان للحرب العراقية الإيرانية والحرب في افغانستان الأثر على العلاقات بين السعودية وتركيا، حيث أن تلك الحروب قد فرضت على الدولتين أن تعطيا أبعاداً استراتيجية لعلاقاتهما، وهو ما ترتب آنذاك على الزيارة التي قام بها وزير الدفاع التركي فكري أيشيق إلى السعودية عام 1984 والتوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري بين الدولتين، التي شملت تطوير الصناعة العسكرية برأسمال سعودي وخبرة تركية. إذ كان يهدف التعاون بينهما إلى إضعاف خصمهما إيران. ومن جهة أخرى أدت الظروف التي طرأت على النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقاً عام 1990، واستقلال الجمهوريات الإسلامية وعودة الروح الإسلامية لشعوبها، لتنعكس إيجابياً على العلاقات التركية السعودية لأن جميع هذه الجمهوريات لها روابط تاريخية وعرقية ولغوية مع تركيا وكذلك دينية وثقافية وروحية مع المملكة بحكم أنها مركز العالم الإسلامي الروحي، كما تطابقت المواقف السعودية والتركية تجاه الأحداث في ناغورنو كراباخ والبوسنة والشيشان[1].

انعكست أحداث 11 أيلول 2001م بشكل مباشر وخاص على أمن الشرق الأوسط، حيث أنها أسهمت في تغيير وتعديل في سياسات المملكة وتوجهاتها الخارجية، وأهمية فتح قنوات خارج نطاق علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة، حيث بدأت المملكة بانتهاج سياسة جديدة تسعى لتنويع العلاقات مع دول العالم مثل الصين، روسيا، والهند، وحظيت تركيا باهتمام أكبر كونها دولة إسلامية وتمثل نموذجًا إسلاميًّا صاعدًا. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا في تشرين الثاني 2002م، بدأت مرحلتان جديدتان من الشراكة والتوتر في العلاقات الثنائية[2].

---

(1) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

(2)أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟**، مرجع سابق.

ثانيًا– مرحلة الشراكة للعلاقات السعودية – التركية:

بتاريخ 18 تشرين الثاني 2002 أجريت انتخابات برلمانية تركية فاز بها حزب العدالة والتنمية، إذ حصل على ثلثي مقاعد البرلمان، وقد تمكن ذلك الحزب من تشكيل حكومة بمفرده، ودون الحاجة إلى إئتلاف حكومي ، وبناء على ذلك، قام رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو بوضع أسس ومبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة لرئيس جمهورية تركيا التركي رجب طيب أردوغان لحكومة العدالة والتنمية والتي لابد من الالتزام بها، وتتمثل تلك الأسس والمبادئ بالآتي[1]:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشكلات).

المبدأ الثالث: فيقوم على: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

المبدأ الرابع: فهو مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، ويرتكز هذا المبدأ إلى حقيقة أن العلاقات بين الدول ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسياستها مع روسيا على ذات الوتيرة من التزامن، باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض.

المبدأ الخامس: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، وأخيراً، المبدأ السادس فهو: أسلوب دبلوماسي جديد. وبالتماهي مع هذه المبادىء عملت حكومة العدالة والتنمية على تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

---

(1) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

أما على الجانب السعودي، فقد مثّل تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز في آب 2005م، فرصة إضافية لتحسين العلاقات بين الدولتين لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق عقب إحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 9 نيسان 2003م. وكانت الزيارات بين الدولتين أحد أبرز المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية بينهما. حيث شكلت الزيارة الأولى للملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في عام 2006 علامة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية التركية وذلك لعدة أسباب تمثلت بالآتي:[1]

أولاً: أنها أول زيارة يقوم بها ملك السعودية إلى تركيا، وتم خلالها التوقيع على اتفاقيات سياسية عديدة، كذلك تبادل رجال الأعمال من الجانبين المعلومات حول فرص الاستثمار والعلاقات التجارية التي شهدت تحسناً ملحوظاً. وبعد ذلك اللقاء، أعلن رجب طيب أردوغان أن هناك العديد من رجال الأعمال والشركات التركية تعمل في مشاريع تبلغ قيمتها نحو 30 مليار دولار في المملكة العربية السعودية. كما أشار إلى زيادة أعداد رجال الأعمال والسياح السعوديين إلى تركيا، والذين وصل عددهم إلى نحو 32 ألف شخص في عام 2005، الأمر الذي يوضح تزايد الاهتمام السعودي بتركيا[2].

ثانيًا: شكلت هذه الزيارة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين من ناحية تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الهامة، في مجال الحفاظ على الاستثمارات وتشجيعها بين البلدين، والتعاون في القطاع الصحي ونقل الركاب والبضائع.[3]

ثالثًا: شكلت زيارة ملك المملكة العربية السعودية إلى تركيا بُعداً جديداً للعلاقات بين البلدين والذي تمثل بالأمن، حيث كانت المسائل الأمنية الوطنية والإقليمية قضية رئيسية، تمت مناقشتها

---

(1) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، المرجع السابق نفسه.

(2) أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية**، مرجع سابق.

(3) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

خلال زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث أن الفراغ الأمني الإقليمي قد زاد في معظم دول الشرق الأوسط نتيجة للتطورات في العراق وإيران ولبنان وفلسطين.

وبسبب القلق إزاء السياسات الأمريكية الإقليمية المتناقضة الأحادية التي تركز على الإسرائيليين، تحسنت العلاقات العسكرية والسياسية السعودية مع تركيا. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية لا تزال تعتمد على السلاح الأمريكي، إلا أنها بدأت في التشاور وتبادل وجهات النظر مع نظرائها الأتراك، وخاصة بشأن المشكلات الإقليمية مثل لبنان وفلسطين والعراق(1).

شهد عاما 2010 و2011 تحسناً كبيراً في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إذ تم تبادل الزيارات بشكل منتظم بينهما. حيث زار رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، المملكة مرتين في كانون الثاني وفي شهر آذار من العام 2010م. وخلال زيارته الثانية مُنح جائزة الملك فيصل العالمية، وذلك تقديرًا لمواقفه السياسية، ولا سيما موقفه مع الرئيس الإسرائيلي" شمعون بيريز" أثناء قمة منتدى دافوس في كانون الثاني عام 2009م، مما أنعكس هذا التقارب بشكل إيجابي على كل من المجال العسكري والأمني والاقتصادي بين البلدين. ففي المجال العسكري تم اعتماد تمرينات عسكرية مشتركة، ومنها تمرين مناورة نسر الأناضول في تركيا عام 2012م، حيث يعتبر هذا التمرين من أكبر المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية على مستوى العالم، حيث شاركت القوات الجوية السعودية بالعديد من طائراتها الهجومية والدفاعية والمساندة، بالإضافة إلى العديد من الأطقم الجوية والفنية والإدارية. (2)

---

(1)أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية**، مرجع سابق.

(2) غول، محمد زاهد (2017)، آفاق التعاون التركي السعودي عسكرياً، نقلاً عن الرابط الالكتروني /http://www.umayyapress.com

أما بالنسبة للمجال الثاني، فالتعاون الأمني بين البلدين قد صبّ في مواجهة الجمهورية الإيرانية، وقد اتخذ هذا التعاون أشكالاً عدّة، أولهما: إقامة تعاون "سني" بين البلدين لمواجهة الكتلة الشيعية الإقليمية التي تقودها إيران. ثانيهما: دعم البلدين لقائمة السيد إياد علاوي في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في العام 2010م، وذلك بهدف مواجهة النفوذ الإيراني بعد أن تيقنا بأن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ما هو إلا "رجل إيران" في العراق. ثالثهما: وقوف البلدين وبقوة إلى جانب الانتفاضة السورية لإسقاط حكم الرئيس السوري بشار الأسد لقطع الطريق على مواصلة إيران تمدد نفوذها باتجاه شرق البحر المتوسط[1].

وفي مجال التعاون الاقتصادي بين البلدين، تم في عام 2003 إنشاء مجلس الأعمال السعودي التركي. وفي عام 2005م، تم إنشاء صندوق الاستثمار بهدف تشجيع جميع الاستثمارات سواء الخاصة أم الحكومية القادمة من دول الخليج إلى تركيا، فعلى سبيل المثال، قام البنك الأهلي التجاري السعودي بدفع1.8 مليار دولار أميركي وحصل على 60 في المئة من أسهم بنك "فايناس قاتيليم" التركي المملوك لمجموعات "أولكر، بويداك". وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، فقد بلغ في نهاية عام 2013م، ما يقارب 10 مليارات دولار أميركي. وفي قطاع البناء وصلت خدمات المقاولات التركية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2002م–2012م، إلى 12.7 مليار دولار أمريكي. أما في مجال السياحة، فقد بلغ عدد السياح السعوديين إلى تركيا في نهاية عام 2013م، 400 ألف سائح، وبلغ عدد الحجاج والمعتمرين الأتراك إلى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية في عام 2013م، فقط 800 ألف تركي. [2]

---

(1) أيوب، مدحت، **البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية– التركية**، مرجع سابق، ص62.

(2) غول، محمد زاهد، **آفاق التعاون التركي السعودي عسكرياً**، مرجع سابق.

وعلى الرغم من هذا التقارب بين تركيا والمملكة العربية السعودية، إلا أن الثورة المصرية والتحولات السياسية التي شهدتها ومتمثلة بالإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 تموز عام2013، قد أثرت وبشكل سلبي على علاقاتهما الثنائية، بعد أن شهدت العلاقات السعودية التركية، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية لحكم تركيا في 18 تشرين الثاني2002م، تقدمًا ملموسًا على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والأمني والعسكري، نتج عنه مستوى متميز من التوافق والتناغم في سياستهما الخارجية، وعزز ذلك وجود ثقة متبادلة بين قيادتي الدولتين، مما أسفر عن تزايد التعاون والتنسيق في تناول القضايا الإقليمية والإسهام في الجهود الدبلوماسية الرامية للمساعدة في دعم القضية الفلسطينية ورفض الاستيطان الإسرائيلي وتعزيز الاستقرار في العراق ولبنان واليمن وأفغانستان والسودان، كما بدأت المملكة وتركيا فيما يخص التعاون المشترك عبر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، حيث تعد آلية التشاور الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأولى من نوعها التي تقرها دول المجلس مع دولة خارجية، وكل هذا جاء نتيجة توافر وعي وإرادة مشتركة لدى النخبة السياسية في البلدين لتوسيع هذه العلاقات وتطويرها في شتى المجالات وصولاً إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية[1].

ثالثًا- مرحلة التوتر في العلاقات السعودية - التركية:

أنعكس سقوط حكم الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في 11 شباط 2011 على واقع سياسة المملكة العربية السعودية، حيث أنها قد خسرت حليفاً لها وغيرت من موازين القوى في الشرق الأوسط التي كانت حتى ذلك الحين لصالحها، في حين كان رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، أول مسؤول طالب الرئيس المصري الأسبق محمد حسني

(1) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

مبارك بالتخلي عن حكم مصر، ولم يؤثر هذا التباين بشكل سلبي على العلاقات السعودية – التركية لأنه بالنظر إلى حسابات القوى الإقليمية، يتضح أن المملكة العربية السعودية كانت بحاجة إلى تركيا، القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ وشريك في مواجهة النفوذ الإيراني[1].

وفي ظل تلك التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أدت إلى الإطاحة بحكومات بعض الدول، دخلت كلتا الدولتين التركية والسعودية في حالة ترقب فيما ستؤول إليه الأمور في الدول التي أطيحت بقياداتها. وقد أفضت تلك الحالة إلى تمدد النفوذ التركي من خلال وصول "الإسلام السياسي" إلى الحكم في بعض الدول العربية ومنها مصر، وشكّل ذلك تهديدًا للحكم الملكي في منطقة الخليج العربي، لأن ظهور حكومات إسلامية منتخبة يؤدي إلى تآكل شرعية الملكيات الوراثية الإقليمية. ولقد ألقت التحولات السياسية في مصر في 3 تموز 2013م، بظلالها على العلاقات السعودية – التركية، إذ رحبت المملكة العربية السعودية ودعمت سقوط حكم الرئيس "الإخواني" الأسبق محمد مرسي، الذي عد سقوطه إنقاذًا لمصر من "الإسلام السياسي"، وقدمت مع بعض دول الخليج(الكويت، الإمارات) دعمًا ماليًا بقيمة 12 مليار دولار أميركي. ودعمت كل القوى المناوئة للإخوان المسلمين من صحافة إلى مثقفين وفنانين. فهي تأمل بهذا السقوط أن تعود مصر إلى سابق عهدها كحليف أمني وسياسي لدول الخليج العربي، وتراهن على تشكلها كرافعة ضد تركيا وإيران تحت مسمى "العروبة". في حين اعتبرت تركيا ما وقع في مصر في ذلك التاريخ انقلابًا وطالبت بالإفراج عن الرئيس الأسبق محمد مرسي وإعادته للحكم[2]. ولم تكتف بهذا الحد، بل بدأت الحكومة التركية بمختلف

---

(1) غول، محمد زاهد، **آفاق التعاون التركي السعودي عسكرياً**، مرجع سابق.

(2) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

مستوياتها والصحافة الموالية لها، بالتهجم على وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي قائد التحول السياسي في مصر. حيث وصفته صحيفة" يني شفق" بلقب" بينوشيه مصر" في إشارة إلى قائد الانقلاب العسكري في تشيلي "بينوشيه". أما رئيس الوزراء السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان وصف ما حدث في مصر بعد 3تموز/يوليو 2013م، في الآتي" إن الديمقراطية والإرادة الشعبية تُقتلان في مصر، واليوم تقتل الأمة" وأضاف قائلًا" إن صمت العالم لن يؤدي إلى صمت تركيا لأن الصامت عن الحق شيطان أخرس والذين يقفون مع الانقلابين الآن هم شركاء لهم فيما يفعلون" في إشارة واضحة للموقف السعودي. كما طالب أردوغان وقياديو حزبه العدالة والتنمية الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي "أكمل الدين إحسان أوغلو" بتقديم استقالته بحجة أن موقفه ليس مقبولاً تجاه الأحداث الجارية في مصر، كما انتقد نائب رئيس الوزراء "بكير بوزداغ" ومساعد رئيس حزب العدالة والتنمية "حسين تشيليك" موقف" إحسان أوغلو" وأكدا على "أن المنظمة التي تقدم لها السعودية القدر الأكبر من الدعم المالي فشلت تجاه التطورات بمصر آنذاك" وإزاء انتقادات تركيا المستمرة للوضع المصري الجديد جمّدت الإمارات والسعودية صفقات تجارية مع تركيا ومشروعات كهربائية تزيد قيمتها على 12 مليار دولار أميركي(1).

حصدت تركيا ثمار «صفر مشكلات» في السنوات الأولى لتوجهها نحو المنطقة العربية، وإن ظلت العلاقات بينها وبين السعودية اقتصادية بالدرجة الأولى، وظلت مسألة تطويرها إلى علاقات سياسية سواء التحالف أم وحدة الموقف تجاه قضية معينة متوقفة لأسباب عدة جوهرها، انتفاء التقاطع المصلحي بين البلدين، فمثلاً كان دور تركيا السياسي في المنطقة في أواخر العِقد الماضي يدور حول إيجاد موطئ قدم في القضية الفلسطينية والنزاعات الداخلية

(1) أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟**، مرجع سابق.

بين الفصائل المختلفة هناك، وهو بخلاف أنه كان دوراً في طوّر البداية غير متبلور كدور لدولة تريد منافسة القوى التقليدية في المنطقة، كان خارج دائرة الاهتمام السعودي. ومن ناحية أخرى كانت الرياض تسعى لأن تكون أنقرة على وفاق مع سياساتها الخاصة في العراق وتجاه إيران، ويتضح هذا الأمر في سياق محاولات تطوير العلاقات السياسية بين البلدين منذ 2007، والذي من خلاله تتضح عدة أمور، في مقدمتها استعجال الرياض لجذب تركيا إلى تحالف ضد إيران وبالحد الأدنى عدم استفادة إيران من علاقاتها الجيدة مع تركيا في تدعيم سياساتها الخاصة بالمنطقة وخاصة في العراق، وهو ما كان يقابله تحفظ تركي يأتي لرؤية أنقرة لطبيعة علاقاتها مع إيران، والتي هي علاقات جيدة لا يجوز إفسادها بسبب طرف ثالث، ذلك بخلاف الدواعي الجيوسياسية التي أقلها الحدود ومشروعات الطاقة المشتركة بين طهران وأنقرة على عكس الأخيرة والرياض[1].

وبالتالي كان سقف التعاطي السياسي بين تركيا والسعودية في هذه الفترة هو العلاقات العادية ومن خلال أُطر إقليمية ودولية مثل «منظمة التعاون الإسلامي» أو «مجموعة العشرين»، فيما ظلت نقاط التخوف السعودية قُبيل 2011 ساكنة في محلها، نظراً لعدم تجاوز تركيا للخطوط الحمراء في توجهها نحو المنطقة، والذي أهمها هو عدم منافسة السعودية في نفوذها الإقليمي، وبالتالي لم يكن هناك مانع من إيجاد شراكة بين الطرفين على قاعدة العلاقات الاقتصادية، ولكن بالنسبة للتحالف السياسي فكان وقتها أمر غير مُلح ويتناسب عكسياً مع رؤية كل من البلدين للاستفادة من الأخر، وهو في هذه المرحلة كان للرؤية التركية الغلبة و لم تكن تتجاوز العلاقات الجيدة التي توفر بيئة جيدة للاستثمارات الاقتصادية.

---

(1) muhitti, natamanm (2012). turkey and saudiarabia: newly discovered partners?, seta brief vol. 57,turkey, s e ta | foundation for political economic and social research. **https://goo.gl/d9qtwy**

لكن حسب وقائع وثائق وزارة الخارجية السعودية التي سُربت العام الماضي على موقع «ويكيليكس»، فإن العلاقات التركية السعودية لم تكن على هذا الحد من الحيادية، وأن وتيرة التخوف والقلق السعودي من تنامي الدور التركي في المنطقة العربية، وحتى غيرها من المناطق، كان باعث قلق حاولت الرياض استجلاء واقعه وفرص تحققه لمخاوف حقيقية أو إجهاضه، وذلك في حدود عام 2008/2007، هذا الاستجلاء كان حول عدة محاور هي:

- العلاقات التركية الإيرانية ومدى تأثيرها على مصالح السعودية في أكثر من ساحة ومجال[1]
- فرص الجذب التي قد توفرها السعودية نظير توافقها مع أنقرة حول قضايا معينة على رأسها الأوضاع في العراق ومجابهة النفوذ الإيراني هناك [2]
- تقاطع تركيا مع قطر ومصر حول ملف قطاع غزة ومدى تأثيرها فيه وتأثير ذلك على علاقة هاتين الدولتين بالسعودية.
- احتمالية تكوين تركيا مع دول من المنطقة لمحور سياسي يقوض النفوذ السعودي.
- تطابق الرؤية التركية مع نظيرتها السعودية، ووجود مصالح مشتركة بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي[3].

المطلب الثاني: مرحلة الشراكة والتحالف في العلاقات السعودية التركية بعد عام 2015

في عام 2015 شهدت العلاقات السعودية التركية مرحلة جديدة من التطور على مستوياتٍ عدة من أبرزها وأهمها التفاهم السياسي الذي تحول فيه البلدان من علاقة التعاون إلى

---

(1) رئاسة الاستخبارات العامة (2009)، تقييم الاجتماع الوزاري الخليجي التركي، ويكيليكس: **https://goo.gl/jRNDO2**.

(2) أتامان، محي الدين. **العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟**، مرجع سابق.

(3) علام، مصطفى (2010). التقارب التركي–الخليجي، الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، ص158.

علاقة التنسيق الاستراتيجي. فقد أدرك الملك سلمان بن عبد العزيز منذ توليه السلطة في المملكة أن هناك مصالح استراتيجية مشتركة بين السعودية وتركيا، خاصة فيما يتعلق بتوافق الرؤى تجاه الأزمة السورية، وذلك ما دفع البلدين باتجاه تطوير ذلك التفاهم السياسي وتحويلة إلى تحالف استراتيجي، وهو ما تم الإعلان عنه في زيارة الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى السعودية نهاية ديسمبر 2015[1].

تبرز الأهمية للأمن القومي التركي في التوجّه السعودي من خلال[2]:

- أن الأمن القومي ببعده التنظيري يبنى على أسلوبين، هما: الأمن من خلال الصراع أو من خلال التعاون، فيدافع أصحاب فكرة تحقيق الأمن من خلال الصراع عن سياسة القوة في العلاقات الدولية، ويستندون غالباً إلى نظرية توازن القوى، فيما يعتبر الفريق الآخر من القادة أن التعاون المشترك هو اسلوب ناجح لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية باعتباره أساساً لتحقيق الأمن القومي.
- تلجأ الدولة غالباً إلى زيادة قدرتها التسليحية، واعتماد التخطيط الدفاعي لمواجهة الأخطار المحتملة، ويمكن أن تنسق في هذا الصدد مع غيرها من الدول اصحاب المشروع التوسعي، والتي تنظر للأمن القومي بمنظور مختلف عن الدول الصغرى التي تؤدي مهام الأمن القومي في الحدود وداخل الدولة[3].

فتركيا بذلك تلجأ في علاقتها مع المملكة العربية السعودية لحماية أمنها القومي مع جوارها الجغرافي في إطار التوازن، والتعاون المشترك الذي يحمي حدودها وكينونتها وفق النظرية

---

(1) عماد، قدورة (2015). **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر، ص، ص، 12-13.

(2) حسين، عدنان (2003). **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، ص94.

(3) ديوتش، كارل (1983). **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة شعبان شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص 94-95.

التركية للجوار الجغرافي، قاعدة (البيوت الخشبية)[1]. والشكل التالي يوضح التبادل التجاري بين السعودية وتركيا خلال 10 سنوات مضت.

أهداف التعاون السعودي التركي:

تتمثل أهداف التعاون الاستراتيجي التركي – السعودي في بناء صرح أمني سياسي إنمائي إقليمي منفتح على كل الراغبين في تبني لغة الحوار كحل للمشاكل والنزاعات الإقليمية، هذا بالإضافة إلى دعم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية والثقافية وتعزيزه [2]، وبالتالي ترى تركيا أن أمنها يتعزز وفق منظومة أمن جوارها. وعليه، فإن تحقيق ذلك التوازن ببعده الاقليمي، بحاجة لمساعدة القوى الدولية الكبرى (والتي تمثله أمريكا كحليف مشترك بين تركيا والسعودية) هو الصيغة المثلى، لأن توثيق العلاقات مع المملكة العربية السعودية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، يهدف إلى سد الفراغ الأمني في هذه المنطقة، وقد تم تناول التهديدات المشتركة سابقاً[3].

زادت النقلة النوعية التي شهدتها العلاقات بين البلدين من وتيرة التعاون المشترك في المجالات كافة ، خاصة العسكرية، حيث شهد عام 2016 أربع مناورات عسكرية مشتركة بينهما، فقد شاركت القوات الجوية السعودية في مناورات "النور 2016" بقاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا، في يونيو/ حزيران الماضي، وكانت ثالث مناورة عسكرية تشارك فيها الرياض وأنقرة خلال شهرين بعد مناورتي "نسر الأناضول 4- 2016"، و.(EFES 2016) وكذلك شاركت تركيا في مناورات "رعد الشمال"، شمالي السعودية، بين يومي 27 شباط و11 آذار الماضيين،

---

(1)معوض، جلال (1998).**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص43.

(2) بيبرس، سامية (2015). الحوار الاستراتيجي التركي، الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج، **مجلة شؤون عربية**. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 160

(3)داير، رائد (2014).**الاستراتيجية التركية شرق أوسطيا في ظل علاقتها مع اسرائيل**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص252

بمشاركة قوات من 20 دولة، إضافة إلى قوات "درع الجزيرة"، وهي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أنشئت عام 1982، كما أقامت شركة "أسيلسان" التركية للصناعات العسكرية والإلكترونية بالشراكة مع المؤسسة السعودية العامة للصناعات العسكرية في الرياض مصنعا للأجهزة اللاسلكية في كانون الأول 2016[1].

إعلان التحالف الإسلامي والعلاقات السعودية –التركية:

بعد التباين في العلاقة بين تركيا والسعودية بعد ثورات الربيع العربي، أبدت تركيا حرصها، على تحسين علاقتها بالسعودية، لما لذلك من أهمية اقتصادية وسياسية وأمنية لأنقرة. وفي هذا الإطار لم يمض أسبوع على زيارة الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" إلى السعودية معزياً برحيل الملك" عبد الله بن عبد العزيز، حتى أرسلت تركيا السفينة إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية الحربية الوطنية، بويوكادا (F-512) مع دول البحر الأحمر والبداية كانت في السعودية[2] . وحول العملية العسكرية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن، أعلنت تركيا دعمها للعمليات العسكرية التي بدأ تحالف عدد من دول المنطقة، وجاء في بيان للخارجية التركية أن العملية التي أبلغتنا بها السعودية مسبقاً ستسهم في إحياء السلطة الشرعية للدولة، وتجنب اليمن خطر الفوضى والحرب الأهلية". ونددت الخارجية التركية بالتحركات العسكرية التي بدأتها مليشيات جماعة الحوثي للسيطرة على مدينة عدن. كما قامت تركيا أيضاً بتوجيه انتقادات حادة إلى السياسة الإيرانية في المنطقة، حيث قامت باتهام الأخيرة بمحاولتها "الهيمنة على المنطقة"[3].

---

(1) صباح، ديلي (2017). تطور العلاقات التركية السعودية في عهد أردوغان والملك سلمان، نقلا عن الرابط: **https://www.dailysabah.com/arabic**

(2) بيبرس، سامية، **الحوار الاستراتيجي التركي، الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق، ص169.

(3) داير، رائد، **الاستراتيجية التركية شرق أوسطيا في ظل علاقتها مع اسرائيل**، مرجع سابق، ص253.

وبعد ذلك تشكل التحالف الإسلامي الذي دعت له السعودية لمحاربة الإرهاب بمتغير جديد، شكل محل اهتمام لكافة القوى في المنطقة والعالم، حيث إنه جاء بتعزيز مفهوم جديد وفق استخلاصات وتراكمات وترهلات، وفراغ سياسي، وحالة فوضى السلاح ،والانقلابات العسكرية، ليشير إلى أن عمقاً عربياً واسلامياً يستطيع مواجهة ومعالجة قضاياه العالقة[1] . كما وأعقبه تشكيل " مجالس تعاون استراتيجي "في زيارة لاردوغان في نهاية عام (2015)، حيث أكد فيه على ضرورة التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي ومعالجة قضايا المنطقة التي تمثل، تهديداً لأمن الاقليم. يأتي هذا التناغم في العلاقة في عهد الملك سلمان، والذي أدى إلى تعزيز الرؤية التركية والحضور الإقليمي وتعزيز موقعها مع أكبر دولة عربية من حيث المساحة ومن حيث القوة الاقتصادية[2].

جاء هذا التناغم بين السعودية وتركيا بضرورة سد الفراغ السياسي الموجود في المنطقة سيما الأزمة السورية، والعراق وفلسطين واليمن، في ظل الاستحواذ والتهديد الايرانيين، وأن لا تغفل السعودية دورها في المنطقة العربية في معالجة قضايا المنطقة. ففي عهد الملك سلمان تداركت المملكة العربية السعودية اللامبالاة تجاه القضايا العربية نتيجة التدخل السلبي للخليج العربي في ثورات الربيع العربي والتي كانت السعودية جزءاً منه في عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز من خلال دعمها للانقلاب في مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً [3]، وهذا ما صرح به (عادل الجبير): وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الأمريكي

---

(1) بيبرس، سامية. **الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق، ص 161.

(2) جبر، إبراهيم (2016). علي أوغلو لـ الشرق: نسعى إلى رفع التبادل التجاري بين تركيا والمملكة 4 أضعاف. **جريدة الشرق**، العدد رقم (1796) بتاريخ (2016/11/3)

(3) معوض، جلال (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص44.

(جون كيري). "أن المملكة العربية السعودية عازمة على حل القضايا العربية بكل الوسائل والإمكانات"، يأتي هذا التصريح الأمريكي كإشارة توازن من السعودية تجاه أمريكا حتى تكون في إطارها الصحيح لإغفال الإشكالات العالقة بينهما[1].

إن المنطقة العربية ببعدها الاستراتيجي تحتل مكانة كبيرة لدى القوى الكبرى في العالم، حيث جاءت الثروة النفطية بمثابة تحول كبير زاد من اهتمام تلك القوى في تحقيق النفوذ والتعاون، في الشرق الأوسط، سيما الخليج العربي، يأتي ذلك على خلفية الحفاظ على حصتها، من النفط الذي يمثل مرحلة جديدة، في عصر جديد، زادت قيمته بعد إنتهاء الحرب الباردة، بين القطبين الشرقي والغربي– وقد شكلت بعدها الولايات المتحدة نظام العولمة في إطار النظام العالمي الدولي الجديد والذي يعتبر النفط – أداته الاستراتيجية، وفي وقتها كانت تركيا تبحث عن بدائل اقتصادية تؤمن بواسطتها طاقتها ومواردها. من خلال النفط، فطرحت المياه كمدخل ومنفذ قوة تتمتع به تركيا من خلال وجود الأنهار والفائض المائي– الذي يمكن أن يغذي تلك الدول النفطية التي تعاني من أزمة في المياه، والذي كان عنوانه (النفط مقابل المياه)[2].

وهنا: يقول (أحمد داود أغلوا) وزير الخارجية التركي الاسبق أن النفط كان بمثابة أداة للمناورة (الدبلوماسية) والتي من خلالها تعاملت القوى الدولية على اجتذابه لصالحها كأداة (تقود) فيها الدول النفطية، حيث أن المملكة العربية السعودية اكتفت بأداء دور الوسيط في مهمة ضخ مواردها النفطية في محيط الرأسمالية الغربية، في ظل أن الدول القريبة من المعسكر الشرقي نظرت إلى النفط باعتباره ورقة استراتيجية رابحة في يدها، بينما الدول القريبة للغرب لم تستغل

(1) جبر، إبراهيم. **علي أوغلو لـ الشرق: نسعى إلى رفع التبادل التجاري بين تركيا والمملكة 4 أضعاف**، مرجع سابق.

(2) قبلان، مروان (2015). **موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ص 78.

النفط الاستغلال الأمثل، والذي كان هذا الاستقطاب ليس في صالح أحد من المنطقة، وعندما كان موقف الملك فيصل باستخدام النفط كورقة في الصراع كان قد أتى أكله[1].

ومن هنا يظهر للباحث: أن ما يقوله (أغلو) يهدف إلى استغلال الموارد المتاحة في منطقة الشرق الأوسط الاستغلال الأمثل ويتعدى حدود القوميات والقطرية من خلال تعزيز حضورها في المنطقة، كونها جزء مهماً، وقادرة على استغلالها للموارد بدلاً من القوى التي لا تمثل أهمية للمنطقة، حيث ينظر (أوغلو) لتعزيز هذا الأمر في إطار التكامل والشراكة على اعتبار أن، الاقتصاد يمثل أداة قوة مؤثرة في حضور الدولة، والنفط بمثابة عموده الفقري التي تعد السعودية من أكثر الدول التي لديها احتياطي نفطي في العالم.

وفي ظل تطوير العلاقات بين البلدين، قامت كل من تركيا والسعودية خلال الفترة 2015-2017 بعقد تسع قمم تركية سعودية، جمعت الرئيس التركي أردوغان بقادة السعودية، بينها 6 قمم مع الملك سلمان وقمتان مع ولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف، إضافة إلى قمة مع ولي ولي العهد سابقاً الأمير محمد بن سلمان (ولي العهد الحالي)، في مدينة هانغتشو الصينية، في 3 أيلول 2016.وقمة في الرياض في 2017/2/14. ويتضح من تلك القمم والزيارات المتبادلة بين البلدين، حرص قيادتي البلدين على التواصل والتباحث وتبادل الرؤى وتنسيق الجهود بين الجانبين تجاه العديد من ملفات المنطقة [2]. والجدول التالي يبين ذلك[3] :

---

(1) أوغلو، داود (2010).**العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.** (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 368-369.

(2) المصري، أحمد (2017). سلمان وأردوغان ".. كلمة السر في "النقلة النوعية "بعلاقات تركيا والسعودية، نقلا عن الموقع**http://www.raialyoum.com/?p=620979**

(3)الشمري، عبدالله (2016). الموقف السعودي من محاولة الانقلاب في تركيا. **صحيفة اليوم**، الثلاثاء 20 ذو القعدة 1437 هـ الموافق 23 أغسطس 2016 العدد 15775

الجدول رقم (1)

القمم السعودية التركية خلال الفترة 2015-2017

	مكان القمة	التاريخ
قمة بين الملك سلمان والرئيس التركي رجب طيب اردوغان	السعودية	29ديسمبر 2015
	مدينة أنطاليا التركية	في نوفمبر 2015،
	بالعاصمة السعودية الرياض،	في مارس 2015
	قمة بأنقرة	في 7 أبريل 2015،
قمتان مع ولي العهد السعودي والرئيس التركي	نيويورك	في 21 سبتمبر 2016،
	أنقرة	في 30 من سبتمبر 2016
	في مدينة هانغتشو الصينية	في 3 سبتمبر 2016
زيارة اردوغان للسعودية	الرياض	في 2017/2/13
	جدة	في 2017/7/23

المصدر: من إعداد الباحث

- **موقف السعودية من الانقلاب في تركيا عام 2016**

شهدت تركيا في 15 يوليو 2016 محاولة انقلاب عسكري لمجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية، وأعلن مدبرو الانقلاب إنشاء مجلس السلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد. وذلك من خلال بيان تم بثه بعد سيطرتهم على قناة "تي آر تي الرسمية التركية"، إذ تضمن هذا الانقلاب إغلاقاً للمطارات التركية، وحظر التجول في أنحاء البلاد[1]. وإثر هذا الانقلاب العسكري الفاشل، أعلنت المملكة العربية السعودية ترحيبها بعودة الأمور إلى نصابها في تركيا بقيادة الرئيس أردوغان وحكومته المنتخبة. بسبب ذلك، فإن العلاقات بين البلدين قد

---

(1) المصري، أحمد. **سلمان وأردوغان".. كلمة السر في "النقلة النوعية" بعلاقات تركيا والسعودية**، مرجع سابق.

أتسمت بطابع ودي ومتعاون منذ سنوات طويلة، لكن تطابق رؤية البلدين للعديد من القضايا في المنطقة جعل العلاقات بينهما تشهد صعوداً كبيراً توّج بتوقيع العديد من الاتفاقيات المهمة بينهما.[1].

سعت المملكة العربية السعودية وتركيا إلى التعاون في سبيل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال اتباعهما سياسات إقليمية مستقلة نسبياً، ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، تدهورت العلاقات السعودية مع الغرب وبدأ تنظيم القاعدة في زعزعة الأمن والاستقرار في السعودية. عندئذ قررت المملكة التعاون مع تركيا ضد التهديدات الداخلية والإقليمية. وعندما كان النضال ضد الإرهاب الدولي نقطة اهتمام مشتركة بين الطرفين، حينئذ بدأت السلطات السعودية والتركية على حد سواء في إدراك الاختلافات السياسية. وعلى الرغم من أن المسؤولين في البلدين لم يتمكنوا من وقف الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنهم اتخذوا مواقف مماثلة تجاه العراق بوصفهم في دول جوار[2].

تبوأت المملكة العربية السعودية مكانتها "مركز القوة" القيادي في المجال الجيوسياسي للمنطقة العربية والإسلامية، وتحولت في هذا المجال إلى عامل لاستقرار المنطقة، تدافع عن قضاياه في المحافل الدولية، لتصبح أحد عناصر العالم المتعدد الأقطاب من خلال جهودها لصيانة مكانتها وتقويتها بصفتها أقوى حلقة في المنطقة العربية والإسلامية، ولرفع منزلتها الدولية على هذا الأساس، وبالطبع تريد المملكة أن تكون المُعبر عن مصالح ذلك القطب العالمي في اتصالاتها مع باقي أطراف المجتمع الدولي، وكانت لديها كل مبررات التصرف على هذا النحو، والدور الهام الذي لا جدال فيه في شبكة النظام الاقتصادي العالمي، والنمو والتطور المستقر

---

(1)الشمري، عبدالله. **الموقف السعودي من محاولة الانقلاب في تركيا**، مرجع سابق.

(2) عماد، قدورة. **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق.

(بالمقارنة مع باقي دول العالم العربي، والإسلامي). فالعلاقات السعودية – التركية كغيرها من العلاقات، كانت تخضع لمجموعة من العوامل التي زادت من التقارب والتفاهم بين الجانبين، كما كان لهذه العوامل دور في تقارب وجهات النظر بين الدولتين، لكنه على الجانب الآخر كان هناك محددات وأسباب أضعفت العلاقات السعودية – التركية وحدت منها[1].

(1) خولي، معمر فيصل، **العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر**، مرجع سابق.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات السعودية التركية

تحولت بلدان الشرق الأوسط في ظل الظروف التي تعصف بها إلى مسرح عمليات عسكرية ومعارك سياسية بين أطراف عالمية وإقليمية مختلفة، بينما تتميز تركيا والسعودية بثقل (سياسي اقتصادي) في المنطقة لا يملكه أي بلد آخر، وهذا الثقل مهدد، في هذه المرحلة التاريخية، اكثر من أي وقت مضى، ما يستدعي سرعة التحالف لإنقاذ موقعهما الذي بدأ يهتز جراء سقوط الحكومات خلال فترة الربيع العربي، وتدخل إيران في معظم عواصم هذه البلدان العربية، كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان، ونقاط الاتفاق هذه بين البلدين (الحفاظ على الاستقرار المهدد، مواجهة العدو المشترك، المحافظة على التأثير والموقع السياسي والاقتصادي) ، ويعتبر التحالف القطري التركي رافداً ومبرراً لإمكانية قيام تحالف بين البلدين يصمد أمام تحديات المرحلة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المحددات المؤثرة في التحالف السعودي التركي .

المبحث الثاني: القضايا الإقليمية المؤثرة في التحالف السعودي التركي.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتحالف السعودي التركي.

المبحث الأول: المحددات المؤثرة في التحالف السعودي التركي:

دفعت التطورات الإقليمية بعد عام 2015 كلاً من تركيا والسعودية إلى إعادة حساباتهما حيال العلاقات بينهما، حيث يخدم التقارب متسارع الوتيرة أهداف الطرفين التي تتقاطع في الملفين السوري والعراقي. من ناحيته، يأتي التقارب مع السعودية كدولة لها ثقل ومكانة في المنطقة مواتياً لحسابات أردوغان، الذي يعاني من عزلة إقليمية متزايدة بعد فشل رهاناته على «الربيع العربي». كما أن المواجهة الروسية – التركية في سوريا وانتعاش الطموحات الكردية فيها، يثير المخاوف في أنقره من خروجها خاسرة من حلبة الصراع السورية. وبالإضافة إلى ذلك تحتاج تركيا إلى غطاء عربي لعملياتها العسكرية في سوريا في مواجهة الأكراد على طول نهر الفرات، وهو ما يمكن للسعودية ودول الخليج العربية تأمينه[1].

يدرك الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بأن الإيداعات المالية السعودية قصيرة الأجل في المصارف التركية منذ الأزمة السعودية – التركية، تساهم إلى حد كبير في كبح التراجع في سعر العملة الوطنية التركية الليرة أمام العملات الأجنبية، وتعزز بالتالي الرصيد الشعبي لأردوغان داخل تركيا. علاوة على كل ذلك يحتاج الاقتصاد التركي إلى تأمين حصته في الأسواق السعودية والخليجية الواعدة، وهو ما يسهل التقارب مع السعودية. من جهتها، تعلم السعودية أن الوقت الحالي هو الأنسب لاستثمار ضائقة أردوغان الإقليمية ومواجهته مع روسيا عبر فرد الغطاء العربي لتدخله العسكري في سوريا ومد الدعم الاقتصادي للشركات التركية بغية استقطاب تركيا إلى «تحالف سني كبير» يواجه إيران وبالأخص حليفها النظام السوري. وفي هذا الصدد تراهن السعودية على تليين موقف تركيا ومصر في إحداث تقارب بينهما، لأجل تسوية تناقض رئيسي في المنطقة يقوم على معادلة: إيران وتحالفاتها في مواجهة باقي دول المنطقة،

---

(1)عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، مرجع سابق.

وهو ما يجعل السعودية مرتاحة أكثر في مواجهتها الإيرانية. تعلم السعودية أيضاً أن تكرار سابقة الفترة بين عامي 2002–2010 والتي أخذ فيها أردوغان اقتصادياً أكثر مما أعطى السعودية سياسياً غير مرجحة الحدوث مرة أخرى، بسبب تغير الديناميكيات الإقليمية والضيق النسبي لهامش المناورة الأردوغانية على محور السعودية – إيران[1].

المحددات المؤثرة على التحالف السعودي – التركي:

لقد ساهمت عدة عوامل على الصعيدين الدولي والإقليمي في تطوير العلاقات التركية السعودية، وحدوث تقارب غير مسبوق بين الجانبين، وتمثلت هذه العوامل فيما يلي[2]:

اولا: الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للسعودية وتركيا

إن مكانة الدولة على الخريطة السياسية الدولية تفرضها مجموعه من المتغيرات ومن أهمها الموقع الجغرافي، وهو موقعها الفلكي من خطوط الطول والعرض وما له من تأثير على توجهات اقتصادياتها بحكم ارتباطه بالمناخ كأحد المقومات الطبيعية الهامة للدولة. وكذلك موقعها بالنسبة للمسطحات المائية وما يعنيه من إنغلاق وانفتاح تجاري وحضاري وموقعها بالنسبة للدول المجاورة وما يعنيه من عمق للعلاقات الدولية.

- **الموقع الجغرافي للسعودية :**

لقد تباينت هذه الجوانب الثلاثة للموقع في درجة تأثيرها على الأهمية الاستراتيجية للمملكة، فالموقع الفلكي للمملكة بين خطي عرض (16 و 32) شمالاً قد أضفى عليها ظروفاً مناخية تتصف في عمومها بالقسوة وانعكاساتها السلبية على النشاطات السكانية. كما أن ذات الموقع اشتمل على موارد طبيعية ذات مدلول اقتصادي هام لم يتوفر لكثير من الدول، ويقصد

---

(1)رسلان، أحمد، **التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق إلى القوقاز**، مرجع سابق، ص 119.

(2) بيرس، سامية، **الحوار الإستراتيجي التركي– الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق، ص ص 157-158.

بذلك الموارد التعدينية بنوعيها الفلزي واللافلزي مما ساعد على التحول الاقتصادي بفضل الاستغلال الأمثل للعوامل الحضارية المتاحة الأمر الذي أدى في النهاية إلى النمو والتطور واللحاق بمصاف الدول ذات الطفرة الاقتصادية التي انعكست إيجاباً على جوانب الحياة السياسية والاجتماعية وجعل للمملكة أهمية إستراتيجية[1]. كما هو موضح في الخريطة رقم(1).

الخريطة رقم (1)

خريطة السعودية



المصدر: الموقع الإلكتروني http://www.daleel-malaysia.com

أما موقع المملكة من المسطحات المائية، فيتمثل في امتداد حدودها السياسية على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي اللذين عُرفا منذ القدم بأهميتهما كطرق اتصال بين جنوب وجنوب شرق آسيا من جهة وبين جنوب وغرب أوروبا من جهة أخرى بما اتصفا به من موقع جغرافي وصلاحية للملاحة على مدار العام مما ساعد دول شبه الجزيرة العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق التبادل التجاري

---

(1) المولد، فرح مبارك (1986). **الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية**، دراسات سعودية، ج1، ص19.

والحضاري مما أكسبها أهمية استراتيجية عالية ازدادت بظهور البترول كسلعة تجارية واستراتيجية هامة. وأصبحت المملكة العربية السعودية بحكم طول سواحلها وإشرافها على أهم ثلاثة ممرات مائية في العالم (خليج العقبة وباب المندب ومضيق هرمز) من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تأثيراً وتحكماً في التجارة العالمية، كما أصبحت موانئها على البحر الأحمر والخليج العربي من أشهر موانئ العالم وأكثرها نشاطاً في مجال تصدير المواد البترولية خاصة بعد أن اشتهرت تلك الموانئ بالصناعات البتروكيماويات. وفي مجال استيراد السلع الاستهلاكية من جميع أنحاء العالم لا سيما بعد الطفرة الاقتصادية منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين التي انعكست على ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحول في نمط الحياة مما كان له أبلغ الأثر في ازدياد الأهمية الاستراتيجية للمملكة ومكانتها الدولية التي تتصف بالمرونة والانفتاح التجاري والبعد عن محاور الاستقطاب السياسي والاقتصادي[1].

هذه الإيجابيات للموقع بالقرب من تلك المسطحات المائية الهامة تقابلها سلبيات فرضت على المملكة أعباء جسيمة متمثلة في ضرورة الإشراف المباشر وغير المباشر على الممرات المائية وحمايتها أمام كل من يحاول بسط هيمنته عليها سواء كان من القوى المحلية أم الدولية. ولم تكن تلك مهمة سهلة لولا السياسة الخارجية الخاصة التي تنتهجها المملكة ممثلة في علاقات حسن الجوار والدخول في التكتلات الإقليمية وإبرام معاهدات الصداقة والتعاون المشترك من أجل توظيف إمكاناتها المادية والبشرية لرفع القدرات العسكرية للدفاع عن هذه المواقع الإستراتيجية، وبحكم ما تتمتع به المملكة من مكانة اقتصادية وسياسية وحضارية ودينية فقد وقع عليها مسئولية الحفاظ عليها. الأمر الذي زاد من أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة لدول العالم أجمع بما في ذلك الدول العظمى التي تعمل بشكل مستمر لكسب ثقتها والتعاون معها خاصة بعد أن

---

(1) عماد، قدورة. **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق.

أثبتت الأحداث التي مرت بالمنطقة قديمها وحديثها أن هذه الممرات المائية تشكل مركزاً للقوى العالمية التي تتنافس على هيمنة العالم بالأساليب والوسائل القديمة والحديثة[1].

إن الحديث عن علاقات حسن الجوار يقود بالضرورة إلى الإشارة إلى موقع المملكة بالنسبة للدول المحيطة بها، وكغيرها من دول العالم الأخرى فالمملكة تتأثر سلباً وإيجاباً بالدول التي تجاورها، وذلك لأن أمن الدول واستقرارها وتحقيق وظائفها الداخلية والخارجية مرتبط بصورة علاقاتها مع دول الجوار، ولعل المملكة تتمتع بعلاقات مع دول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً واقتصادياً وتتشابه مع معظمها في تركيبها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مما عمق من أواصر الأخوة وعلاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات لتحقيق القوة بمعناها العريض (التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية)[2].

ولم تقتصر علاقات حسن الجوار على الدول المحيطة بالمملكة فحسب، بل طالت كل الدول التي تشكل العالمين العربي والإسلامي لما لها من مكانة دينية جعلت منها محط أنظار المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ويتمثل ذلك بأفواج المسلمين التي تتجه إليها كل عام لأداء شعائر حج بيت الله الحرام وزيارة قبر رسوله الكريم، وهي بذلك تستضيف مؤتمراً عالمياً كل عام تتفاعل فيه مختلف الأجناس والثقافات والاتجاهات السياسية انعكس على التعاون المشترك في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي الوسط وانتهاجها لشرع الله أساساً لحكمها مما زاد من أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي. تبلور ذلك في اختيارها مقراً لمعظم المؤتمرات والمنظمات الإسلامية التي تواصل نشاطها بدعم مادي ومعنوي من المملكة لنشر تعاليم الدين الإسلامي بين شعوب

---

(1) زكي، فاضل محمد (1987). **أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية: الثوابت والمستجدات**، دراسات سعودية، ج2، ص ص 10-15.

العالم والحفاظ على مكتسبات العالم الإسلامية بالوقوف أمام جميع التيارات التي تسعى جاهدة للانقضاض عليه والنيل منه[1].

الموقع الجغرافي لتركيا :

تحتل الجمهورية التركية موقعاً جيواستراتيجيا مهماً في المنطقة، إذ أنها تشكل جسراً برياً يربط بين آسيا وأوروبا، وهي قريبة من دول الخليج العربي ودول آسيا التي تضم مخزوناً هائلاً من النفط، كما أنها تحتضن منبع نهرين هامين في المنطقة وهما دجلة والفرات، اللذين يمثلان شريان حياة بالنسبة لسوريا والعراق، الأمر الذي هيأ لتركيا إمكانية ضغط سياسي على البلدين. وهكذا فإن إطلالة تركيا على بحرين هامين (الأبيض والأسود) إضافة إلى بحر مرمرة، مكنتها من أن تصبح جسراً بحرياً يربط أسيا بأوروبا، بالإضافة لكونها ممراً برياً بين هاتين القارتين[2] .

واكتسبت أهمية جغرافية كبيرة بين الدول نتيجة لموقعها الجغرافي في الطرف الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ودورها المتجدد في الجناح الشرقي للحلف الأطلسي وإشرافها على مضيق البوسفور والدردنيل، التي تعد الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحر الأسود والمتوسط والممر البحري أمام ملاحة أوروبا الشرقية إلى البحر الابيض المتوسط، وتبلغ مساحة الأراضي التركية في قارتي آسيا وأوروبا 779.452 كم2، إذ يشكل الجزء الآسيوي، الذي يدعى الأناضول، حوالي 97% من مجموع أراضيها البالغ مساحتها 779,452 كم مربع، بينما يكون الجزء الأوروبي، الذي يدعى تراقيا، ما نسبته 3% ومساحة 23,623 كم مربع من مجمل مساحة البلاد. وتبلغ حدود تركيا حوالي 9,848 كم، منهم 7,200 كم شواطئ على البحر. حيث يقع بحر "إيجة" في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال. تقاسم

---

(1) زكي، فاضل محمد، **أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية: الثوابت والمستجدات**، مرجع سابق، ص107.

(2) الحضرمي، عمر حمدان. **تركيا الحديثة – الجدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي انموذجاً**، مرجع سابق، ص33.

باقي حدودها مع ثماني دول أخرى: جورجيا (252كم)، أرمينيا (268كم)، إيران (499كم)، أذربيجان (9كم)، سوريا (822كم)، العراق (352كم)، اليونان (206كم)، بلغاريا (240كم)[1].

وتعطي هذه المساحة تركيا أشرافها على سواحل بحار استراتيجية لها تأثير على السياسة الدولية. وإلى جانب هذه الميزة البحرية لتركيا فأنها تقع على مفترق طرق المواصلات البرية بين قارتي آسيا وأوروبا والمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، والمواصلات البرية بين دول الخليج والبحر المتوسط، حيث أصبحت تركيا بمثابة جسرٍ متعدد الاتجاهات بين دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط . وطرفاً فاعلاً في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى والكبرى وما أبرزته الحرب الباردة بالنسبة للشرق الأوسط فأن الحدود التي تشترك فيها تركيا مع الدول تبلغ 1662كم وهي تشكل نحو 60% من إجمال حدودها[2].كما هو مبين في الخريطة رقم(2).

الخريطة رقم (2)

خريطة تركيا



المصدر: الموقع الإلكتروني: http://www.turkey.sea7htravel.com

---

(1) Bozkurt, E. andSatir, M. (2000) The southern Menderes Massif (western Turkey); geochronology and exhumation history. **Geological Journal**, 35: 285-296.

(2) زكي، فاضل محمد. **أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية: الثوابت والمستجدات**، مرجع سابق، ص ص 10-15.

ثانياً: تزايد النفوذ الروسي في المنطقة العربية:

استغلت روسيا الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي، وقوة فاعلة على الساحة الدولية، وتحالفها مع الصين وإيران للإبقاء على النظام السوري ولإعادة إحياء القطبية السياسية للمجتمع الدولي. كما وتحرص روسيا على أن تبقى القضية السورية أحد القضايا الأساسية في محددات السياسة الروسية في المنطقة، لذلك تدخلت من بداية حدوث الأزمة. كما حققت روسيا مكاسب عدّة من عملياتها العسكرية في سوريا مثل تعزيز إطلالتها الاستراتيجية على البحر المتوسط من خلال قواعدها العسكرية ونشر صواريخ متطورة مثل نظام S-400. ويتضح التقييم الأولي للتدخل الروسي العسكري في الأزمة السورية من خلال ما يأتي[1]:

1- قامت روسيا بإجراء اتصالاتها بمختلف الأطراف المعنية لعقد الاجتماع الدولي الإقليمي الثاني في فيينا بتاريخ 2015/10/30 والذي ضم ممثلي وزراء خارجية لـ17 دولة من بينها مصر وقطر وإيران وإيطاليا وألمانيا والإمارات والصين وإيران وبريطانيا وغيرها، إضافة لمنظمات دولية لبحث مبادئ لحل الأزمة السورية وتوصلوا إلى إصدار بيان تضمن تسعة مبادئ من بينها:" وحدة الدولة السورية واستقلالها وسلامة أراضيها والإبقاء على مؤسسات الدولة، وأن تكون العملية السياسية عملية سورية وبقيادة سورية والشعب السوري هو الذي سيقرر مستقبل سورية وأن يعمل المشاركون مع الأمم المتحدة لاستكشاف وتطبيق صيغ لوقف إطلاق النار في أنحاء البلاد كافة يبدأ العمل بها بتاريخ محدد وبالتوازي مع استئناف العملية السياسية". وهذه المبادئ تمثل تقاطعاً مصلحياً للأطراف المجتمعية، وجاءت متوافقة مع الأفكار الروسية، وتم الاتفاق على جدول زمني محدد لتشكيل حكومة انتقالية خلال 18 شهراً.

---

(1) مالك، عادل (2015). سلام سورية اصعب من حربها، الأسد الأكثر تكلفة، صحيفة الحياة 10/31.

2- أنتقد البعض غياب ممثلي النظام السوري والمعارضة، وربما يعود ذلك لعدم الوعي الكافي بأن الحرب التي تدور على الأراضي السورية أصبحت في الواقع حرباً بالوكالة، وبالتالي فإن مناقشات التسوية السياسية الأولية، لا بد أن تتم بدورها بالوكالة بجلوس الحلفاء الخارجيين إلى طاولة المفاوضات بهدف بلورة حل وسط من التفاهمات السياسية ثم محاولة فرضه على الأطراف المحلية.

3- إن القادة الروس لم يتوقفوا عن التحركات الدبلوماسية الدولية لإحداث توافق في الآراء بين مختلف الأطراف المتصارعة لأهمية عنصر الوقت بالنسبة لروسيا وهي مهمة ليست سهلة. وأياً كانت صعوبة التوصل إلى حل توافقي بين مختلف الأطراف، فإن التدخل الروسي حرك المياه الراكدة وغيّر حالة الجمود السياسي التي كانت سائدة ووصل إلى آفاق واقع جديد للتوصل إلى اتفاق سياسي إقليمي / دولي حول سورية وتحول معه الجانب الروسي من مجرد ضامن للنظام السوري من الخارج إلى شريك نشط في السعي لإيجاد حل للأزمة السورية ويعيدها إلى مكانها الطبيعي كأزمة سياسية، بعد أن أصبحت تدريجياً أزمة لاجئين وأزمة إنسانية" [1].

4- استطاعت القيادة الروسية إلى حدٍ ما أن تواجه سياسة بشار الأسد. فمع قناعتها بأنه ليس له مستقبل على المدى البعيد، لكنها ترى أن وجوده ضرورة في المرحلة الانتقالية، لإحداث انتقال مرن للأوضاع في سورية. وإجمالاً فإن التدخل الروسي قد أربك الجميع وجعلهم يعيدون حساباتهم السياسية[2].

---

(1) فندي، مأمون (2015). "سايكس – بوتين " صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 10/5.

(2)عبد العزيز، حسين (2015). الدور التركي بعد تدخل روسيا في سوريا، صحيفة الحياة 10/14.

بالرغم من العلاقات الروسية الخليجية قد شهدت تحسنًا دبلوماسيًا واقتصاديًا، إلا أن السياسات الخارجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيت تدور في إطار التعاون الاستراتيجي والأمني مع الولايات المتحدة، مما ترتب على ذلك استمرار القلق الخليجي من تزايد النفوذ الروسي، وهو نفس الموقف الذي تتبناه تركيا. فمن ناحية كان من شأن سياسة إنتاج النفط التي اتبعتها بعض دول الخليج يُقال إنها تلحق الأذى بالاقتصاد الروسي، لدرجة أنه ترددت بعض تحليلات صدرت عن مراكز بحوث غربية تروج لوجود تنسيق خليجي ـ أمريكي، ومن ناحية أخرى، أدانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا التدخل العسكري الروسي في سوريا، واعتبرته موجهًا ليس فقط لتنظيم داعش وإنما لكل فصائل المعارضة السورية. ومن جانب ثالث، لم تتردد القيادة التركية في إسقاط الطائرة الروسية التي انتهكت المجال الجوي التركي في نوفمبر 2015م،كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا تعتبران أن الدور الروسي في سوريا يمثل دعمًا وتأييدًا للنظام الحاكم، وهو ما تسعى هذه الدول إلى إسقاطه[1].

شكل تصاعد النفوذ الروسي في سوريا دافعاً مهماً لتوطيد العلاقات التركية السعودية خصوصاً في ضوء التحالف الروسي الايراني ، مما يدعم من مكانة ايران ودورها في المنطقة العربية ، لذا جاءت الزيارة التي قام بها الملك سلمان لروسيا في عام 2017 بهدف تعزيز العلاقات الروسية السعودية .

ثالثا: النفوذ الإيراني الطائفي في المنطقة العربية:

حاولت إيران من خلال سياستها الخارجية أن تستغل الأحداث التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011، ولكن رياح التغيير السياسي لم تأت مع ما تسعى له إيران،

---

[1] فندي، مأمون . "سايكس – بوتين، مرجع سابق.

فعندما سقط نظام الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك أختال القادة الإيرانيون في زهو، فقد رأوا أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة يسقط ورأوا فرصة استغلال الفوضى لتقويض الأنظمة الأخرى الموالية للغرب في المنطقة، وأرادوا أن يقيموا الاتصالات مع الإسلاميين في كل من مصر وليبيا ووسعوا من دائرة اتصالهم بحركات الثورة في اليمن، واستغلوا التظاهرات الشيعية في البحرين[1].

ففي شأن الأزمة السورية، كان القادة الإيرانيون على ثقة بأن نظام الرئيس بشار الأسد هو الحليف الأساسي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية للتحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2010، خصوصاً مع نجاحها في الإطاحة بنظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، اللذين كانا يعدان من أقرب حلفاء الغرب في المنطقة، بما يعني أنّ سقوطهما يقدم مؤشراً على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عزلة على إيران لكبح طموحاتها النووية، ومحاصرة تحالفاتها الإقليمية وتحجيمها.

فبعد قيام الثورات في بعض الدول العربية تلقت المكانة الإقليمية لإيران انتكاسة كبيرة باستثناء اليمن، حيث عانت طهران لبناء شبكات جديدة من النفوذ مع الحركات الإسلاميين الظاهرة حديثًا على المشهد، وفي الوقت ذاته تقوضت شرعية نظام الأسد بصورة كبيرة، وتم استبعاد سوريا من جامعة الدول العربية، أمام التظاهرات التي اندلعت في كل أرجاء سوريا، وهذا بدوره خلق حالة من القلق لدى حزب الله الشيعي في لبنان الذي يمثل أكبر حليف من غير الدول في المنطقة لإيران. وإن فكرة تدخل إيران في الشؤون المحلية أدت أيضاً إلى تدمير

---

(1) بيرس، سامية، **الحوار الإستراتيجي التركي- الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق، ص ص 161-162.

جاذبية القوة الناعمة الإيرانية في العالم العربي، فقد أظهرت الآراء في مصر والأردن ولبنان والمغرب والسعودية والإمارات أن سمعة إيران شهدت حالة مستمرة من التراجع السياسي في الدول العربية التي تشهد ثورات الربيع العربي[1].

وعلى أنقاض الأنظمة العربية التي سقطت، سعت الجمهورية الإيرانية إلى تأسيس شرق أوسط جديد في المنطقة، حيث استدعت مشروعها لإقامة "شرق أوسط إسلامي" الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة، بعد احتلال العراق عام 2003م، مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، و"الشرق الأوسط الجديد"، ويعتمد هذا المشروع الإيراني على محورين هما[1]:

- **محور أيديولوجي:** يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك.
- **محور استراتيجي:** يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني، يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لإختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار.

أضحت إيران قوة إقليمية تلعب وتؤثر في الساحة العراقية والسورية واللبنانية والفلسطينية والخليج نفسه، وهي جارة لكل الدول العربية ويربطها الكثير من الوشائج والعلاقات والمصالح بالعالم العربي، وهي تقف في موقع متصادم مع المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ولذلك يجب العمل على تحالفات وعلاقات معها بما يضمن مصالحها والمصالح العربية، وعلى

---

(1)العشري، صبري طه (2010).سيناريوهات الإطراف المرتبط بالملف النووي الإيراني، **مجلة الدفاع المصريه**، العدد 227، حزيران،ص38.

(1) بيرس، سامية، **الحوار الإستراتيجي التركي- الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق، ص 165

العرب أن يدركوا جيداً ما قاله "تشرشل" الزعيم البريطاني ومن بعده "كونديليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، بأن الغرب وأمريكا ليس لهم أصدقاء دائمون، بل لديهم مصالح دائمة، وعليهم أن يتصرفوا مع الغرب وأمريكا وفق هذه القاعدة، بدلاً من إضاعة الوقت في عمليات التحريض على تفتيت الموقف العربي وتفسيخه بالحديث عن المذهبية والخطر الفارسي والمجوسي، فالخطر القادم من إسرائيل وأمريكا والغرب، أخطر بمئات المرات من ما يسمى بالخطر الإيراني.[1] ويبين الجدول التالي مقارنة بين متغيرات القوة لدى كل من (إيران، مصر، تركيا، السعودية، وإسرائيل):

الجدول رقم (2)

مقارنة متغيرات القوة بين القوى الخمس المركزية في الشرق الأوسط

متغير القوة	إيران		مصر		تركيا		السعودية		إسرائيل	
	عالميًا	**إقليميًا**	**عالميًا**	**إقليميًا**	**عالميًا**	**إقليميًا**	**عالميًا**	**إقليميًا**	**عالميًا**	**إقليميًا**
عدد السكان	13	2	15	1	16	3	33	4	97	5
الإنتاج الزراعي	41	2	27	1	55	4	78	5	50	3
التنمية البشرية	94	4	112	5	84	3	61	2	23	1
المساحة	20	2	31	3	38	4	15	1	153	5
الناتج المحلي	18	2	27	4	17	1	24	3	52	5
معدل النمو الاقتصادي	137 (2.5)	4	179 (1.2)	5	29 (6.6)	1	30 (6.5)	2	83 (4.8)	3
الإنفاق العسكري	25 (2.5)	5	41 (3.4)	4	15 (5.3)	3	7 (10)	1	17 (7.3)	2
القوة العسكرية	13	3	16	4	6	1	26	5	10	2
بحوث العلوم التطبيقية	31	3	40	4	21	1	50	5	22	2

المصدر: عبد الحي، وليد (2013). بنية القوة الإيرانية وآفاقها. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

(**1**) جيمس، راسل (2008). حالة ضطراب الشرق الأوسط، التهديدات الإقليمية وإستراتيجية الأمن، ترجمة رشا حاتم، نقلاً من الرابط الإلكتروني، **http://www.aljazeera.net**

وتسعى إيران من اجل تحقيق حلمها بتكوين الهلال الشيعي في المنطقة العربية، ويتم ذلك في ظل التمزق والانقسام العربي غير المسبوقين. وقد وجد الحوثيون الأجواء ملائمة أمامهم لبسط سيطرتهم على اليمن، ليكون الخنجر الإيراني المسموم في جسد الجزيرة العربية، وقد جاءت خطوة المملكة العربية السعودية الجريئة بقيادة التحالف العربي لوقف التمدد الحوثي في اليمن والمدعوم بكل قوة من إيران، والبدء في ضربات عسكرية جوية عنيفة بما أسمته (عاصفة الحزم) وان جاءت هذه الخطوة متأخرة نوعا ما، بعد أن أدركت دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية أن الخطر يداهمها في عقر دارها، فحزمت أمرها وقررت الإقدام على هذه الحملة العسكرية القوية، وبدأت ذلك بالضربات الجوية، ليتبع ذلك الهجوم البري الكاسح، لكي لا يتمكن الحوثيون من بسط سيطرتهم التامة على اليمن. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الأمريكي في استمرار النزاع في المنطقة العربية، من اجل إشغال الدول العربية بتصفية نفسها من الداخل، حفاظا على مصالحها، ولتتمكن من استمرارها في الاستيلاء على خيرات دول المنطقة العربية وعلى رأس ذلك الثروة النفطية، وكذلك للحفاظ على الكيان الصهيوني، وتامين الحماية له.

رابعاً: التطورات الداخلية في السعودية وتركيا :

أثرت تحولات عدّة فرضت نفسها على بُنية المملكة العربية السعودية وتركيا منذ عام 2011 كضرورة ملحة لتغيير النهج الإقليمي والسلوك الخارجي بهدف تحسين الوضع السياسي ضمن الخارطة الإقليمية المتغيرة. فقد شهدت المملكة العربية السعودية العديد من التغيرات التي ساهمت في دفع السياسة الخارجية نحو إجراء بعض التعديلات في سياساتها التحالفية والمحفزة في ذات الوقت لبعض الدول كتركيا على تعزيز علاقاتها مع المملكة، ومنها:

- أن النجاح في ترتيبات المرحلة الانتقالية في السعودية إبان استلام الملك سلمان زمام الحكم، شكّل عاملاً دافعاً لتوظيف كامل عناصر قوة المملكة الناعمة والصلبة لصيانة مصالحها الإقليمية.
- احتمالية استمرار نهج الحزم المتبع من قبل القيادة الجديدة للمملكة والذي برز في سياساتها تجاه تفاعلات الملف اليمني، يقوي الجبهة الداخلية ويدفع باتجاه بلورة نهج جديد للمملكة يحفز بعض الفواعل الإقليمية "السنية" على السعي باتجاه تمتين العلاقة.
- إعادة ترتيب أولويات التعامل مع المهددات الأمنية وتأخير ملف الإخوان المسلمين لحساب ملف "تمدد طهران".
- تصدير المشهد السياسي لشخصيات حكومية وأهلية سعودية متصالحة مع السياسات التركية.

خامساً: الشراكة الاقتصادية السعودية التركية:

جاء سعي السعودية وتركيا إلى تقوية الحركة الاقتصادية بينهما عاملاً مساهماً في تقوية عموم العلاقات بين الدولتين، بما في ذلك محفزات زيادة تنويع قاعدة التعاون الاقتصادي لتشمل أكبر تشكيلة ممكنة من القطاعات والمنتجات المرغوبة في كلا السوقين. كما أن منسوب العلاقة يمكنه من التنامي بمعدلات تعود بآثار إيجابية على البلدين [1]، إذ تعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول الخليجية امتلاكاً للعقارات والسياحة في تركيا، حيث يبلغ عدد الشركات السعودية العاملة في تركيا 800 شركة، أما الشركات التركية العاملة في السعودية فقد بلغ عددها قرابة 200 شركة. كما يبلغ عدد العاملين الأتراك في مختلف القطاعات في السعودية أكثر من 100

(1) طلّاع، معن. **التحالف التركي السعودي والاختبار السوري**، مرجع سابق، ص 67.

ألف عامل ومهني وإداري في القطاع الخاص.وتعد السعودية من أبرز الشركاء التجاريين لأنقرة، وارتفع التبادل التجاري بينهما من مليار دولار في عام 2004 إلى 5.5 مليار دولار في 2017.

سادساً : التعاطي مع التحالف الروسي – الإيراني في سوريا:

أصبحت العلاقات السعودية التركية أكثر قرباً لعدة أسباب تمثلت أهمها في القلق من السياسات الأميركية في المنطقة عموماً وسورية خصوصاً، كذلك التحالف الروسي – الإيراني في سورية. كما مثّلت طموحات إيران الإقليمية مبعثَ قلق مشترك لكلٍ من السعودية وتركيا، بخاصة بعد أن تركت واشنطن العراق يسقط في دائرة النفوذ الإيراني إثر قرارها الإنسحاب منه عام 2011[1]. ومنذ أنطلاق الثورة السورية عام 2011، تمكّنت السعودية وتركيا وقطر من منع النظام السوري المدعوم إيرانيًا من سحق الثورة، كذلك تمكنت من توجيه ضربات قوية له جعلت حدود سيطرته على الأراضي السورية تتقلص إلى نحو الخمس تقريبًا. وبالرغم من ذلك، فقد مثّل التدخّل العسكري الروسي في سوريا عام 2015، تحدياً كبيراً لكل من السياسات السعودية والتركية؛ فقد حال التدخّل الروسي دون تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصّل إليه بين أنقرة وواشنطن في شهر تموز/ يوليو 2015 بغية إقامة منطقة "آمنة" أو منطقة "خالية من داعش" في شمال سورية لتوطين جزء من اللاجئين السوريين واستخدامها مقراً للمعارضة السورية. وبالمثل، أدّى التدخّل الروسي إلى إنهاء إمكانية إسقاط النظام السوري عسكريًا، ومن ثم القضاء على النفوذ الإيراني في سورية. وهو الهدف الرئيس للسياسة السعودية في سورية[2].

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2016). دوافع التقارب السعودي – التركي ومستقبله. موقع العربي الجديد. نقلا عن الرابط: **www.alaraby.co.uk/opinion**

(2) طلّاع، معن. **التحالف التركي السعودي والاختبار السوري**، مرجع سابق، ص 68.

لم يؤدِّ التحالف الروسي – الإيراني في سورية إلى منع إنهيار نظام الرئيس بشار الأسد فحسب، بل مثّل تحدياً كبيراً للأمن القومي التركي والسعودي أيضاً، إذ أخذت روسيا تدعم بقوة القوى والأحزاب الكردية الساعية وراء الفيدرالية (وأحلام الانفصال)، وتبلور هذا التوجه خصوصاً بعد التوتر الشديد الذي خيّم على العلاقات الروسية التركية إثر قيام أنقرة بإسقاط طائرة حربية روسية قالت تركيا إنّها أنتهكت مجالها الجوي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ونتيجة القلق التركي – السعودي المشترك من استخدام كلٍ من روسيا وإيران الحرب ضد تنظيم الدولة لإعادة تأهيل النظام ومساعدته في إستعادة السيطرة على الحدود الشمالية مع تركيا، وميل الولايات المتحدة إلى اعتماد القوى الكردية حليفًا في الحرب ضد تنظيم الدولة، للسيطرة على المنطقة الحدودية نفسها، عرضت كلٌ من أنقرة والرياض القيام بالتدخّل عسكريًا لاستعادة الشريط الحدودي الواقع بين جرابلس وإعزاز من تنظيم الدولة، وتفويت الفرصة على كلٍ من الأكراد المدعومين أميركيًا وروسيًا وإيرانيًا والنظام المدعوم روسيًا وإيرانيًا، للسيطرة على هذه المنطقة. وأعلنت السعودية تشكيل "التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب" الذي جرى استبعاد إيران منه؛ وذلك للردّ على محاولات إلصاق تهمة دعم الإرهاب بها وبتركيا، وتفويت الفرصة على روسيا وإيران في الاستفادة من الحرب الأميركية على تنظيم الدولة لعزل السعودية وتركيا وتعويم حلفائهما في المنطقة [1]

سابعاً: محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

أشارت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا إلى أن محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" هي أحد أهم أولوياتها، إذ تعرضت تركيا خلال عام 2015، إلى عدة هجمات من قبل تنظيم داعش، كذلك تعرضت السعودية أيضاً لمجموعة من الهجمات التي استهدفت مساجد

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **دوافع التقارب السعودي – التركي ومستقبله**، مرجع سابق.

للشيعة في المنطقة الشرقية، من قبل عناصر تنظيم الدولة، وبناءً على ذلك عملت كلتا الدولتين على اقامة تنسيق أمني واستخباراتي فيما بينهما بغرض محاصرة أعضاء التنظيم وتضييق الخناق عليه، فتركيا لديها جهاز استخباراتي على درجة عالية من الكفاءة والمهنية، كما أنها تمسك بخيوط التنظيم في سوريا ولديها معلومات قوية عن عناصره وأماكن وجودهم، وبهذا التعاون تتصاعد فعالية الدولتين في مواجهة التنظيم[1].

المبحث الثاني: القضايا الإقليمية المؤثرة في التحالف السعودي التركي:

شهدت العلاقات السعودية التركية بعد استقلال المملكة العربية السعودية عن الدولة العثمانية بعض البرود والجفاء، إذ حتى نهاية القرن العشرين لم يكن قد سجّل سوى زيارة واحدة لملك سعودي لتركيا هي زيارة الملك فيصل عام 1966 التي استغرقت بضع ساعات للمشاركة في فعاليات مؤتمر دولي عُقد فيها، كذلك الحال خلال فترة تولي تورغوت أوزال رئاسة الوزراء التركية في الثمانينات من القرن الماضي عندما سعى إلى إعادة مدّ جسور تركيا مع دول وسط آسيا، وإبان حرب الخليج الثانية عام 1991 حين ضمّ التحالف الدولي لتحرير الكويت كلا الدولتين، وأخيراً خلال العام الذي تولى فيه نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء منتصف التسعينات من القرن العشرين الذي أنهى رحيله على إثر انقلاب 1997 الذي أطاح به وبحكومته مسار التقارب في العلاقة بين الدولتين خلال هذا العقد ليخيّم البرود عليها مجدداً[2].

لقد تولدت لدى حزب العدالة والتنمية قناعة بان التعامل مع حكومات منتخبة ديمقراطياً يمثل أفضل الخيارات لتحقيق مصالح تركيا في المنطقة ودشّن الحزب لدى وصوله إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002 استراتيجيّة جديدة في علاقات تركيا مع جوارها العربي

---

(1)مبروك، خليل (2016)، مجلس التعاون الاستراتيجي رسالة تركية سعودية، موقع الجزيرة نت، **http://www.turkpress.co**

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **دوافع التقارب السعودي – التركي ومستقبله**، مرجع سابق.

والإسلامي[1]. إذ أعلن القادة الأتراك الجدد عن فتح باب العلاقات مع هذا الجوار باعتباره العمق التاريخي والطبيعي للدولة التركيّة. وفي ضوء ذلك استقبلت المملكة العربية السعودية هذا التحول والتغيير في السياسة التركية بترحابٍ تمثّل بالتقارب في مواقف الطرفين في شأن بعض القضايا العربية، كذلك التعاون فيما بينهم في مجالات عدة، إذ وضع الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز في زيارته إلى تركيا عام 2006 حجر الأساس لشراكة استراتيجيّة بين البلدين في العديد من المجالات، وهو ما حمّس أطرافاً عربية وخليجية أخرى كي تحذو حذو السعوديّة كالإمارات العربية المتحدة وقطر. ونتيجة لهذا السعي في تطوير العلاقات، شهد ميزان التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية نمواً كبيراً، فبعد أن كانت صادرات تركيا لهذه الدول عام 2003 لا تتجاوز الـ 5 مليارات دولار، تضاعف هذا الرقم خمس مرات مع حلول العام 2008، إضافة إلى زيادة بمقدار 7 مليار دولار في حجم الواردات التركية منها خلال نفس الفترة[2].

أما فيما يخصّ السعوديّة فإنّ حجم التبادل التجاري بينها وبين تركيا سجّل في العام 2001 رقما مقداره 1230 مليون دولار، قبل أن يحقق زيادة نوعية وصل معها إلى 5524 مليون دولار في العام 2008، إلا أنه شهد تراجعاً ملموساً في السنوات التالية كنتيجة طبيعية للأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي كلّه. وإلى جانب السعودية، ظهرت دولة الإمارات العربية كشريك تجاري مهم لتركيا وتحديداً بسبب الدور الذي لعبته موانئها كقاعدة تصدير ثانية للمنتجات التركية إلى دول شرق آسيا، ما جعل الإمارات خلال تلك الفترة المستورد الأول للصادرات التركية في العالم[3].

---

(1) الحضرمي، عمر حمدان. **تركيا الحديثة – الجدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي انموذجاً**، مرجع سابق، ص141.

(2) طلّاع، معن. **التحالف التركي السعودي والاختبار السوري**، مرجع سابق، ص 69.

(3) عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، مرجع سابق.

المطلب الأول: محاور التحالف التركي السعودي:

أولا: سوريا: شهدت العلاقات السعودية التركية منذ عام 2015 تنامياً ملحوظاً تمثل في التعاون والتنسيق لإنشاء التحالف فيما بينهما في الحرب السورية. كما أن التعاون الاقتصادي القائم بينهما يشكّل ضمانة متينة لحماية العلاقات الثنائية وتعزيزها [1]، سيما وأن الطرفين في خضم التأسيس لشراكة طويلة الأمد تتعلّق بالأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج عبر ضخّ استثمارات ماليّة هائلة في قطاع الزراعة والري في تركيا، وهو ما قابله الجانب التركي بترحاب بالغ دفعه لأن يُعدّل في قوانين عقود الإيجار طويلة المدى للأراضي الزراعية كخطوة تشجيعية للاستثمار الخليجي في هذا القطاع، بالإضافة إلى التزايد المستمر الذي يطرأ على الحصّة السوقيّة للنفط السعودي والغاز القطري في سوق الطاقة التركي، وعقود الإنشاء التي فازت بها شركات تركية لتنفيذ العديد من المنشآت الضخمة في السعوديّة والخليج كالمطارات وشبكات الطرق، وأخيراً النمو الكبير الذي يشهده ميزان التبادل التجاري بين البلدين سواء في الشقّ المتعلق بالصادرات النفطية أو وارداتها من المنتجات والمعدات الصناعية التركية[2].

جاءت ثورات الربيع العربي كنقطة تحول مركزية في منطقة الشرق الأوسط، مطالبة بالحريات ورفع الشعارات المنادية بالحرية من قبل الجماهير العربية، وهو ما تناغم مع التوجه والحضور التركي في المنطقة العربية، نتيجة بناء سياسة خارجية قوية، الذي كان يرجو التغير في جسم النظام العربي، اهتمت تركيا بنقطة التحول هذه، على اعتبارها نقطة ارتكاز أيضاً للعمل على وقوفها إلى جانب الشعوب العربية (في التغير) وهو ما يؤكده صانع القرار في تركيا[3].

---

(1)السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار، **العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 29.

(2) طلّاع، معن. **التحالف التركي السعودي والاختبار السوري**، مرجع سابق، ص 71.

(3) عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، مرجع سابق.

لقد شكلت الأزمة السورية قلقاً كبيراً بالنسبة للسعودية، الأمر الذي دفعها للتشارك والتعاون مع القوى الفاعلة في المنطقة، وتعزيز الجهود الدولية من أجل حماية حدودها التي باتت مهددة من قبل إيران، فقد مهدت الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا، إذ إن ما يدفع العجلة للتقارب التركي السعودي، الملف السوري بأهمية كبيرة، وهو ما صرح به وزير الخارجية السعودي ، عقب لقاء القمة بينه وبين نظيره التركي: (وهو الإعلان عن مجلس تعاون استراتيجي، حيث قال: إنه يشمل التنسيق بشكل أكبر في ظل الظروف والتحديات التي تواجهها، في سوريا والعراق أو اليمن أو ليبيا)، سواء فيما يتعلق بالإرهاب أم التطرف، أم التدخلات الإيرانية على الحدود السعودية والتركية،[1] وفي ظل هذه المتغيرات الإقليمية الجديدة، تزامن مع وصول الملك سلمان للحكم- وتثبيت نظام العدالة والتنمية في الحكم، الأمر الذي أدى إلى تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي والذي تكمن أهدافه في الآتي:

أ- التهديد الروسي لتركيا من خلال وجوده في سوريا فإنه يمثل تهديداً على الحدود مع تركيا.

ب- الوجود الإيراني في سوريا يضع السعودية بين فكي كماشة في حصارها لها من اتجاه إيران وسوريا، ثم تأتي الحدود الجنوبية (اليمن) مما يهددها جيبولوتوكيا وهذا مدعاة للتقارب مع تركيا.

ج- التحالف التركي مع القوى المؤثرة في المنطقة لتحقيق توازن لحماية أهدافها ومصالحها ويتمثل ذلك في السعودية كحليف سني ومقارب ومشترك في المصالح.

د- الولايات المتحدة الأمريكية، ودورها في الملف السوري، والتي هي جزء مهم وكبير في الصراع الروسي الأمريكي، يدفع بوجود تقارب مع حلفاء أمريكيا في الإقليم لتحقيق ذلك التوازن وهما تركيا والسعودية.

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **دوافع التقارب السعودي – التركي ومستقبله**، مرجع سابق.

هـ- الملف الكردي ذو أهمية و يشكل تهديداً قومياً لتركيا حيث باتت روسيا تدعم حزب العمال الكردستاني، بالسلاح علناً لإرباك البيئة الداخلية التركية.

أما عن الجهود التركية السعودية في احتواء الأزمة السورية فهي على النحو الآتي[1]:

أ- على صعيد الموقف التركي:

- التدريب الميداني للقوات في منطقة بعشيقة العراقية.
- الدعم المالي والسلاح.
- احتضان اللاجئين السوريين.
- المواقف السياسية من بشار الأسد.

ب- على صعيد الموقف السعودي:

- الموقف السياسي: ضد بشار الأسد ومع إنهاء حكمه، فالسعودية تبذل جهداً كبيراً لإنهاء الأزمة السورية.
- الموقف الميداني: فإن السعودية تدعم المعارضة السورية بكل الوسائل اللازمة.

إن ما يجري في ساحة الشرق الأوسط، أمر يدفع عجلة الأحداث لحالة من التغير الجوهري في شكل المنطقة ، في ظل الواقع الحالي الموجود يظهر حقيقة الوضع المغاير لما كان الواقع عليه في السابق و في المرحلة المقبلة ، فحالة التناقض في التحالفات السابقة مع القوى الكبرى تتحول إلى حالة من العداء أو على الأقل لإيجاد تصور حقيقي واضح بين التحالفات والقوى الفاعلة على الأرض، ودخولها في تحالفات مع داعمي أعدائهم.

ثانيا : اليمن: أدركت السعودية مدى خطورة تطور الصراع السياسي وتفاقمه في اليمن على أمنها واستقرارها وعلى المقدرات الاقتصادية في المنطقة العربية، لذا فقد قامت بقيادة الملك

(1) عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، مرجع سابق.

سلمان بن عبد العزيز بتوجيه الضربة العسكرية القوية الرادعة والحاسمة لهذه الجماعات التي تهدف إلى خلق صراع مذهبي وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية لنشر الفتن والحرب على العرب بالوكالة عن دول لها أطماع توسعية من جهة، وأطماع استعمارية اقتصادية للاستيلاء على منابع النفط والثروة في الدول العربية ثم تقسيم الدول وهو المخطط المعروف بخطة كيسنجر (وتعني التدخل في شؤون الدول واحتلال منابع النفط بحجة حمايتها ثم زعزعة الاستقرار واحتلال الدول أو تقسيمها وإضعافها لصالح الكيان الإسرائيلي).من جهة أخرى وردّاً على دعوة السعودية للدول العربية إلى إيجاد حل لإنهاء الصراع اليمني، قام وزراء الخارجية العرب بعقد اجتماع في شرم الشيخ، شكّل هذا الاجتماع تمهيداً للقمة العربية يومي 28 – 29 مارس (2015)، إلا أن المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى، قامت بضربة سريعة وحاسمة لمواقع تابعة للحوثيين وأتباع الرئيس السابق على عبد الله صالح على طول الشريط الحدودي الجنوبي للمملكة مع اليمن.[1]

وفي إطار ذلك، عملت القوات السعودية والإماراتية على تحويل مطار عدن إلى قاعدة عمليات أمامية كبرى وإلى منطقة للانطلاق، إذ أن القوات الموالية للرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" قد استعادت السيطرة الكاملة على عدن في 17 يوليو (2015)، وذلك بعد (4) أشهر من اجتياحها من قبل الحوثيين ووحدات الجيش السابقة الموالية للرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح". وتشارك في هذه العمليات طائرات مقاتلة من مصر والمغرب والأردن والسودان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين. كما ساهمت الصومال في هذه العمليات حيث مجالها الجوي والمياه الإقليمية والقواعد العسكرية للائتلاف لاستخدامها في العمليات. وقدمت الولايات المتحدة الدعم اللوجستي للعمليات. وسارعت أيضاً بيع الأسلحة لدول

(1) عنتر، غاندي، **التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق**، المرجع السابق نفسه.

التحالف. ودعت السعودية باكستان للانضمام إلى التحالف لكن البرلمان الباكستاني صوت للحفاظ على الحياد. ووفرت باكستان سفناً حربية لمساعدة التحالف في فرض حظر على وصول الأسلحة للحوثيين.[1]

بالرغم من عدم اهتمام القيادات التركية بالثورة اليمنية، كما اهتمت بالثورة الليبية والمصرية، إلا أن تلك القيادات سعت لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي السابق عبد الله جول في كانون الثاني (2011) بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات الدخول بين مواطني الدولتين. أعلنت الخارجية التركية، في (2016/7/30) عدم اعترافها، بالاتفاق بين جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) وحزب المؤتمر الشعبي العام (جناح الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح)، بتشكيل "مجلس أعلى لإدارة شؤون البلاد"، واصفة إياه بـ "الهيكل غير الشرعي". وأن تركيا لا تعترف بهذا "الهيكل غير الشرعي" الذي يشكل هجوماً كبيراً ثانياً ضد الشرعية الدستورية في البلاد، بعد استيلاء الحوثيين على السلطة عبر إعلان "اللجنة الثورية"، بعد "الإعلان الدستوري" يوم 6 شباط عام (2015)". وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه، بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام، لتشكيل "مجلس أعلى" لإدارة شؤون البلاد، لن يساهم إيجابياً في مشاورات الكويت الرامية لإيجاد حل دائم للأزمة بالطرق السلمية، هنا يمكن القول أن تركيا اعطت الأولوية للسعودية في إدارة الملف اليمني وهذا تعبير عن اعتراف تركيا بالدور المحوري للسعودية في إدارة هذا الملف[2].

---

(1) Hussain, Tom (2015), **Pakistan agrees to send ships to block arms shipments to Yemen rebels**. McClatchy Newspapers.

(2) متولي، فهد (2015). الشرق الأوسط: المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي، online، متاح على الرابط: **http://fekr-online.com**

ثالثا: ليبيا: شكّلت الجمهورية الليبية منبعاً بشرياً وتسليحياً للجماعات المسلحة المتوجهة إلى سوريا، كما أنها شكلت ركيزة جيوستراتيجية للسياسة التركية متعددة الفوائد؛ وهذا ما أنعكس على التحالف مع السعودية؛ فمثلاً ناهضت السعودية الخطوات المصرية–الإماراتية المشتركة في ليبيا ووقفت بجانب قطر وموقفها في جامعة الدول العربية التي استصدرت قراراً يدين هذه الخطوات، لتتواصل حصد ثمار هذا التحالف على الساحة الليبية والذي كان دور السعودية فيه هو تقويض الدور المصري المزعج للتوجهات القطرية–التركية(1).

ويتضح مما سبق، أنها أسباب فاعلة أدت بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعطل فاعلية التحالف بين البلدين، فمثلاً جاء التدخل الروسي في سوريا ثم التفاهم الروسي الأمريكي والانجازات الميدانية التي تحققت هناك على يد الجيش السوري وحلفائه، وهو ما جعل كل فاعلية ممكنة للتحالف بين أنقرة والرياض هناك تتخفض من فرض أمر واقع مغاير ميدانياً وسياسياً، إلى مجرد محاولة المحافظة على بعض المكاسب السابقة لكي يكون لهم دور في أي تسوية مقبلة متعلقة بالأزمة السورية. (2)

باتت الأجندة الإقليمية مثقلة سواء أجندة عام 2015م أو أجندة عام 2016م في أكثر من منطقة توجد فيها المصالح العليا لتركيا والمملكة العربية السعودية. كما تهيأت القوى الإقليمية والدولية لتكثيف تعاونها ونشاطها العسكري من أجل محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي بالأخص في سورية والعراق بعد اعلان المملكة عن إنشاء تحالف إسلامي واسع (يضم تركيا) ويطمح إلى لعب دور كبير في محاربة التنظيم على المستوى الفكري وعلى الأرض انطلاقًا من أن التنظيم يستهدف الأنظمة الحاكمة والشعوب في العالم العربي والإسلامي بالأساس. وتأتي مسألة توازن

---

(1) هيئة الإذاعة البريطانية (2016). التحالف بقيادة السعودية "يستهدف مواقع تنظيم القاعدة في اليمن، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic**.

(2) طلّاع، معن. **التحالف التركي السعودي والاختبار السوري**، مرجع سابق، ص 73.

القوى على المستوى الإقليمي وتصاعد نفوذ دول إقليمية مثل (إيران) في دول مثل سورية والعراق ولبنان طارحة نفسها ضمن أجندة الإقليم المثقلة بحالة الفوضى التي خلفها هذا النفوذ والتي تهدد المصالح الأمنية والاقتصادية العليا لتركيا وللمملكة العربية السعودية في المنطقة كلها[1].

المطلب الثاني: الأزمة القطرية الخليجية في عام 2017

تمثلت الأزمة القطرية الخليجية بقطع بعض الدول علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر في 5 يونيو 2017، ومنها السعودية، البحرين، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، ليبيا، وجزر المالديف، جزر القمر. أما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية فقد أعلنت في 6 يونيو 2017، عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع دولة قطر. وفي 7 يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر[2]. ومن المطالب التي قدمتها الدول الأربع (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية) لقطر كانت للوفاء بتعهدات سابقة تخص اتفاقية الرياض المبرمة عام 2013م وآلياتة التنفيذية وإتفاقية الرياض التكميلية لعام 2014م[3].

أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أن قطر سربت المطالب الخليجية معبراً عن عمق الأزمة ومحاولة قطر إفشال مساعي الوساطة التي تقوم بها الكويت بين دول

---

(1) متولي، فهد. **الشرق الأوسط: المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي**، مرجع سابق.

(2) صلاح، بسام (2017). العلاقات "القطرية – الإيرانية".. خطيئة الارتماء في أحضان طهران. نقلا عن الرابط: **http://www.albawabhnews.com/2592422**

(3) وكالة الأنباء السعودية (2017). المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معدولة قطر. نقلا عن الرابط: **http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1637278**

الخليج الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) بالإضافة إلى مصر مؤخراً بمطالب الدول الأربع إلى قطر لتنفيذها كشرط لعودة العلاقات الدبلوماسية وتتضمن (13) بنداً وهي[1]:

1. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.
2. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
3. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.
4. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
5. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
6. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.
7. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
8. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
9. ان تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام 2013 وأتفاق الرياض التكميلي 2014.

---

(1) القرطاس نيوز (2017). شروط تعجيزية تفرض على قطر الهدف منها تغير الحكم. نقلا عن الرابط: **http://www.alqurtasnews.com**

10. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.

11. أغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر او غير مباشر.

12. يتم الموافقة عليها خلال (10) أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغيه.

13. أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

القت الأزمة الخليجية بظلالها على العلاقات التركية السعودية، خاصة مع انحياز النظام التركي لقطر، وإرسال قوات عسكرية إلى الدوحة، والهجوم الإعلامي لوسائل الإعلام المقربة من الحكومة التركية على السعودية ومصر والإمارات بعد الأزمة(1).

في الوقت الذي كثر فيه الحديث عن تطور مسار العلاقات السعودية – التركية، في ضوء الأزمة القطرية – الخليجية، وتأثير هذا التطور على مسار العلاقات التركية – السعودية، في ظل المسار التصاعدي والتصعيدي للأزمة القطرية – الخليجية، وخصوصاً في ظل موقف الجانب التركي الذي أقر مشروعا لنشر قوات تركية في قطر.

المطلب الثالث: مراحل تطور الموقف التركي من الأزمة الخليجية – القطرية:

مر الموقف التركي من الأزمة الخليجية – القطرية بعدة مراحل وأهمها يأتي:

المرحلة الأولى "الحياد النسبي والسعي للعب دور الوساطة": بدأت هذه المرحلة في 5 يونيو 2017، أي منذ قطع العلاقات الدبلوماسية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) مع دولة قطر، حيث أعرب عدد من المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم رئيس الوزراء "بن علي يلدرم" ووزير الخارجية "مولود جاويش أوغلو"، عن أسفهم لقطع دول الخليج علاقاتها مع قطر، داعين إلى حل

---

(1)الشرق الأوسط (2017). النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة، نقلا عن الرابط:**https://aawsat.com/home/article**

القضايا فيما بينها بالحوار والمفاوضات، مؤكدين استعداد تركيا للمساهمة في حل الأزمة وحرصها على استقرار منطقة الخليج. حيث أجرى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عدة اتصالات مع عدد من زعماء الخليج والعالم، لبحث الأزمة القطرية، ففي 5 يونيو 2017 اتصل "أردوغان" بكل من أمير الكويت والعاهل السعودي وأمير قطر والرئيس الروسي، وفي اليوم التالي أجرى اتصالات بكل من الرئيس الفرنسي والرئيس الإندونيسي وملك البحرين وملك الأردن ورئيس الوزراء اللبناني ورئيس الوزراء الماليزي. مؤكداً خلال هذه الاتصالات ضرورة حل المشاكل في المنطقة عبر الحوار والدبلوماسية، مُبدياً استعداد بلاده للتوسط لحل الأزمة، وتقديم كل ما يلزم من أجل خفض التوتر بين قطر ودول الخليج الثلاث[1] .

المرحلة الثانية "الانحياز التركي لقطر في مواجهة الإجراءات الخليجية": انطلقت هذه المرحلة مع تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 7 يونيو 2017 مشيراً إلى "أن العقوبات والإجراءات التي اتخذتها دول الخليج الثلاث ضد قطر غير صحيحة، وأن مقاطعة الدوحة عمل لا إنساني وحكم بالإعدام. واتخذت تركيا هذا الموقف عقب فشل مساعيها في تهدئة حدة الأزمة مع قطر، وتزايد عدد الدول التي خفضت علاقاتها مع الدوحة". ومع تناقص المواد الغذائية في السوق القطري نتيجة لقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدوحة، سارعت تركيا إلى توفير ما تحتاجه قطر من مواد غذائية وشحنها جواً. وإلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي، قدمت تركيا دعماً عسكرياً لقطر، حيث سارع البرلمان التركي، في 8 يونيو 2017 بالتصديق على اتفاقية تسمح بنشر قوات تركية في قطر كان تم التوقيع عليها في 28 أبريل 2016 من قِبل وزيري الدفاع التركي والقطري خلال زيارة رئيس الوزراء التركي السابق "داوود أوغلو" إلى الدوحة.

---

(1) حجازي، عبداللطيف (2017). دوافع عديدة: أسباب الانحياز التركي لقطر في أزمته االخليجية. نقلا عن الرابط: **futureuae.com/ar/Mainpage/Item**

وصادق الرئيس التركي في اليوم التالي على الاتفاقية لتدخل حيز النفاذ، وفي 12 يونيو 2017أرسلت أنقرة وفداً عسكرياً إلى الدوحة للقيام بعمليات الاستطلاع والتنسيق المتعلقة باستعدادات نشر القوات التركية. ويوجد في قطر نحو 200 مستشار عسكري تركي يقومون بتدريب القوات القطرية، وأن ترسل تركيا ما بين 3000 و5000 عسكري تركي إلى قطر من المشاة والوحدات الجوية والبحرية، في إطار الاتفاقية التي تم التصديق عليها[1].

المرحلة الثالثة "الجمع بين مساري دعم قطر والسعي للتوسط لحل الأزمة": انطلقت هذه المرحلة مع سعي تركيا في 9 يونيو 2017 إلى لعب دور الوساطة في حل هذه الأزمة، حيث ناشد الرئيس التركي "أردوغان" العاهل السعودي الملك "سلمان بن عبدالعزيز" بأن يقود جهود حل الأزمة. وفي 10 يونيو2017، استقبل "أردوغان" وزير الخارجية البحريني الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة"، ودعا إلى إيجاد حل للأزمة القطرية قبل نهاية شهر رمضان2017، كما صرح وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، في مؤتمر صحفي مع نظيره البحريني، بأن أنقرة ستواصل جهودها لنزع فتيل الخلافات بين الأشقاء الخليجيين[2]. أما في 12 يونيو 2017 فقداستقبل وزير الخارجية التركي سفيري السعودية والإمارات والقائم بالأعمال البحريني في أنقرة لبحث تطورات الأزمة الخليجية. وفي 13 يونيو2017، صرح وزير الخارجية التركي بأن بلاده تقود مبادرة وساطة مع فنلندا، وأن الدولتين ستنظمان خلال الأيام المقبلة منتدى وساطة للأزمة في مدينة اسطنبول.

---

(1)الشرق الأوسط. **النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة**، مرجع سابق.

(2) حجازي، عبد اللطيف. دوافع عديدة: أسباب الانحياز التركي لقطر في أزمته االخليجية، مرجع سابق.

جاء موقف تركيا الداعم لدولة قطر بناءً على مجموعة من الاعتبارات تمثلت بالآتي [1]:

1. **تعد قطر الحليف الأساسي والأهم لتركيا في المنطقة العربية:** إذ تتشابه مواقف الدولتين نحو قضايا المنطقة، خاصةً في سوريا والعراق وليبيا، وتقدمان دعماً لتيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتعتمدان عليها كأداة للنفوذ ولتنفيذ سياساتهما بالمنطقة.
2. **تزايدت أهمية قطر بالنسبة لتركيا كحليف رئيسي لها في المنطقة في ضوء التحديات التي تواجه الدور التركي منذ إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر**، وتراجع تأثيراتها في الأزمة السورية عقب الهزائم المتتالية التي تعرضت لها جماعات المعارضة السورية التي تدعمها. ومن ثم فإن نجاح الضغوط الخليجية على قطر والاستجابة لمطالبها، التي على رأسها إيقاف دعمها جماعات الإسلام السياسي، سيعتبر ضربة قاضية للمشروع التركي في المنطقة.
3. **يرى صانعو القرار في أنقرة أن الضغوط التي تُمارَس على قطر تأتي بهدف فرض مزيد من التضييق على الدول الداعمة لتيارات الإسلام السياسي** وشل قدرتها على الحركة في المنطقة، وأن تركيا قد تكون الهدف التالي بعد قطر، خاصةً أن أنقرة تنتهج سياسات إقليمية مشابهة للدوحة.
4. **تتخوف تركيا من أن تؤدي التداعيات السلبية للأزمة الخليجية – القطرية على الاقتصاد القطري، إلى تراجع الاستثمارات القطرية في تركيا**، والتي تبلغ نحو 20 مليار دولار ويتركز أغلبها في قطاعات الزراعة والسياحة والعقار والبنوك، وهو ما ستكون له تداعيات

---

(1) الشرق الأوسط. **النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة**، مرجع سابق.

سلبية على الاقتصاد التركي الذي يعاني بسبب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو 2016، وبالتبعية تراجع شعبية "أردوغان" في الداخل الذي يسعى لتأمين فوزه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2017، مراهناً على تحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا.

5. **سعي تركيا لاستغلال فرصة قطع السعودية والإمارات العلاقات التجارية مع قطر، للسماح للمنتجات الغذائية التركية بالنفاذ للأسواق القطرية،** والتي تأثرت سلباً جرَّاء العقوبات الاقتصادية الروسية التي كانت مفروضة على تركيا. وبالتالي فإن الأزمة ستعود بالنفع على الاقتصاد التركي.

التحديات أو المحددات السياسية التركية الإقليمية تجاه السعودية ودول الخليج العربي

تتمثل أهم التحديات التي تواجه تطوير الشراكة الخليجية التركية فيما يأتي:

1. **التحديات على المستوى السياسي.**

- أن تطور العلاقات بين تركيا ومنطقة الخليج عامة والمملكة العربية السعودية بشكل خاص سيثير إيران ويدفعها إلى التحرك، وهو ما يمكن أن يحول المنطقة إلى ساحة صراع تركي – إيراني.
- على الرغم من توافق الجانبين على الخطوط العريضة فيما يتعلق بمواقفهما تجاه العديد من القضايا الإقليمية، إلا أنه قد لوحظ وجود تباعد واضح فيما بينهما تجاه بعض هذه القضايا، فعلى سبيل المثال، على الرغم من اتفاق الجانبين على أن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنهما قد عجزا عن صياغة موقف مشترك تجاه البرنامج النووي الإيراني.

- تصاعد الإضطرابات الأمنية الإقليمية بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي أضحت تشمل العديد من دول الجوار الجغرافي (سوريا، العراق) مما يشكل تهديداً جوهرياً لكل من تركيا ودول الخليج وينعكس سلباً على مدى استمرارية الحوار تهديداً إستراتيجياً بين الجانبين[1].

- قيام السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الحاكم على الانفتاح على المحيط العربي والإسلامي للروابط التاريخية والايدلوجية التي تربط أنقرة بهذا المحيط، ومن ثم ترى تركيا أن المملكة العربية السعودية، تعد المدخل المناسب للعالم العربي، لكونها الدولة الاكثر استقراراً والتي تتمتع بنفوذ كبير في المنطقة العربية بعد تدهور الأوضاع في الدول العربية التي كانت تمثل قوة إقليمية كبرى مثل مصر والعراق، فمن ثم يعد هذا المحور من العوامل الرئيسة التي تعزز فكرة زيادة التحالف.

2. التحديات على المستوى الاقتصادي

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول الخليجية امتلاكاً للعقارات في تركيا، إذ كانت لدى السعودية حتى عام 2011 (111) شركة تركز نشاطها على شراء العقارات في تركيا، كما يساهم السعوديون بنسبة 50% من الاستثمارات في شركة الاتصالات التركية. بالإضافة إلى تملُّك المستثمرين السعوديين لأرصدة في البنك المركزي التركي تصل إلى 6 مليارات دولار. أما حجم التبادل التجاري بين المملكة وتركيا، فقد وصل إلى 8 مليارات عام 2012، وفي عام 2013 انخفض ليصل إلى 7.3 مليار دولار، واستمر في الانخفاض عام 2014 ليصل إلى 6.9 مليار دولار، وذلك بسبب تداعيات الأزمة السورية على المنطقة. وحسب

---

(1) حقي، توفيق (2009). السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي(2002–2008)، **مجلة العلوم السياسية**، ع(39)، ص12.

تصريحات القنصل العام لتركيا في جدة، فكرت أوزر، فأن الاستثمارات التركية في السعودية بلغت 642 مليون دولار، في حين أن عدد الشركات التركية في السعودية بلغت 200 شركة.

أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي في تركيا فقد بلغ خلال الفترة 1923−2002 ما يقارب 15 مليار دولار، إلا أنه شهد خلال عام 2014 نمواً ملحوظاً ليصل إلى 136 مليار دولار، كما استمر حجم الاستثمار في الارتفاع ليصل في نهاية عام 2015 إلى 165 مليار دولار، من بينها 11 مليار دولار استثمارات سعودية. وكان الناتج المحلي في 2002 قد وصل إلى 230 مليار دولار فقط، ثم قفز إلى 800 مليار دولار، وكذلك ارتفعت الصادرات التركية من 36 مليار إلى 160 مليار دولار عام 2015. كما أن تطور الاقتصاد التركي وازدهاره، أديا إلى نمو عدد الشركات من 5 آلاف شركة إلى 47 ألف شركة، بلغ عدد الشركات السعودية منها 800 شركة، فيما وصل عدد الشركات الألمانية إلى 640 شركة.

قررت المملكة العربية السعودية وتركيا تحييد خلافاتهما، في ظل وجود جملة من المخاطر الكبرى التي تهدّد أمنهما القومي (التهديد الإيراني بخاصة بالنسبة إلى السعودية، والتهديد الكردي المدعوم روسيًا بالنسبة إلى تركيا)، حيث قامتا بالبحث عن مشتركاتٍ تساعدهما في مواجهة هذه التهديدات .وبقدر ما تحتاج السعودية إلى قوة عسكرية إقليمية كبرى لموازنة إيران (تملك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو)، تحتاج تركيا إلى دعم قوة اقتصادية ومعنوية كبرى بحجم السعودية، لمواجهة محاولات روسيا العبث بأمنها القومي، خصوصاً وأنّ تركيا تعتمد بما نسبته أكثر من 80 في المئة من احتياجاتها من الطاقة على كل من روسيا وإيران، ما يمثّل معضلة أمنية حقيقية، يمكن للسعودية أن تساعد في التخفيف منها، إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي كلّ الأحوال، يمكن القول إنّه ليس أمام السعودية وتركيا من خيار إلّا التعاون، لضبط الفوضى

الإقليمية التي تمثّل جزءًا من إستراتيجية التمدد الإيراني والعودة الروسية إلى المنطقة والانكفاء الأميركي عنها.[1]

التبادل التجاري بين السعودية وتركيا: ولقد أزداد حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى (5) مليارات دولار في العام 2014، بالرغم من وصوله في عام 2006 إلى (1.5) مليار دولار، أما في عام 2015 فقد وصل إلى نحو 6 مليارات دولار ، وذلك نتيجة لتوقيع تركيا والسعودية في يوليو 2015 اتفاقية عسكرية عبر شركة "أسلسان" للصناعات الدفاعية التركية مع السعودية ممثلة في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وشركة تقنية الدفاع لتوريد الأسلحة والذخائر إلى السعودية لتعويض النقص الذي تعرضت له المملكة عقب عملية عاصفة الحزم بحكم أن الجيشين التركي والسعودي يستخدمان أسلحة متشابهة. كما أبدت السعودية رغبتها في التعاون بمجال التصنيع العسكري، وبالفعل تعاقدت وزارة الدفاع السعودية مع شركات تركية لتصليح وتحديث عربات مصفحة، كما أن هناك مجالاً كبيراً للتعاون بين البلدين في تصنيع الذخائر والصناعة البحرية والطائرات من دون طيار. كما شهدت زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى السعودية في ديسمبر 2015، توقيع عدة اتفاقات في مجال التسليح كان أبرزها صفقة شراء العربات المصفحة التي وصلت قيمتها إلى 2.5 مليار دولار[2].

الاهمية الاقتصادية للتعاون بين تركيا والسعودية:

- **الأهمية السعودية لتركيا اقتصادياً:**

اكتسبت العلاقة السعودية – التركية تدفقاً اقتصادياً كبيراً بعد زيارة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز عام (2006)م، وهي بمثابة ازدهار للنشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال

---

(1) حقي، توفيق، **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي(2002–2008)**، مرجع سابق.

(2) موقع تركيا بوست (2016). السعودية توقع اتفاقية لشراء أسلحة من تركيا بقيمة تصل إلى 10 مليار دولار، نقلا عن الرابط: **http://www.turkpress.co** .

الاستثماري السعودي، الذي تعتبر بمثابة تحديد حقيقي للعلمانية. وعلى الرغم من هذه التوترات الأيديولوجية (الداخلية) تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين ازدهارا منذ السبعينات من القرن الماضي[1]. حيث أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وأصدر مركز (الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم. وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050[2]. فقد وقعت تركيا على اتفاقيات عدة حول الاقتصاد تمهيداً للدخول في علاقات استراتيجية وسياسية ودفاعية، مع جوارها، فكان للمملكة النصيب الأكبر في الاتفاقيات الاقتصادية، حيث تم الاشارة إلى اتفاقية عام 2008، ومدى أهميتها في التحول بين تركيا والمملكة[3].

في سياق ذلك، قامت اللجنة السعودية التركية عام 2013 ،أي خلال دورتها الحادية عشر في أنقرة، بالتأكيد على أهمية العمل من أجل تعزيز العلاقات القائمة والدفع بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، بهدف رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين. وأشارت اللجنة إلى التعاون في مجال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات في هذا المجال، مع زيادة على أهمية التعاون في مجالات المواصفات والمقاييس والخدمات المالية والمصرفية، وزيادة حجم الاستثمارات بين البلدين الصديقين والتعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتنموية والسياحية كافة [4].

---

(1)عماد، قدورة. **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، ص 17.

(2) ملكاوي، عصام (2013). تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، **الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"**، الخرطوم، ص 10.

(3) معوض، جلال (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ص44.

(4) عماد، قدورة. **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، ص 18.

- الأهمية الاقتصادية لتركيا والسعودية:

أ. الحاجة الاقتصادية التركية للسعودية:

إن حاجة تركيا لزيادة نمو اقتصادها لا يعطيها فرصة للاستغناء عن المملكة، بأن تكون الاستثمارات السعودية جزءاً مهماً للخروج من كبوتها الاقتصادية، فالدول العربية لديها تناقضات متعددة من الناحية الاقتصادية بصفة أساسية، إذ أن دول الخليج تمتلك ثروات مالية في إطار صناديقها السيادية تتجاوز ما قيمتها (1.5) تريليون دولار، غير أنها تفتقر إلى التنوع الاقتصادي الذي يضمن استدامة هذه الاحتياطات الضخمة، الأمر الذي دفع تركيا بالتوجه نحو المملكة لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق جذب رؤوس الأموال للاستثمار فيها، في الوقت الذي تتسم المملكة باعتمادها الكبير في استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات على الخارج [1].

ب. الأهمية التركية للمملكة العربية السعودية :

في اتجاه البناء والتنمية العمرانية التي تشهدها المملكة العربية السعودية تحتاج إلى الاستفادة من ما تقوم تركيا بإنتاجه من مختلف الأدوات والمواد التي تخدم البناء، والانشاءات العمرانية، ذلك أن تركيا تعد ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للإسمنت، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثالثة ضمن أفضل لائحة المتعهدين للإنشاءات عالمياً، بعد الولايات المتحدة والصين[2].

التنمية والاستثمار والتبادل التجاري بين السعودية وتركيا:

قامت كلا من تركيا والمملكة العربية السعودية، بإعلان العديد من المبادرات الاقتصادية لتعزيز التعاون الاقتصادي، بما ينسجم مع الطموح لدى كليهما، حيث إن تركيا لديها، خطة

---

(1) ملكاوي، عصام. **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، مرجع سابق، ص 12.

(2) داير، رائد.**الاستراتيجية التركية شرق أوسطيا في ظل علاقتها مع اسرائيل**، مرجع سابق. ص261

لإيصال الناتج القومي 2 تريليون دولار في 2033، بينما تطمح السعودية إلى تقليل اعتمادها الاقتصادي على عائدات النفط بتنويع الصادرات في مجالات أخرى، وبخاصة مع أجواء التقارب السياسي الذي شهده وصول الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس أردوغان لسدة الحكم في بلديهما. كما أن الفرصة بين البلدين متاحة ومؤهلة للتعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار[1].

بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وتركيا خلال 10 سنوات (من عام 2005 وحتى عام 2016) نحو 180.8 مليار ريال سعودي (48.2 مليار دولار)، منها صادرات بقيمة 107.5 مليار ريال سعودي، مقابل واردات بقيمة 73.4 مليار ريال سعودي، وفقاً لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية" السعودية (12 أبريل/ نيسان 2016). وسجلت السعودية فائضاً في ميزانها التجاري في علاقتها مع تركيا خلال تلك الفترة بقيمة 34.1 مليار ريال، تعادل 19 في المائة من التبادل التجاري بين البلدين، ويزور العاهل السعودي تركيا من 11 إلى 13 أبريل الجاري، يعقبه مشاركته في القمة الاسلامية المنعقدة يومي 14 و15 أبريل 2016، وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بين الدول الإسلامية غير العربية في العلاقات التجارية مع السعودية، واستأثرت بما نسبته 1 في المائة من إجمالي قيمة صادرات السعودية، وبلغت الصادرات اليها عام 2014، نحو 13.56 مليار ريال، احتلت بها المرتبة الـ21 من بين الدول التي تصدر لها السعودية، وكانت أهم السلع التي صدرتها السعودية لتركيا عام 2014: زيوت نفط خام ومنتجاتها، بولي إيثيلين، وبولي بروبيلين، سترين، فيما بلغت واردات السعودية من تركيا عام 2014، نحو 10.87 مليار ريال، تمثل 2 في المائة من إجمالي واردات السعودية، احتلت

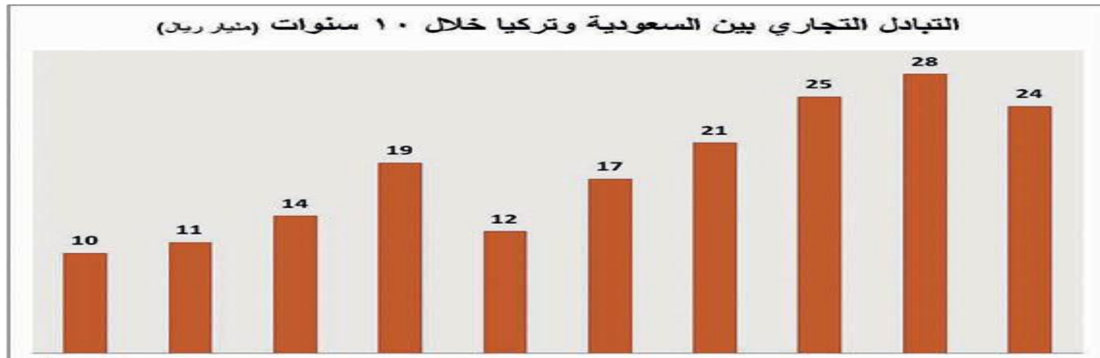
---

(1) جبر، إبراهيم. **علي أوغلو لـ الشرق: نسعى إلى رفع التبادل التجاري بين تركيا والمملكة 4 أضعاف**. مرجع سابق.

بها تركيا المرتبة الـ14 من بين الدول التي تستورد منها السعودية، وكانت أهم السلع المستوردة من تركيا: سجائر، وزيوت وقود، وسجاد وموكيت، ومحولات كهربائية، وقضبان وعيدان من حديد[1].

الشكل رقم (1)

التبادل التجاري بين السعودية وتركيا خلال (2005–2016)



المصدر: الوسط (2017). 181 مليار ريال سعودي تبادلات تجارية بين السعودية وتركيا في 10 سنوات (بين أهم 20 شريكا تجارياً للسعودية في 2014). المحرر الاقتصادي. العدد (4966) – الثلاثاء 12 أبريل 2016م

التعاون العسكري السعودي التركي : أدت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية الى بروز أدوار عسكرية تركية، على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، حيث شاركت تركيا في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية. كذلك الحديث عن وجود خطط تركية للتدخل العسكري المباشر في سوريا، وإقامة مناطق آمنه داخل الأراضي السورية، وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية رغم نفي الأتراك لهذه الأنباء. على هذا الاساس تبين أن الثورات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة في سوريا (حدودها مع تركيا تزيد عن 800كم)،

---

(1) **جريدة الوسط** (2017). 181 مليار ريال سعودي تبادلات تجارية بين السعودية وتركيا في 10 سنوات (بين أهم 20 شريكا تجارياً للسعودية في 2014). المحرر الاقتصادي. العدد (4966) - الثلاثاء 12 أبريل.

تثير قلقاً أمنياً كبيراً في تركيا، وذلك على كل المستويات، العرقية أو المذهبية أو الاجتماعية، كما أنها تشكل تهديداً مباشراً متمثلاً في احتمال انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية، إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو إذا ما تدخلت القوى الأجنبية في سوريا. أما في الملفين اليمني والبحريني فإن تركيا قد أبدت تخوفها الأمني من إمكانية تحول الأزمة هناك إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، ولاسيما في ظل احتدام المواجهة الإعلامية (إلى الآن) بين العديد من دول الخليج العربي وبين إيران. وبالرغم من أن تركيا قد أعلنت مراراً رفضها لسياسة المحاور واستراتيجياتها، إلا أن المحددات الأمنية وقفت وراء نشاط الحركة السياسية والدبلوماسية التركية المتزايد حيال القاهرة من أجل تأسيس محور القاهرة – أنقرة وذلك في محاولة لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. وفي إطار وعي دول الخليج العربي وإدراكها لحجم التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة، كان لابد لها من السعي إلى تعزيز الأطر الأمنية لمواجهة تلك التحديات والتهديدات[1].

وعليه يتصدر قائمة أكبر عشر دول مستوردة للسلاح التركي ثلاث دول خليجية هي: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. وقد شاركت تركيا تقريباً في كل المعارض الدولية الخاصة بتكنولوجيا التسليح في دول الخليج وذلك للترويج لمنتجاتها العسكرية. وقد أفضت هذه التطورات في مجملها إلى توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الأمني سواء على الصعيد الجماعي أم الثنائي[2].

في عام 2012 احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة من حيث حجم وارداتها من الصناعات والمنتجات العسكرية التركية والتي بلغت قيمتها حوالي (99 مليون دولار) وهو ما

---

(1) خليل، محمد (2014).أبعاد " التوتر المكتوم" في العلاقات التركية– الخليجية، عدن الغد، 1/22/، **http://www.adenalghad.net**

(2) خليل، محمد، مرجع سابق.

يمثل حوالي 7.8% من إجمالي الصادرات العسكرية التركية. وقد بلغت أيضاً إجمالي الصادرات العسكرية التركية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ما قيمته (101مليون دولار)، وبالنسبة للبحرين فقد بلغت قيمتها (91 مليون دولار). وعليه فإن إجمالي ما استوردته الدول الخليجية الثلاث من منتجات عسكرية تركية خلال عام 2012 يمثل ربع الصادرات العسكرية التركية خلال نفس العام. وفي ظل ذلك، أشار موقع جلوبال فير بور الأمريكي مقارنة بين القوة العسكرية لكل من السعودية وإيران لعام 2015، إلى أن السعودية قد جاءت في المرتبة 28 على قائمة أقوى جيوش العالم التي تضم 106 دولة، في حين تأتي إيران في المرتبة رقم 23، لكن ميزانية الجيش السعودي تقترب من 10 أضعاف ميزانية الجيش الإيراني[1]، والجدول التالي يوضح المقارنة بين القوة العسكرية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية خلال عام 2015.

الجدول رقم (3)

مقارنة بين القوة العسكرية لكل من السعودية وإيران 2015

	السعودية	إيران
عدد السكان	27.3 مليون	80.8 مليون
القوة العاملة	15.2 مليون	46.2 مليون
ويصلح للخدمة العسكرية	13.9 مليون	39.2 مليون
ويصل لسن الخدمة العسكرية سنوياً	505.8 ألف	1.3 مليون
عدد القوات العسكرية العاملة	233.5 ألف جندي	545 ألف جندي
قوات الاحتياط	25 ألف جندي	1.8 مليون جندي
عدد الطائرات في الجيش	675 طائرة	471 طائرة
عدد المروحيات	182 مروحية	123 مروحية

(1) المطيري، علاء (2016). مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني، موقع مصراوي، نقلا عن الموقع: **http://www.masrawy.com/**

المروحيات الهجومية	18	12
الطائرات ثابتة الأجنحة الهجومية	236	119
الطائرات المقاتلة	155	137
طائرات التدريب	168	78
طائرات الشحن	187	196
عدد المطارات في الخدمة	214	319
قوة الدبابات	1.210	1658
مركبات القتال المدرعة "AFV"	5.472	1.315
المدافع ذاتية الحركة"SPG"	524	320
المدفعية المقطورة	432	2.078
راجمات الصواريخ المتعددة، المدفعية الصاروخية	322	1.474

المصدر: المطيري، علاء (2016). مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني، موقع مصراوي، نقلا عن الموقع: http://www.masrawy.com/

كان للعلاقات العسكرية التركية الخليجية (السعودية، الكويت، قطر) ملامح إيجابية، إذ تراوحت هذه العلاقات ما بين الاتفاق على برامج للتصنيع العسكري المشترك، وتحديث بعض الأسلحة والقيام بمناورات مشتركة[1]، فقد توجهت تركيا إلى جذب الاستثمارات الخليجية بهدف دعم قطاعات التصنيع العسكري لديها، حيث أنها ، قد أقرت خطة تتضمن التوقف عن استيراد الأسلحة ضمن برنامج تصنيع عسكري يكفل تحقيق ذلك بحلول عام 2023م، واعتمدت تركيا على إستيراد احتياجاتها العسكرية من الخارج في عام 2002 بنسبة 80%، غير أنها نجحت في عام 2015 في إنتاج حوالي 45% من تلك المعدات التي تستوردها. وبالتوازي مع ذلك بدأت تركيا في تصدير منتجاتها من المعدات العسكرية الدفاعية، حيث قامت تركيا في عام 2015 بتصدير معدات بقيمة 1.3 مليار دولار من إجمالي4.3 مليار دولار قيمة منتجات المصانع

---

(1) الزيات، محمد مجاهد (2016). **العلاقات العسكرية الخليجية – التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية، أراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد 105، ص18

العسكرية التركية، وذلك بزيادة عن الأعوام السابقة، إذ بلغت الصادرات العسكرية التركية في عام 2012م حوالي 1.2 مليار دولار، أما في عام 2013 فقد بلغت حوالي 1.5 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات الدفاعية التركية في عام 2014م حوالي 1.8 مليار دولار. وعليه، فقد سعت تركيا إلى رفع قيمة صادراتها العسكرية لملياري دولار في عام 2016 م، وصولاً إلى 25 مليار دولار بحلول عام 2023م(1).

- **التعاون العسكري السعودي التركي:**

يعتبر التعاون العسكري بين تركيا والسعودية – عاملاً مهماً من شأنه تعزيز الدور التركي السعودي، من خلال قوة الردع التي تجعل من حضورهما موازناً مهماً لا يمكن تجاوزه. من خلال ذلك، فإن الدراسة ستحاول الوقوف على الاتفاقيات الموقعة بين تركيا والسعودية، من أجل تعزيز الصناعات العسكرية، والأخذ بالمقارنة القدرات العسكرية لكل منهما لتغطية أهمية التشارك بينهما على قاعدة القدرات. فقد وقعت السعودية وتركيا إتفاق تعاون عسكري في عام (2010)، يغطي مجالات التدريب والأبحاث العلمية والتكنولوجيا كما يتمثل المجال الآخر للتعاون السعودي التركي في قيام الشركة التركية :"FNSS" بتحديث مئات ناقلات الجنود المدرعة "إم.(113)" الأمريكية الصنع"(2).

وقد شاركت تركيا (تقريباً) في كل المعارض الدولية الخاصة بتكنولوجيا التسليح في دول الخليج، وذلك للترويج لمنتجاتها العسكرية، وقد أفضت هذه التطورات في مجملها إلى توقيع العديد من إتفاقيات التعاون الأمني سواء على الصعيد الجماعي أم الثنائي(3).

---

(1) المطيري، علاء. مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني، مرجع سابق.

(2) ملكاوي، عصام. **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، مرجع سابق، ص 24.

(3) بيبرس، سامية، **الحوار الاستراتيجي التركي**، مرجع سابق، ص 165.

خلال اللقاءات التي جرت بين الطرفين في السعودية في نهاية عام (2015)م، توصلت تركيا والسعودية إلى اتفاق للتعاون العسكري، وتعزيز التعاون العسكري، وزيادة حجم الانتاج منه، وعلى أثره: تم توقيع اتفاق، بين تركيا والسعودية، بشراء مدرعات عسكرية من تركيا، بقيمة تصل إلى 10 مليار دولار، وفي (مناقصة أولية) تقوم المملكة من خلالها بشراء مدرعات، بقيمة مليارين ونصف المليار دولار، وقد أكد: أردوغان قوله، في أعقاب الزيارة، إن الجانب الأهم من أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي المعزم عقده بين البلدين، يتمثل في تجارة الصناعات الدفاعية. وفي مقارنة أجراها (علي ملكاوي) حول القوى المركزية في الإقليم من حيث القدرات العسكرية والاتفاق العسكري، تبين أن القدرات العسكرية السعودية تمثل أكبر موازنة من بين خمس دول وهي :إيران– السعودية – تركيا – إسرائيل – مصر [1].

أحتل الانفاق العسكري السعودي المرتبة التاسعة بين أكثر من 30 دولة في العالم إنفاقاً على الشؤون العسكرية، كما واحتلت المرتبة (26) من حيث النظر إلى الميزانية الدفاعية لكل من الدول، وهنا يتضح أن ميزانية المملكة العربية السعودية هي الأعلى من بين الدول، حيث بلغت عام 2012 (46100 مليار دولار) وهي الأعلى بين دول الشرق الأوسط، فيما ازداد الإنفاق العسكري في عام 2015 وذلك نتيجة التحديات التي تواجه المملكة، والتي بلغت قيمتها (56 مليار دولار)، بمعدل زيادة (10 مليار دولار). وقد بلغت ميزانية تركيا الدفاعية، في نفس العام (18697 مليار دولار) واحتلت المرتبة الثانية. هذه الأرقام الضخمة لميزانية الدفاع في الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، شكلت بالنسبة لتركيا عامل جذب في التوجه إلى معظمها وبخاصة، المملكة العربية السعودية، وهو ما يتقاطع مع الرغبة السعودية، كذلك في

---

(1) ملكاوي، عصام، **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، مرجع سابق، ص ص 26–27.

المقارنة بين السعودية وإيران يظهر ان الجيش السعودي لديه طائرات أكثر بينما الجيش الإيراني لديه أعداد أكثر ومدافع وغواصات أكثر[1].

هدفت الاستراتيجية التركية، في ظل تعزيز تعاونها العسكري مع دول الخليج العربي إلى اختراق سوق السلاح الخليجي وفتح منافذ بيع في تلك الدول أمام منتجاتها من الصناعات الدفاعية، مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح وزيادة الإنتاج في الشركات الصناعية العسكرية فضلاً عن جذب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال سواء التركية أم الخليجية للدخول إلى مجال الصناعات العسكرية التركية، وقد أعلن ذلك خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 27 أبريل 2015م للكويت، وقد تمثلت بدعوة دول مجلس التعاون الخليجي بهدف زيادة استثماراتها في تركيا واستغلال فرص الاستثمار المتاحة في تركيا خاصة في مجال الصناعات الدفاعية، فضلاً عن دعوته للكويت بهدف الاستثمار المشترك بين البلدين في مجال الصناعات الدفاعية. حاولت تركيا من جهة أخرى، استغلال قلق بعض الدول الخليجية من تداعيات توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، مما سينعكس ذلك على قوة إيران الاقتصادية وازديادها بدرجة كبيرة وبالتالي على قوتها الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ذلك زيادة دعمها المالي والعسكري للأنظمة والجماعات والميليشيات الموالية لها في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن، ويمثل ذلك تهديداً لأمن الخليج وتقليصاً للنفوذ التركي في مناطق الصراع في سوريا والعراق، لبناء تحالفات عسكرية منها كشكل من أشكال ردع إيران التي تتناقض سياساتها مع سياسة تركيا تجاه الصراع في سوريا والعراق. كما تستغل تركيا، في الوقت

---

(1) ملكاوي، عصام. **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة**، المرجع السابق نفسه، ص15.

ذاته ،عضويتها في حلف شمال الأطلسي والدعم العسكري الذي تحصل عليه من الحلف كأحد مداخل تعزيز صورتها كداعم عسكري للدول الخليجية في مواجهة التهديدات الإيرانية(1).

كما أستغلت تركيا تطابق توجهاتها مع توجهات الدول الخليجية تجاه أزمات المنطقة العربية، لخلق حلف سياسي وعسكري إقليمي داعم لها ولمشروعها بالمنطقة، واتضح ذلك من خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ 29 ديسمبر 2015م، عندما أعلنت الدولتان التزامهما بدعم المعارضة السورية المعتدلة وتوحيد صفوفها وتبني رؤية موحدة لحل الأزمة السورية، والتنسيق بين الدولتين لإيجاد حل لأزمات المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية والعراقية واليمنية، وتكثيف الجهود المشتركة للقضاء على الإرهاب الذي يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط (2).

نتيجة لتحول التحالف المرن بين كل من تركيا ودول الخليج العربي (السعودية، قطر، الكويت) إلى تحالف صلب، سعى الطرفان إلى توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية تمثلت بالآتي(3):

- الاتفاقيات العسكرية السعودية –التركية: شكّلت الاتفاقيات العسكرية بين السعودية وتركيا قفزة نوعية في العلاقات بينهما، وامتداداً للتعاون العسكري الذي وقّع عليه الأمير السعودي سلمان بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك في مايو 2013م. فقد دفع تنامي الدور الإيراني لتركيا البحث عن دور تشاركي، لإدارة أزمات المنطقة مع الخليجيين. ففي يناير 2015م، وصلت السفينة الحربية التركية "بويوكادا (F-512) "إلى ميناء جدة. كما حضر رئيس هيئة الأركان

---

(1) الزيات، محمد مجاهد. **العلاقات العسكرية الخليجية – التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية، أراء حول الخليج**، مرجع سابق، ص19.

(2) أغوان، علي بشار (2015). رفع الحصار الاقتصادي عن إيران سيمدد طموحها الإقليمي، موقع القدس العربي، نقلا عن الموقع: **http://www.alquds.co.uk/** .

(3) بيبرس، سامية. **الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج**، مرجع سابق.

التركي اجتماع قوات التحالف المشترك للتنسيق بهدف التصدي لتنظيم داعش في الرياض فبراير 2015م، وقد صرحت السعودية في نهاية عام 2015 بأن طريق الدعم العسكري للثوار بسوريا يمر من خلال تركيا.

- لقد رافق تطور العلاقات العسكرية بين كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ظهور النفوذ التركي بالجوار الإقليمي المحيط بالخليج ربما لتغيير موازين القِوى في المنطقة. حيث سعت تركيا لتأسيس قاعدة عسكرية من أجل تدريب الجيش الصومالي. لتقوية ذراعها العسكرية والأمنية في إفريقيا وخاصة في الأماكن الإستراتيجية. وسعت للوصول إلى أسواق جديدة لسلعها العسكرية وصناعاتها الدفاعية. وربما لوقف إيران المتهمة بتزويد الحوثيين بالأسلحة انطلاقاً من موانئ إفريقية[1].

إنجازات الحوار التركي السعودي

شكّل الحوار الإستراتيجي التركي السعودي نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، إذ ساهم ذلك في تحقيق ما يلي[2]:

- ازدياد عمليات التنسيق للسياسات بين الجانبين وبلورة مواقف تركية – خليجية مشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية ذات الأولوية على أجندة الجانبين.
- مهَد الحوار من خلال إطاره المؤسسي في التقريب بين وجهات النظر وقيام تركيا بتقديم مقاربات أكثر استجابة واقتراباً من المواقف الخليجية، فبموجب آلية الحوار أضحت تركيا شريكاً استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي.

---

(1)العجمي، ظافر محمد (2016). **الدور العسكري التركي في العراق وسوريا: تقارب أم تباعد مع دول الخليج؟، أراء حول الخليج، المملكة العربية السعودية:** مركز الخليج للأبحاث، العدد 105، ص34.

(2) علام، مصطفى (2010) التقارب التركي– الخليدي، الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية،** ص 109.

- كان للحوار التركي السعودي الأثر المهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، فقد لوحظ تزايد حجم التجارة الخارجية لتركيا مع مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الجماعي، هذا إلى جانب تزايد حجم التجارة البينية الثنائية .فقد أرتفع حجم التجارة التركية مع دول الخليج من (1.49) مليار دولار في عام 2002 وبلغ (19.6) مليار دولار في عام 2012. ويشمل التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مجالات البناء والتشييد والعقارات والسياحة. وتعد كل من السعودية والإمارات العربية شريكاً تجارياً رئيسياً بالنسبة لتركيا. ففي عام 2012 بلغ حجم التجارة مع هاتين الدولتين فقط 11.7 مليار دولار (مقارنة ب 5.45 مليار دولار في عام 2011)[1].

الواقع أن ظهور هذه الانعكاسات ربما يحتاج إلى عدة شعور، بيد أنه يمكن الاجتهاد هنا في الإشارة إلى ملامح لهذه الانعكاسات.

1. رغم إيجابية هذا التقارب وأهميته، فإنه يبدو خياراً تكتيكياً بالنسبة إلى السعودية، التي يبقى سلوكها براغماتياً، وليس توجها استراتيجياً، ولا يعكس تغيراً كاملاً في السياسة الخارجية السعودية، وبالتالي يبقى التقارب التركي – السعودي معرضاً لاحتمال الانتكاس في الأمد المتوسط بسبب اعتبارات التنافس الإقليمي ووطأة العامل التاريخي على علاقات البلدين، واختلاف طبيعة النظام المؤسسي التركي عن نظام الحكم السعودي، واختلاف الحاجات الجيوبوليتيكية للبلدين (سورية والعراق وفلسطين أهم لأنقرة، واليمن والخليج ومصر أهم للرياض)، واختلاف نظرتيهما لمحاربة الإرهاب، واختلاف الموقف السياسي والاستراتيجي من الثورات العربية والتغيير في المنطقة بشكل عام، ولا سيما مسألة ادماج الإسلام السياسي في

---

(1) صالحه، سمير (2012).**الحوار التركي الخليجي نقلة نوعية في أكثر من اتجاه.** جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2/1.

أنظمة الحكم العربية. ولذا فإن التوازن السعودي "الجديد" بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز لا يعني بالضرورة تقاربا مفتوحا" مع تركيا وابتعاداً عن مصر؛ إذ تكشف زيارتا رجب طيب أردوغان وعبد الفتاح السيسي إلى السعودية (فبراير ومارس 2015)، أن لدى الرياض هدفاً سياسياً بالتقريب بين القاهرة وأنقرة لكي يكون ممكناً تكوين تكتل سني (يمكن أن تضاف إليه باكستان لاحقاً) يستطيع التعامل مع ايران، كما أنه يوجه رسالة ضمنية للغرب بأن تركيا والسعودية تستطيعان العمل معاً لتخفيف الاحتقان في قضايا المنطقة (ولا سيما في الأزمتين السورية واليمنية) .

2. بالنسبة إلى تركيا، فإنها حريصة أيضاً على توازناتها الإقليمية والدولية. ورغم تصاعد التوتر بين أنقرة وطهران بسبب سلوك الميليشيات الشيعية الطائفية في العراق تحت دعوى محاربة داعش، فإن البراغماتية التركية تفصل بين الاختلاف السياسي مع إيران والتبادل التجاري والاقتصادي معها؛ إذ تسعى أنقرة بحسب تقارير اقتصادية نشرت منتصف مارس 2015 للوصول بهذا التبادل إلى 30 مليار دولار. وهذا يعني إجمالاً أن تركيا لا تشاطر السعودية كل توجهاتها الخاصة بعزل إيران اقليمياً، حتى مع التسليم بتصاعد الخلاف السياسي بين أنقرة وطهران، بسبب الصراع الاستراتيجي بينهما حول النفوذ في العراق وسوريا[1].

3. إن الوضع الاقليمي قد يتجه تدريجياً بسبب التقارب التركي – السعودي إلى نوع من التوازن الهش، وربما يكون ذلك أفضل من سيناريو الفوضى الاقليمية الذي تتزايد مؤشراته بمرور الوقت.

(1)علام، مصطفى. **التقارب التركي– الخليدي، الدوافع والمحفزات والآثار**، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للتحالف السعودي –التركي:

عملت تركيا على الإفادة من المميزات الجيواستراتيجية والفكرية والعقائدية والتاريخية والثقافية التي جعلت منها دولة محورية في المنطقة. وقد نجحت، بداية في كثير من الأحيان، حتى أصبح البعض من الأنظمة السياسية العربية ينادي باتخاذ تركيا نموذجاً استراتيجياً وبديلا استراتيجياً، إلا أن ذلك المركز قد بدأ يهتز عندما أعادت تركيا علاقاتها بإسرائيل، وعندما فشلت في التأثير عليها للتخفيف من الحصار على غزة. كما أضاف الموقف التركي من الأزمة السورية بعض الأعداء العرب الإقليميين لتركيا. ولما أن عجز الجانب العربي عن لعب دور مؤثر وفاعل في المنطقة، اندفعت القوى الدولية نحو ملء هذا الفراغ، واشتد ساعد كل من إيران وإسرائيل في أخذ المواقع الأهم في مصير الشرق الأوسط، أما تركيا فإنها ظلت، ولا تزال، تحاول الاستمرار في تطوير وجودها وقدرتها لهدفين؛ أولهما ما يحمله هذا من فائدة وقوة تمكنها من المحافظة على مصالحها، وثانيهما تعزيز أسبابها الدافعة نحو انضمامها إلى المجموعة الأوروبية وهي من الأهداف الرئيسية التي تسعى تركيا منذ زمن بعيد، لتحقيقها[1].

المتغيرات الاقليمية المؤثرة على تقارب في العلاقات السعودية – التركية ومنها :-

- الغزو الأمريكي على العراق عام 2003: كان للغزو الأمريكي على العراق عام 2003 الأثر السلبي على التوازنات الطائفية في العراق وتوازنات القوى الإقليمية، فقد أدى تمكين الشيعة في العراق إلى تنامي النفوذ والتأثير الإيراني، الأمر الذي آثار حفيظة الدول السنية المجاورة وخاصة المملكة العربية السعودية التي خشيت من امتداد التأثير الإيراني على الأقلية الشيعية لديها في المحافظات الشرقية الغنية بالنفط، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى

(1) الحضرمي، عمر حمدان. **تركيا الحديثة جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي انموذجاً 2002-2013**. مرجع سابق، ص 149.

التقارب مع الدول السنية وخاصة تركيا بهدف تكوين "تحالف سني" في المنطقة في مواجهة المد الإيراني " الشيعي".

- تشابه الرؤية التركية والرؤية السعودية تجاه المنطقة، كذلك وجود مصالح مشتركة بين الجانبين بشأن تحقيق الاستقرار الإقليمي[1].
- سعي الجمهورية التركية نحو تأمين احتياجاتها النفطية، بحيث أنها تستورد ما يزيد على 90% من احتياجاتها النفطية من الخارج، لذلك فهي بحاجة إلى دول تلبي احتياجاتها المتزايدة.
- العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات التركية، حيث تنظر تركيا لدول الخليج باعتبارها سوقاً واعدة أمام المنتجات التركية خاصة الإسمنت والحديد.
- سعي المملكة العربية السعودية إلى رفع نسبة التبادل التجاري مع تركيا، كون أن تركيا أحد الدول المؤثرة في حركة التجارة الأجنبية.
- حاجة دول الخليج إلى تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ما تطرحه أنقرة من مشروع فيما يسمى بـ "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط" وحاجتها أيضاً إلى مصادر جديدة للمياه العذبة، إذ تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط[2].

في ضوء معطيات الظروف الاقليمية والدولية والبيئة الداخلية يمكن طرح السيناريوهات الآتية لمستقبل العلاقات السعودية التركية :

---

(1) علام، مصطفى(2010). التقارب التركي–الخليدي، الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، ص158.

(2)المرجع السابق نفسه،ص158.

السيناريو الأول: تطور مجالات التعاون السعودي التركي :

يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها أن الظروف الدولية والاقليمية تدفع العلاقات بين البلدين في مسار التطور والتحالف الاستراتيجي، وذلك بسبب تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط مع انخفاض احتياطي المنطقة من النفط ومع ظهور مصادر جديدة للطاقة في بقاع أخرى من العالم ، كما يتوقع تدهور النفوذ الايراني الاقليمي عقب توقيعها اتفاقية البرنامج النووي في جنيف عام 2015 ، بعد تصدي القوى الغربية لنفوذها المتزايد ، وممانعتها لتقديم العمل في البرنامج النووي الايراني ، وهذا يعني أن المستقبل القريب سوف يشهد صعودا متنامياً لعدد من القوى العالمية المختلفة ، والتي سوف تناهض السيطرة الأمريكية ، ومن تلك القوى كل من الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

ويعتمد هذا السيناريو على استمرارية حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا ، وعلى عزم الطرفين على عدم اثارة المشكلات التاريخية التي ظهرت ابان الحكم العثماني ، ويتوقع أن تتفهم تركيا وجهة النظر السعودية التي تعتبر أن الجمهورية الاسلامية الايرانية أكبر مصدر للخطر في المنطقة ككل، وذلك في ظل طموحها المتجدد في تصدير مبادئ الثورة إلى دول الخليج ، واقامة محور سياسي شيعي قوي ، بحسب المملكة ، ولذلك فإن السعودية ترى في امتلاك ايران قوة نووية أمراً لا يمكن تقبله أو السكوت عنه مطلقاً ، لأنه سوف يؤدي إلى خلق حالة ارتباك في موازين القوى الموجودة في المنطقة .

ويتوقع أن تؤسس القضايا الأمنية والسياسية والعسكرية إضافة الى الطاقة لتحالف قوي بين الرياض وأنقرة للعمل على أكثر من ملف ، لا سيما التصدي لمحاولات التوسع الايراني بالمنطقة ،والتصريحات النارية التي أطلقتها أنقرة مؤخراً تجاه إيران تؤكد أن البلدين يتحدثان بنفس اللغة

نحو إيران ، كما أن السعودية ستغطي النقص في الطاقة الذي لحق بتركيا نتيجة خلافاتها مع روسيا ، وهناك مشاورات بين البلدين بشأن الأزمة السورية ، وللبلدين موقف متطابق بشأنها ، ويعملان وفق رؤية موحدة تتجلى في توحيد صفوف المعارضة السورية ، ودعمها عسكرياً ، ورفض أي وجود للأسد في المرحلة المقبلة.

تدفع المتغيرات الاقليمية في الازمات السورية والعراقية واليمنية والكردية، السعودية وتركيا الى تعميق العلاقات بينهما [1]، حيث تعد السعودية من أبرز الشركاء التجاريين لأنقرة، وارتفع التبادل التجاري بينهما من مليار دولار في عام 2004 إلى 5.5 مليار دولار في 2017.

وهنالك بعض العوامل التي تدفع باتجاه تطوير العلاقات بينهما :

1. **التطورات التي تشهدها الأزمة السورية منذ عام 2011:** تشكل الازمة السورية متغيراً رئيسياً يدفع الدولتين لتطوير التعاون بينهما، خصوصاً بعد دخول الجانب الروسي بشكل مباشر في الازمة السورية، فأصبحت المعركة تتجاوز الثورة السورية، لتتحول إلى صراعات إقليمية أوسع، بحاجة لبناء تحالفات أكبر.
2. **التوجهات التركية لتطوير علاقاتها مع الدول العربية:** هدفت السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002 الى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية للروابط التاريخية والايدلوجية التي تربط تركيا بهذا المحيط، ومن ثم ترى تركيا أن المملكة العربية السعودية، تعد المدخل المناسب للعالم العربي، لكونها الدولة الأكثر استقرارا والتي تتمتع بنفوذ كبير في المنطقة العربية بعد تدهور الأوضاع في الدولة العربية التي كانت تمثل قوة إقليميه كبرى مثل مصر والعراق، فمن ثم يعد هذا المحور من العوامل الرئيسة التي تعزز فكرة زيادة التحالف.

---

(1)الشرق الأوسط. **النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة**، مرجع سابق.

3. **الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب:** كان التوصل إلى اتفاق بين الغرب وإيران مؤشراً مهماً للساسة السعوديين في الرغبة في البحث عن حليف قوي في المنطقة يعيد التوازن بين إيران والدول العربية، خاصة بعد تأكيدات الرئيس الأميركي الأسبق بارك أوباما في قمة كامب ديفيد الخليجية التي عقدت في مايو 2015، بحضور ممثلين عن دول مجلس التعاون الخليجي الست، على رغبة الولايات المتحدة، بشكل واضح، بالتخلي عن مواجهة التمدّد الإيراني في المنطقة، وترك هذا الدور لدول المنطقة(1).

4. **قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران:** رغم أن الإعلان عن التعاون الاستراتيجي بين السعودية وتركيا جاء قبل زيادة التوتر بين الرياض وطهران على خلفية تنفيذ حكم الإعدام برجل الدين الشيعي نمر النمر على خلفية قضايا متعلقة بالإرهاب وزرع الفتنة الطائفية، إلا أن هذا التطور السريع في المشهد الإقليمي يبرر حاجة السعودية إلى زيادة وتعظيم هذا التعاون مع تركيا، لكونها الدولة السنية الأكبر والأقوى في المنطقة.

أن منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية على وجه التحديد، تعيش ظروفاً معقدة وشائكة، تتطلب توحيد جهود تركيا والسعودية ومعها سائر دول الخليج ومصر، حيال الوضع في العراق وفي اليمن، والحرب على داعش، وضروة اتخاذ موقف موحد حيال الملف السوري، خاصة وأن الأزمة في سوريا تحولت إلى حرب بالوكالة، إقليمية ودولية، تجد متحققها في الأدوار، التي تلعبها القوى الإقليمية على الساحة السورية، من خلال دعم وتأييد أطراف معينة في ساحات القتال، وميادين السياسة، على حساب الأطراف الأخرى، في نسخة مكررة من السيناريوين، اللبناني والعراقي.

---

(1)صلاح، بسام. **العلاقات "القطرية – الإيرانية".. خطيئة الارتماء في أحضان طهران**. مرجع سابق.

ويفترض تحسن العلاقات السعودية التركية، توحيد الجهود حيال القضية السورية، في ظل تردد أصوات لإعادة تأهيل الأسد، فيما تتخذ كل من السعودية وتركيا المواقف نفسها من ضرورة رحيل نظام بشار الإسد، وعدم القبول بأي دور له في سوريا المستقبل، ويتوافق البلدان فيما يخص تدريب وتجهيز المعارضة السورية المعتدلة على أراضيهما، بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية، ولايزال رجب طيب أردوغان يوضع شروطه للانخراط في التحالف الدولي ضد داعش، وأهمها، محاربة الأسد، وإنشاء منطقة عازلة في داخل الأراضي السورية، كي تكون قاعدة انطلاق جديدة للمعارضة السورية، بشقيها السياسي والعسكري، وتقطع مع حالة الشتات الذي تعاني منه المعارضة، إلى جانب أن الهدف منها هو إعادة مئات آلاف اللاجئين السوريين، من عرب وأكراد وتركمان، وتوفير ملاذ آمن لهم داخل الاراضي السورية .

السيناريو الثاني: تراجع التعاون

يستند هذا السيناريو إلى أن هناك اختلافاً في بعض الملفات المهمة والحيوية بين البلدين وحتى إذا ما تم التوافق بينهما حول عدة قضايا ستظل بعض هذه الملفات تمثل هاجساً للعودة إلى نقطة البداية بين الطرفين وتراجع التعاون بينهما، حيث تتمتع تركيا بأهمية جيواستراتيجية خاصة، فهي تمثل المركز الحضاري بين أوروبا غرباً وآسيا شرقاً والمنطقة العربية جنوباً، وتُعتبر تركيا بمثابة البوابة البرية لإيران مع الدول الأوروبية، وهناك تنافس محموم بين كل من تركيا وإيران حول توسيع نفوذهما السياسي والإقتصادي داخل منطقة الشرق الأوسط، والجمهوريات الإسلامية الخمس في وسط آسيا. وتمثل السعودية كذلك حجز الزاوية في المحور السني، فهي تمتلك أوراق قوة تستطيع من خلالها التأثير على مسار الأحداث في المنطقة، وسبق لتركيا والسعودية أن تقاربا بشكل كبير خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي فقدت فيها السعودية جزءا كبيرا من ثقة الحلفاء الغربيين، وتبع ذلك قيام كل من السعودية وتركيا بوضع سياسات

توافقية لحل المشاكل الإقليمية. وأمام القدرات والميزات المختلفة التي تمتلكها الدولتان يبدو خيار تقوية العلاقات بين الطرفين هو الأنضج، لقطع الطريق أمام مزيد من التغلغل والنفوذ الإيراني في المنطقة، والذي بدا واضحاً أنه يسير بتنسيق ورعاية غربية، ومن هذه الملفات[1]:

1. ملف الإخوان المسلمين: حيث يمثل ملف الإخوان المسلمين ووضع الجماعة من قبل السعودية على قوائم الإرهاب، والتي تعد المرجعية الفكرية للحزب الحاكم في تركيا عقبة كبرى أمام استمرار التحالف بين الرياض وأنقرة، فرغم حالة التقارب بين الاسلاميين في اليمن وبين نظام الحكم في الرياض منذ وصول الملك سلمان إلى الحكم في مطلع عام 2015، إلا أن الجماعة مازالت محظورة وبين الحين والأخر يتم التضييق على عناصرها بشكل كبير في الداخل السعودي، أيضاً الرغبة السعودية في استمرار الدعم للنظام المصري الحاكم الذي ترفض أنقرة الاعتراف به، هو الأخر يعد سبباً مهماً في تباين وجهات النظر بين البلدين ويهدد بتراجع التعاون في الفترة المقبلة.
2. الحرب في اليمن: لا ترى تركيا أن لها مصالح حيوية في الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ضد مسلحي الحوثي وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وتعتبرها السعودية، حربها الأهم للقضاء على نفوذ إيران في الجار اليمني القريب. فمنذ اليوم الأول للإعلان عن عملية عاصفة الحزم في مارس 2015، قالت تركيا إنها لن تشارك عسكرياً في هذه الحرب لكنها ستقدم الدعم اللوجيستي للسعودية فيها، وطبقاً لهذا التعاون بين البلدين ستكون هناك رغبة سعودية ماسة لمشاركة تركيا بشكل أكبر في التخلص من هذه الأزمة وهو ما يمكن أن يتعارض مع التوجهات التركية[2].

---

(1) صلاح بسام. **العلاقات "القطرية – الإيرانية".. خطيئة الارتماء في أحضان طهران**. مرجع سابق.

(2) وكالة الأنباء السعودية. **المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معدولة قطر**، مرجع سابق.

3. **الخلاف المصري التركي:** هناك تباين كبير في وجهات النظر بين الدولتين حول الملف المصري خاصة مع تمسك تركيا بموقفها بشأن الاعتراف بشرعية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وشروطها التي يعد من أبزرها الافراج عن الرئيس محمد مرسي والافراج عن كل المعتقلين السياسيين، وعلى الطرف الآخر تقدم السعودية الدعم السياسي والاقتصادي للنظام المصري، منذ الاستيلاء على الحكم، وهذا التباين قد يشكل عقبة كبرى في طريق زيادة التعاون الاستراتيجي بين الدولتين.

4. **الأزمة الكردية:** امتنعت المملكة العربية السعودية عن التدخل في الأزمة بين تركيا والأكراد الذين يسعون إلى الإعلان عن دولة مستقلة تجمع شملهم وهو الأمر الذي ترفضه تركيا وتعتبره من المحرمات السياسية، ودخول السعودية في تحالف مع تركيا سيدفعها لتحديد موقفها من هذه الجماعات، وهل سيتم وضعها على قوائم الإرهاب رغم عدم وجود أي خلاف بين الأكراد والسعودية، أم أن الرياض ستتعامل بشكل براجماتي مع هذا الملف مما يجعل أنقرة تغض الطرف عن هذا المحور من أجل الوصول إلى أعلى درجات التعاون بينهما.

5. **العلاقات بين روسيا والسعودية:** أن البرجماتية التي تتبناها الدبلوماسية السعودية قد أدت إلى فتح صفحة عملية مع موسكو تمثلت في التوافق على "عملية فيينا التي أتت بإيران إلى طاولة المفاوضات حول مستقبل سورية [1].

يحتمل تحقق هذا السيناريو في حالة وصول قوة سياسية علمانية محضة إلى الحكم في تركيا ، وتحسين وتوطيد العلاقات التركية – الاسرائيلية وابتعاد تركيا عن المشاركة بقوة وفاعلية في محيطها التاريخي والجغرافي الاسلامي والعربي . فبرغم وجود العديد من عوامل التقارب

(1) وكالة الأنباء السعودية. **المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معدولة قطر**، مرجع سابق.

المهمّة ، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود العديد من العوامل التي قد تساهم ، على الأقل، في الحد من تعزيز العلاقات بين تركيا والسعودية ، لا سيما اختلاف أولويات الرياض وأنقرة على العديد من الأولويات التي تعد بمثابة أمن قومي لكلا الطرفين ، ففي حين تولي أنقرة أهمية كبرى للملف الكردي ، يتربع الملف اليمني على رأس الأولويات السعودية . كذلك الأمر بالنسبة لملف الطاقة الذي يؤرق أنقرة ، في حين أن الرياض تعتبر أبرز مصدري النفط في العالم ، وتختلف الرؤى حول التعامل مع إيران أيضاً ، ففي حين ترى السعودية إيران مابعد الاتفاق النووي تهديداً لها ، يتّسم الموقف التركي بعدم الوضوح مقارنة بالموقف السعودي ، وهذا ما نلمسه من خلال العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران . كما أن كلا من تركيا والسعودية تقدم نفسها زعيمة للعالم الاسلامي (التنافس على الدور الاقليمي) ما سيؤثر بشكل كبير على العلاقات في حين استقر الوضع الأمني في المنطقة . فلا الرياض ترضا بالتنازل عن ادعائها زعامة العالم الاسلامي (السني)، ولا تركيا أيضاً.

السيناريو الثالث: بقاء الوضع عند الحدود الدنيا:

يستند هذا التصور على فكرة بقاء العلاقات بين البلدين في المستوى الأدنى من التعاون مع الحفاظ على التعاون في الملفات ذات العلاقة القوية، التي تتطابق فيها وجهات النظر بين البلدين مثل الأزمة السورية والتدخل الإيراني في العراق. أما الموضوعات التي يمثل الحديث فيها حساسية مثل الأزمة المصرية التركية، او العلاقة بين السعودية وروسيا في ظل تدهورها مع تركيا، والعمل على قاعدة المصالح في المقام الأول، ومن الأسباب التي تدفع لمثل هذا السيناريو: فالحالة التي يمر بها الإقليم تفرض على الأطراف المهمة كالسعودية وتركيا حتمية التحالف حتى ولو على المستوى المتدني نظراً لتداخل الملفات بشكل كبير، وسعى كل طرف إلى تعظيم مصالحه دون التأثير على مصالح الطرف الأخر والتدخل في شؤونه، فالسعودية نجحت

في أن تتعامل مع روسيا وتجبرها على الجلوس على طاولة المفاوضات فيما يخص سوريا رغم تباين وجهات النظر بشكل كبير بينهما في ذات الملف، وأيضا تتعامل تركيا في الحدود التي تعظم مصالحها مع إيران رغم الخلاف القائم بين الرياض وأنقرة.

لم تصل العلاقات بين تركيا والسعودية إلى حالة من التعاون الاستراتيجي ولكن العلاقات تتطور بشكل إيجابي مع تزايد التنسيق كما أن تزايد نقاط التوافق والالتقاء سواء في اليمن أو العراق أو سوريا أو رفض التدخل الإيراني في المنطقة أو الاستياء المشترك من السياسة الأمريكية تجاه المنطقة توفر مساحة جيدة للتعاون بين البلدين على الأقل في القضايا المتفق عليها وربما في حل بعض الخلافات الموجودة في الإقليم .

السيناريو الأرجح:

من خلال استعراض السيناريوهات المختلفة، يمكن القول بأن السيناريو الأول والمتعلق بزيادة التعاون في الفترة المقبلة هو الأقرب للتحقيق وذلك بسبب حاجة الطرفين بشكل كبير إلى هذا التعاون للأسباب السالف ذكرها، ثم يأتي سيناريو التعاون في الحدود الدنيا في المرتبة الثانية، بسبب الاختلاف في بعض القضايا بين البلدين، ولاسيما مصر والإخوان المسلمين، كما يستبعد السيناريو المتعلق بتراجع التعاون، وذلك للظروف الإقليمية والدولية التى تفرض على الطرفين حتمية التعاون.

الخاتمة:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي لدراسة وتحليل بعض المتغيرات الاقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية التركية باعتبارهما من القوى الاقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط. بتتبع مسار السياسة الخارجية لكل من السعودية وتركيا وتقاطعهما في بعض الملفات خلال فترة الدراسة، يتضح بأن تركيا تتبع استراتيجية منذ عام 2002 تسعى من خلالها لأن تصبح لاعباً إقليمياً فاعلاً في المنطقة العربية . وقد قامت هذه الاستراتيجية على أساسين: الأول خلق فرص سياسية واستراتيجية بمشاركة قوى المنطقة التقليدية أو من خلالها، أو توظيف الفراغ الحاصل في المنطقة العربية ، والأساسان السابقان جاءا كتكتيك لتحقيق الاستراتيجية التركية التي تتسم بمرونتها وتكيفها مع توظيفها المتغيرات الطارئة لصالحها، ويأتي اعتبار تدعيم الموقف التركي أمام القوى الدولية كدافع أولي على مستوى المنطقة العربية ، وهو ما ينتفي عند تحقق ما تبتغيه تركيا بتوافق سياسات القوى الدولية شرقاً أو غرباً مع مصلحتها؛ هذا الأمر برز في التفاهم التركي –الروسي حول تسوية الأزمة السورية، وكذلك التقارب بين أنقرة وطهران .

أما المملكة العربية السعودية فقد قامت استراتيجية سياستها الخارجية بالأساس على تحقيق مصالحها ، فمنذ عام 2011 وحتى الاتفاق النووي الايراني الغربي، يمكن القول أن المملكة تلقت الانعزال التركي منذ عام 2013 لكي تعوض بالتحالف معها ما خلفه رفع الغطاء الأميركي عن السياسات الخارجية للسعودية، أما عن الأسباب المباشرة الداخلية التي أدت لتحولات كبيرة في العلاقات السعودية –التركية ، فيمكن القول أنها لا تعد سوى سبب مباشر لوجود أتجاه موجود بالفعل داخل النخبة الحاكمة في البلدين، سواء كان صعود «العدالة والتنمية» 2002 في تركيا، أو التحول في السياسة الخارجية السعودية منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم عام 2015، أو محاولة الانقلاب الفاشل في يوليو 2016 في تركيا، وأن

المحرك الرئيسي لإيقاع العلاقة بين الرياض وأنقرة يكمن في التحدي والاستجابة لكل منهما تجاه المتغيرات في المنطقة العربية ووفق مصلحة كل منهما.

تعتبر المملكة العربية السعودية أحد أهم مراكز الثقل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى المكانة الروحية للمملكة وحيوية دورها الاقتصادي كمركز لتدفقات الطاقة العالمية وأحد أعضاء مجموعة العشرين الدولية للدول الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن دورها في دعم الاستقرار الإقليمي وتسوية بؤر الصراعات الإقليمية خاصة في اليمن والبحرين في إطار مجلس التعاون الخليجي، وأن التحولات الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط تركت أثراً جوهرياً على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية سواء على مستوى التوجهات أو الأدوات، وعلى الرغم من تأكيد عدد من الباحثين على أن السياسة الخارجية السعودية سوف تتحول بلا شك من التركيز على "توازنات المصالح" إلى التركيز على "توازنات القوة" بما قد يجعلها تميل للنهج الاستباقي وتوظيف القوة لحسم في بعض الملفات خاصة المرتبطة بالتهديدات المباشرة، إلا أن ثمة شبه اتفاق من ناحية أخرى على أن السياسة الخارجية السعودية تحكمها ثوابت تاريخية سوف تجعلها تستمر في نهج السياسة "المرنة" التي تقوم على توظيف أدوات الدبلوماسية والوساطة ومبادرات التوفيق بين الفرقاء في بؤر الصراعات الإقليمية.

سعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضيات التالية: هناك علاقة ترابطية بين مصالح الدول المشتركة وقدراتها والأحداث المحيطة بها، وبين العلاقات فيما بينها، وهناك علاقة ترابطيّة بين المعطيات الاقليمية والأزمات الدوليّة ومصالح الدول وبين العلاقات بين الدول، حيث تبين من خلال العرض السابق لفصول الدراسة أن التقارب السعودي التركي قد حدث نتيجة لإدراك القيادة السياسية في الدولتين للإخطار والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وخصوصاً الازمات السياسية في العراق وسوريا واليمن، والتي تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار وأمن الدولتين،

وأن مستقبل العلاقات بين البلدين يرتبط الى حد كبير بتوفر الارادة السياسية للدولتين، وقدرة البلدين على الحد من تأثير تداعيات القضايا الاقليمية على العلاقات بين الدولتين.

أن ما جرى على الساحة التركية منذ مطلع الألفية الجديدة لا يُعدُّ تغيُّرًا عاديًّا، بل يؤشر على إعادة الدولة التركية صياغة ذاتها؛ إذ شهدت تغيُّرات وتطورات بنيوية في المجتمع والدولة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وتتمثل في طبيعة المكانة الإقليمية التي يمكن أن تحتلَّها تركيا حتى عام 2020، في ظل التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بها. فقد أدت التغيرات التي عرفتها الساحة التركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى أشبه ما يكون بإعادة تشكُّل للدولة التركية المعاصرة وللمجتمع التركي المعاصر على حد سواء، مع ما تحمل تلك التغيرات من تحديات وفرص كبيرة للدولة والمجتمع معًا، وأن تركيا تمثل قوة إقليمية صاعدة بقوَّة، وبحلول العام 2020 ستكون تركيا قد قطعت شوطًا كبيرًا باتجاه الدولة المركز، وإذا كان على الدول العربية أن تختار بين تركيا أو إيران أو إسرائيل كدولة مركز للإقليم، فإن تركيا هي الخيار الأفضل لكثير من الاعتبارات التاريخية والثقافية فضلًا عن المذهبية، لأسبابٍ جيوسياسية بحتة، ولوجود جملة من المخاطر الكبرى التي تهدد أمنهما القومي (التهديد الإيراني بخاصة بالنسبة إلى السعودية، والتهديد الكردي المدعوم روسياً بالنسبة إلى تركيا)، قررت الرياض وتركيا تحييد خلافاتهما، والبحث عن مشتركات تساعدهما في مواجهة هذه التهديدات. وبقدر ما تحتاج السعودية إلى قوة عسكرية إقليمية كبرى لموازنة إيران (تملك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو)، تحتاج تركيا إلى دعم قوة اقتصادية ومعنوية كبرى بحجم السعودية لمواجهة محاولات روسيا العبث بأمنها القومي، بخاصة إذا أخذنا في الحسبان أنّ تركيا تعتمد بأكثر من 80 في المئة من احتياجاتها من الطاقة على كلٍ من روسيا وإيران، مما يمثّل معضلة

أمنية حقيقية يمكن للسعودية أن تساعد في التخفيف منها، إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي كلّ الأحوال يمكن القول إنّ السعودية وتركيا ليس أمامهما من خيار إلّا التعاون، لضبط الفوضى الإقليمية التي تمثّل جزءاً من إستراتيجية التمدد الإيراني والعودة الروسية إلى المنطقة والانكفاء الأميركي عنها.

شهدت العلاقات السعودية – التركية منذ انشائها عام 1929 خطاً متعرجاً بين التعاون والتوتر ، وهي تشهد حالة من التقارب السياسي ، بفعل تأثير الوضع الاقليمي الذي فرض نفسه على مسار العلاقات ، لا سيما تزايد التدخلات الخارجية من إيران وروسيا في شؤون الدول العربية والاسلامية ، فضلاً عن مسألة توازن القوى على المستوى الاقليمي وتصاعد نفوذ دول اقليمية مثل ايران بشكل يهدد المصالح الأمنية العليا والاقتصادية لتركيا والمصالح القومية والعربية والاسلامية للمملكة في المنطقة كلها .

وقد تطورت العلاقات السعودية – التركية من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي ، وتحصر التوقعات مستقبل هذه التطورات مستقبل هذه العلاقات بين سيناريوهين رئيسين ، الأول هو تطور العلاقات في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الدولتين ، والثاني هو تراجع العلاقات بفعل أن التحالف الاستراتيجي بين الدولتين هو تحالف مؤقت أملته الظروف وسوف يزول بزوال هذه الظروف والأوضاع ، وهذا يعني أن السيناريو الأول هو الأكثر ترجيحاً على الأقل في المستوى المنظور وخاصة في ظل استمرار الأوضاع على حالها في سوريا واليمن ودول أخرى.

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن تركيا والسعودية ركنان أساسيان في الأمن الإقليمي للمنطقة العربية، لذا فإن التقارب السعودي التركي يتعلق بهذه الخصوصية الأمنية في المستوى الإقليمي، خصوصاً وإن تركيا تلعب دوراً جوهرياً ومؤثراً في السياسات العالمية وفي الاطار الإقليمي، فهي لا تهيمن فقط على المضائق التركية، بل نقطة ارتكاز رئيسية لخطوط الاتصال من البلقان حتى الشرق الأوسط، ومن القوقاز حتى الخليج العربي، وهي عضو في أكبر وأقوى حلف عسكري، هو حلف شمال الأطلنطي، وفي معظم المنظمات والمؤسسات الأوروبية.
2. إن الأمن الإقليمي وتحقيقه في المنطقة ينعكس على العلاقات السعودية التركية انعكاسا إيجابياً، ويدفع بالعلاقات بين البلدين قدماً نحو الأمام، حيث تمثل الظروف المحلية في المملكة وتركيا، وكذلك الإقليمية والدولية، فرصة تاريخية لتحقيق مصالحهما في الظروف الحالية وقيادة العالم الإسلامي في ظل التوافق في الرؤية المستقبلية والأهداف المشتركة للدولتين، ووفق المنظور الاستراتيجي لهما، فإنها تساعد على تحقيق جزء من حلم الاستقرار في المنطقة.
3. إن الرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية – التركية تتميز بالإيجابية والتفاؤل، وتعتمد على إنتاج سياسات تستطيع أن تشكل نظاماً جديداً في المنطقة، وفي هذا الاطار فإن تركيا تعتبر صاحبة وضعية استراتيجية ضمن مجال تطوير تعاون سياسي متعدد الاتجاهات وتحقيق الاستقرار والسلام في النظام العالمي، لذا فإن تركيا والسعودية تعملان في المنطقة على

إنتاج سياسات متوازنة تعمل على تطوير مفهوم نظام إقليمي جديد يقوم على فهم أمني مشترك، وحوار سياسي على مستوى رفيع.

4. تتمتع المملكة العربية السعودية بعمق استراتيجي متشعب الاتجاهات، فهي ذات بُعد جغرافي يتمثل بالموقع المتميز المطل على الخليج العربي والبحر الأحمر، والقرب من مضيق هرمز، وقناة السويس، إضافة إلى مضيق باب المندب، وهي ذات بُعد ديني، فهي قبلة المسلمين ومهوى أفئدتهم، وذات بُعد اقتصادي، فهي تمتلك أضخم الثروات النفطية الاستراتيجية.
5. عملت تركيا على إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية مع الحفاظ على الثوابت وتتلخص محددات السياسة الخارجية التركية في أولاً: الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتصدي لأي نشاط إرهابي أو غيره من شأنه تهديد الأمن الإقليمي والدولي على حد السواء. ثانياً، سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار. ويقوم المبدأ الثالث على الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ولاسيما الشرق الأوسط ويرتكز المبدأ الرابع على "السياسة الخارجية متعددة الأبعاد"، ذلك أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس وإنما متممة ومكملة ويتمثل المبدأ الخامس في قوة المبادرة الدبلوماسية أو ما يعبر عنه بـ"القوة الناعمة".
6. أن البيئة الداخلية التركية، لها دور كبير في التوجه التركي للسعودية، حيث أن المجتمع التركي بغالبيته الإسلامية يدفع صانع القرار بالتوجه للمملكة، نظراً لأهميتها الدينية.
7. إن اهتمام تركيا بالسعودية يكمن بالدرجة الأولى ببعده الاقتصادي، تاريخياً – حيث إن هناك صفحات مهمة في دعم السعودية لتركيا، بهبات نفطية ومالية لصالح تركيا، للخروج من كبوتها الاقتصادية، كما كان لها جهد كبير في الحضور التركي في منظمة التعاون الإسلامي.

8. إن السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية، توليها تركيا اهتمامها، على اعتبارها مدخلاً استراتيجياً مهماً، لتعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط، والذي نبع من موقع المملكة، الديني والاقتصادي والسياسي.

9. إن التنافس التركي الإيراني، على مساحات النفوذ (دائرة آسيا الوسطى، المنطقة العربية، القضية الفلسطينية) والذي تقاطع مع التهديد الإيراني للأمن القومي السعودي، والمنطقة العربية، عزز من التقارب السعودي التركي.

10. إن التدخل الروسي في ملفات المنطقة، وخصوصاً في سوريا، يشكل حالة تهديد لتركيا، وهو على الصعيد التركي ينبع من حالة التنافس على منطقة (أوراسيا) مما يدفع هذا التنافس إلى حافة الصراع في الملفات المتفجرة، ولا سيما الملف السوري، وعلى صعيد السعودية، نتيجة التحالف الإيراني مع روسيا والنظام السوري، فإن التحالف الإيراني مع روسيا والنظام السوري يمثل تهديداً للمملكة العربية السعودية.

11. إن المتغير الجديد في المملكة العربية السعودية، بتولي الملك سلمان الحكم، عزز من التقارب التركي السعودي، وأحدث تغيراً حقيقياً في التوجهات والسياسات السعودية باستدعاء الدور الإقليمي، والذي أولته تركيا أهمية كبيرة فعلمت الأخيرة على استغلال هذه الورقة، لتحقيق متغيرات جديدة للواقع السياسي في الاقليم، ولا سيما الملفين السوري والعراقي، فلقد شهد العالم (2015) متغيرات حقيقية في حسم مساحات الصراع والتهديد الإيراني، سيما عاصفة الحزم في اليمن، الأمر الذي عزز من امتلاك السعودية لزمام المبادرة.

12. إن التعاون الاستراتيجي السعودي التركي والذي كان آخره، انضمام تركيا للتحالف التي دعت إليه السعودية، والإعلان بين الطرفين عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي، في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، شكل حالة من التوازن والتقارب بينهما، والذي

اتفق الطرفان فيه على التطوير البنيوي، ليشمل تعزيز البينة العسكرية والاقتصادية من خلال التكامل الوظيفي في كل المجالات، الأمر الذي سيحسم ملفات مختلفة في المنطقة العربية.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج فإنه يوصي بالآتي:

1. على المملكة العربية السعودية العمل على التفاعل والتقارب مع القوى المهمة بما يتناسب مع موقعها ومكانتها الدينية والاقتصادية والجغرافية، وألا يكون حضورها نتيجة لتحديات تمس أمنها القومي ومن الأهمية بمكان التشارك مع تركيا في حل القضايا الاقليمية .
2. على تركيا والمملكة العربية السعودية توحيد جهودهما الدبلوماسية وتجاوز نقاط الخلاف بينهما تجاه بعض القضايا الاقليمية .
3. من الاهمية أن تقوم تركيا باتخاذ مواقف محايدة من الازمة القطرية – الخليجية لانعكاسه على العلاقات التركية – السعودية .
4. العمل على تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري بين الدولتين لما لذلك من أثر على العلاقات السياسية بين الدولتين ، من خلال تحرير التجارة الخارجية بين الدولتين .
5. العمل على تفعيل مجالات التعاون الثقافي والاجتماعي بين الدولتين لانعكاس ذلك على مستقبل العلاقات بينهما .

المصادر والمراجع:

المصادر:

- الكيالي، عبد الوهاب (1983). **الموسوعة السياسية**. لبنان.

المراجع العربية:

الكتب:

- أوغلو، أحمد داود (2010). **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.** (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الجهني، عيد مسعود (1994). **الحدود والعلاقات السعودية اليمنية**. صنعاء: دار عبادي للنشر والتوزيع.
- حسين، عدنان (2003). **نظرية العلاقات الدولية**. بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.
- الحضرمي، عمر حمدان (2014). **تركيا الحديثة: جدلية القدرة والدور والمصلحة الشرق العربي: انموذجاً 2003-2013**، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.
- ديوتش، كارل (1983). **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة شعبان شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زكي، فاضل، (1974)، **مذكرات في السياسة الخارجية**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- عماد، قدورة (2015). **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر.
- قبلان، مروان (2015). **موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث.

- مرهون، عبد الجليل (1997). **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، بيروت: دار النهار للنشر.
- معوض، جلال (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- داير، رائد (2014). **الاستراتيجية التركية شرق أوسطيا في ظل علاقتها مع اسرائيل**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

الدوريات والمجلات:

- أيوب، مدحت (2010)، البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية- التركية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد61.
- بيبرس، سامية (2015). الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 162، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- جبر، إبراهيم (2016). علي أوغلو لـ الشرق: نسعى إلى رفع التبادل التجاري بين تركيا والمملكة 4 أضعاف. **جريدة الشرق**، العدد رقم (1796) بتاريخ (2016/11/3)
- **جريدة الوسط** (2017). 181 مليار ريال سعودي تبادلات تجارية بين السعودية وتركيا في 10 سنوات (بين أهم 20 شريكا تجارياً للسعودية في 2014). المحرر الاقتصادي. العدد (4966) – الثلاثاء 12 أبريل.
- جندلي، رابح عبد الناصر (2017). الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي. **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، العدد (1).

- حقي، توفيق (2009). السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي(2002–2008)، **مجلة العلوم السياسية**، ع(39).
- رسلان، أحمد (1997)، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق إلى القوقاز، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 130.
- زكي، فاضل محمد، (1987). أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية: الثوابت والمستجدات، **دراسات سعودية**، ج2.
- الزيات، محمد مجاهد (2016). **العلاقات العسكرية الخليجية – التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية، أراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد 105.
- السبعاوي، عون والنعيمي، عبد الجبار (2000). العلاقات التركية الخليجية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ابو ظبي، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية**، العدد(43).
- طلّاع، معن (2016) التحالف التركي السعودي والأزمة السورية، **مجلة آراء**، العدد (105)، ص 84.
- العجمي، ظافر محمد (2016). **الدور العسكري التركي في العراق وسوريا: تقارب أم تباعد مع دول الخليج؟، أراء حول الخليج، المملكة العربية السعودية:** مركز الخليج للأبحاث، العدد 105.
- العشري، صبري طه (2010). سيناريوهات الإطراف المرتبط بالملف النووي الإيراني، **مجلة الدفاع المصريه**،العدد 227، حزيران.

- علام، مصطفى (2010) التقارب التركي–الخليدي، الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية.**
- وزارة الثقافة والأعلام، وكالة الأنباء العراقية، **الأخبار**، العدد(325)، 21تشرين الثاني 1981م.

مراكز الأبحاث والندوات:

- أوغلو، برهان (1995)، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بيروت، بحوث ومناقشات وقائع **ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جلود، ميثاق خير الله (2008)، **العلاقات الخليجية التركية 1973–1990م،** منشورات مركز الدراسات الاقليمية وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق.
- ملكاوي، عصام (2013). تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، **الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"**، الخرطوم.
- المولد، فرح مبارك (1986). **الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية**، دراسات سعودية، ج1.

مواقع الإنترنت:

- أبو العز، إسلام (2016). العلاقات التركية السعودية.. من أين إلى أين؟. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. نقلا عن الرابط: **http://pss.elbadil.com/**
- أتامان، محي الدين (2012). العلاقات التركية السعودية خلال الربيع العربي: نحو شراكة استراتيجية؟، نقلا عن الموقع:**http://rouyaturkiyyah.com/ .**

- أحمد، صافيناز محمد (2016). التدخل البري السعودي- التركي في سوريا.. الدوافع والقيود. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. نقلا عن الرابط: **http://acpss.ahram.org.eg**
- أغوان، علي بشار (2015). رفع الحصار الاقتصادي عن إيران سيمدد طموحها الإقليمي، موقع القدس العربي، نقلا عن الموقع: **http://www.alquds.co.uk/** .
- باكير، علي (2014). تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 14 /آب، نقلا عن الرابط: **http://bit.ly/1wZRNu3**
- حجازي، عبداللطيف (2017). دوافع عديدة: أسباب الانحياز التركي لقطر في أزمته الخليجية. نقلا عن الرابط: **futureuae.com/ar/Mainpage/Item**
- خليل، محمد (2014). أبعاد " التوتر المكتوم" في العلاقات التركية- الخليجية، عدن الغد، 22/1/، **http://www.adenalghad.net**
- خولي، معمر فيصل (2015)، العلاقات التركية السعودية من الشراكة إلى التوتر، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن الرابط: **rawabetcenter.com**
- رئاسة الاستخبارات العامة. (2009)، تقييم الاجتماع الوزاري الخليجي التركي، رقم: Doc#3797، ويكيليكس: **https://goo.gl/jRNDO2.**
- صحيفة الشرق الأوسط (2017). النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة، نقلا عن الرابط: **https://aawsat.com/**
- صباح، ديلي (2017). تطور العلاقات التركية السعودية في عهد أردوغان والملك سلمان، نقلا عن الرابط: **https://www.dailysabah.com/arabic**

- صلاح، بسام (2017). العلاقات "القطرية – الإيرانية".. خطيئة الارتماء في أحضان طهران. نقلا عن الرابط: **http://www.albawabhnews.com/2592422**
- عنتر، غاندي (2016). التحالف الاستراتيجي بين تركيا والسعودية الأبعاد والآفاق، المعهد المصري للدراسات والسياسية والاستراتيجية، **www.eipss-eg.org**.
- الغالي، خالد (2017). كرونولوجيا الموصل.. ماذا حدث منذ احتلها داعش إلى اليوم؟، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط:**www.studies.aljazeers.net**
- غول، محمد زاهد(2017)، آفاق التعاون التركي السعودي عسكرياً، نقلاً عن الرابط الالكتروني **http://www.umayyapress.com/**
- القرطاس نيوز (2017). شروط تعجيزية تفرض على قطر الهدف منها تغير الحكم. نقلا عن الرابط: **http://www.alqurtasnews.com**
- مبروك، خليل (2016)، مجلس التعاون الاستراتيجي رسالة تركية سعودية، موقع الجزيرة نت، **http://www.turkpress.co**
- متولي، فهد (2015). الشرق الأوسط: المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي، online، متاح على الرابط: **http://fekr-online.com**
- المرزوقي، منصور (2015). العلاقات السعودية– التركية : تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط:**.www.studies.aljazeers//:**
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2016). دوافع التقارب السعودي – التركي ومستقبله. موقع العربي الجديد. نقلا عن الرابط: **www.alaraby.co.uk/opinion**
- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث (2015). العلاقات التركية السعودية الواقع والمستقبل. نقلا عن الرابط: **http://islameiat.com/Pages/Subjects**

- المصري، أحمد (2017). سلمان وأردوغان ".. كلمة السر في "النقلة النوعية "بعلاقات تركيا والسعودية، نقلا عن الموقع**http://www.raialyoum.com/?p=**
- المطيري، علاء (2016). مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني، موقع مصراوي، نقلا عن الموقع: **http://www.masrawy.com/**
- موقع تركيا بوست (2016). السعودية توقع اتفاقية لشراء أسلحة من تركيا بقيمة تصل إلى 10 مليار دولار، نقلا عن الرابط: **http://www.turkpress.co .**
- هيئة الإذاعة البريطانية (2016). التحالف بقيادة السعودية "يستهدف مواقع تنظيم القاعدة في اليمن، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic.**
- وكالة الأنباء السعودية (2017). المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر. نقلا عن الرابط: **http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?**

الصحف والجرائد اليومية:

- الشمري، عبدالله (2016). الموقف السعودي من محاولة الانقلاب في تركيا. **صحيفة اليوم**، السعودية، 23 أغسطس 2016 العدد 15775.
- صالحه، سمير (2012). **الحوار التركي الخليجي نقلة نوعية في أكثر من اتجاه.** جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد 12751 بتاريخ 2012/2/1.
- عبد العزيز، حسين (2015). الدور التركي بعد تدخل روسيا في سوريا، **صحيفة الحياة**، لندن، العدد 75101، 2015/10/14.
- فندي، مأمون (2015). "سايكس – بوتين " **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، العدد 22151، 2015/10/5.
- مالك، عادل (2015). سلام سورية اصعب من حربها، الأسد الأكثر تكلفة، **صحيفة الحياة**، العدد 75326، 2015/10/31.

المراجع الأجنبية:

- Bozkurt, E. and Satir, M. (2000) The southern Menderes Massif (western Turkey); geochronology and exhumation history**. Geological Journal,** 35: 285-296.
- Edward Cornish (1977). **the Study of the Future, World future Society** ,Washington.
- Hussain,Tom (2015), **Pakistan agrees to send ships to block arms shipments to Yemen rebels**. McClatchy Newspapers.
- Jean Kurds, (2010) , Turkish Role in the Middle East State of Succession top the Interior minister DawoodOglu. **Journal of Civilized Dialogue**, Studies and Research in the History and Heritage. ,No. 3044
- Muhitti, natamanm,(2012), turkey and saudiarabia: newly discovered partners?, seta brief vol. 57,turkey, s e ta | foundation for political economic and social research. **https://goo.gl/d9qtwy**
- Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook (1994), New York: **Oxford University Press**.
- Tucci Natalie, (2013), **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, The Emirates Center for Strategic studies and Research**, the United Arab Emirates, no. 109
- Vahit Halef Oglu (1986) "Turkey and the Middle East," **Turkish Review Quarterly Digest** vol. 1, 3, (spring).

FUTURE OF SAUDI-TURKISH RELATIONS IN VIEW OF REGIONAL CHANGES (2016-2020)

By
Waleed Abdullah Hamad Al - Barithan

Supervisor
Dr. Faisal Oada Al-Rfeuh. Prof

ABSTRACT

The main objective of the study was to provide an overview of the Saudi-Turkish relations and their stages of development, and, objectives and motives. And research on the nature of the regional environment data that led Saudi Arabia and Turkey to develop their relationship to the strategic alliance phase, thus enhancing their regional role in countering Iranian influence in the Arab region and presenting a future vision of the Saudi-Turkish relations.

The study is based on a combination of the analytical descriptive approach and the comparative approach. The following hypotheses are addressed: The regional variables (the Syrian crisis, the Yemeni crisis, the Russian and Iranian role in the region) on the future of the Saudi-Turkish relations during the period (2016-2020). The Saudi- Turkish rapprochement is related to this security specificity at the regional level. The regional security and its realization in the region is reflected in the Saudi-Turkish relations as a positive reflection and the future vision of Saudi-Turkish relations. Is characterized by positive and optimistic, and that the future of relations between the two countries is largely linked to the political will of the two countries and the ability of the two countries to limit the impact of the regional issues on relations between the two countries.

The study recommends that the two countries unite their diplomatic efforts and overcome points of disagreement between the two countries on some regional issues. It is important that Turkey take neutral positions on the Qatari-Gulf crisis because of its reflection on Turkish-Saudi relations.